الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي الونشريسي – تيسمسيلت –

معهد الآداب واللغات ـــــــــــــــــــ قسم اللغة والأدب العربي

مشروع علوم اللّغة والتّعليمية

مذكّرة تخرّج مكمّلة لنيل شهادة الماستر تخصّص تعليمية اللغات موسومة بـ :

دراسة كتاب توجيه اللّمع لابن الخبّاز

من إعداد:

- لحوص الطيّب
- شلية رابح

إشراف الأستاذ:

- إبراهيم فواتيح عبد الرّحيم

أعضاء لجنة المناقشة

د .بن فريحة الجيلالي	م ج تيسمسيلت	رئيسا
د .رزايقية محمود	م ج تيسمسيلت	عضوا مناقشا
د .فواتيح إبراهيم عبد الرحيم	م ج تيسمسيلت	مشرفا ومقررا

الموسم الجامعي: 2017/2016

البطاقة الفنية للكتاب

أصل هذا الكتاب:

رسالة علميّة نال بها مؤلّفها درجة الدّكتوراه بتقدير امتياز مع مرتبة الشّرف الأولى من كلّية اللّغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة.

اسم المؤلّف: العلاّمة أحمد بن الحسين بن الخبّاز.

عنوان الكتاب: توجيه اللّمع (شرح كتاب اللّمع لأبي الفتح ابن جنّي) .

دراسة وتحقيق: أ.د فايز زكي محمّد دِياب .

دار النّشر: دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة (لصاحبها عبد القادر محمود البكّار)

البلد: جمهورية مصر العربية – القاهرة.

الطّبعة: الثّانية.

السّنة: 1428 هـ – 2007 م.

الحجم : 665 صفحة .

عدد الأجزاء : 01

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم

[النّمل: 19]

إهـــــداء

إلى الوالدين الكريمين أدام الله عليهما ستره...

إلى كل محبٍّ للغة القرآن الكريم...

إلى أستاذنا المشرف فواتيح المحترم ...

إلى كلّ أساتذتنا الّذين نهلنا منهم صنوف العلوم ...

إلى زملائنا بقسم التعليميّة (2016-2017) ...

وإلى كلّ من مدّ لنا يد العون والمساعدة ...

إلى كلّ هؤلاء نهدى هذا العمل سائلين الله تعالى أن ينفع به ...

اعتراف وتقدير

نتقدّم بخالص الشّكر والتّقدير إلى كلّ أساتذة علوم اللّغة العربية بقسم اللّغة والأدب العربي ، معهد الآداب واللغات بالمركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي .

ومن هؤلاء الأستاذ الفاضل فواتيح الّذي نكنّ له كلّ التّقدير والاحترام ونشكره جزيل الشّكر على تولّيه الإشراف على رسالتنا وعلى متابعته وإرشاداته وتوجيهاته لنا طيلة هذا الموسم لاستكمالها وإيداعها في أبهى صورة .

كما لا يفوتنا أن ننوّه باعترافنا وتقديرنا لكلّ طلبة قسم الماستر لغة وأدب عربي وخاصة طلبة قسم التعليمية ، ومنهم خصوصا الزميلين : (محمودي محمّد) و(طبيب محمّد) اللّذين ساعدانا كثيرا .

مقدّمة

مقدمة:

حمدا لمن وفّقنا إلى الإعراب عمّا خفي من المضمرات ، وعلّمنا لسانا عربيا غير ذي عوج كشّافا عن دقائق الإشارات ، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّدٍ الرّافع منار الدّين بحسام اللّسان ولسان الحسام ، والخافض جناحه لمن اتّبعه من المؤمنين لنحو امتثال أمر الملك العلاّم، وعلى آله وأصحابه الشّاغلين أنفسهم بالانتصاب للتّنازع في إعلاء كلمة الإسلام ، وعلى من تبعهم بمحاسن الأفعال وشرف أوصاف اليقين والإذعان والاستسلام ، وبعد :

أفضل العلوم ما كان زينة وجمالا لأهلها ، وعونا على حسن أدائها ، وهو علم العربية الموصل إلى صواب النّطق المقيم لزيغ اللّسان ، الموجب للبراعة المؤدّي إلى الإفصاح وصدق العبارة عمّا تكنّه النّفوس والضّمائر من كرائم المعاني وشرائفها .

والّذي له حقُّ التّقدّم من علوم العربية هو علم النّحو ، إذْ به يُعرف صواب الكلام من خطئه ، ويُستعان به على فهم سائر العلوم .

النّحو يُصلِحُ من لسانِ الألكن والمرء تكرمه إذا لم يلحن

وإذا طلبت من العلوم أجلَّها فأجلُّها نفعاً مقبمُ الألسن

وهذا العلم في اعتقادنا هو شريان اللّغة إن لم نقل قلبَها النّابض ، فالتّمكّن منه يحفظ اللّسانَ من الوقوع في لحن القرآن الكريم ، والعقلَ من السّقوط في هاوية الفهم الخاطئ للمعاني .

هذا العلم _ علم النّحو _ ألّف فيه كثير من العلماء القدماء والمحدثين ، جزاهم الله عنّا كل الخير ، ومنهم على سبيل الذّكر لا الحصر ابن جنّي الّذي له أكثر من خمسين مصنَّفا ،

منها (كتاب اللّمع في العربية) الّذي حظي بشروحات عديدة ، منها (توجيه اللّمع لابن الخبّاز) موضوع دراستنا.

إنّ محبّتنا للّغة العربية وطموحنا لمعرفة علومها وفهمها، ورغبتنا في الفهم الصّحيح للقرآن الكريم والسنّة النّبوية ، من الدّواعي الّتي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع .

وقد اعترضتنا في بحثنا هذا عقبات عديدة ، نذكر منها : صعوبة العثور على المصادر والمراجع المتعلّقة بالموضوع ، إلى جانب صعوبة جمع المادّة العلمية وترتيبها وفق خطّة البحث.

هذه الأخيرة انتهجناها كالآتي :

أوّلا : مدخل ، وتطرقنا فيه إلى حياة ابن الخبّاز ، ودواعي تأليف كتاب (توجيه اللّمع) ، والمصادر الّتي استقى منها مادّته العلميّة ، ثمّ تكلّمنا عن مكانته وأمانته العلميتين ، وكذا مذهبه النّحوي ، وأتممناه بالتّعريف بهذا الكتاب والشّروح الّتي أُلِّفت عن (كتاب اللّمع) لابن جنّي .

ثانيا: قسمنا الموضوع إلى أربعة فصول وهي:

_ أولها ويبدأ من أقسام الكلام إلى باب المفعول معه .

_ ثانيها ويبدأ من باب الحال إلى باب التّرخيم .

_ ثالثها ويبدأ من باب النّدبة إلى باب القسم .

_ رابعها ويبدأ من باب الموصول والصّلة إلى باب الإمالة .

ثالثا: أنهينا مذكرتنا بخاتمة ، ضمناها النتائج التي توصلنا إليها في الفصول السّابقة .

وسلكنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي ، الذي تفسره الخطوات المتبعة في العرض ، وذلك بدراسة محتوى الكتاب وما جاء فيه من قضايا بشرحها وتبسيطها ودعمها بمجموعة من النّصوص لمؤلّفين آخرين في الموضوع .

ولأجل الإلمام بهذا الموضوع ، استعنّا بمصادر ومراجع لغوية ، نذكر أهمها :

_ البيان في شرح اللّمع للشّريف الكوفي .

_ شرح اللّمع للأصفهاني .

_ شرح اللّمع لابن برهان .

_ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك .

_الكتاب لسيبويه .

_ المفصّل للزّمخشري .

وأخيرا إن أصبنا فذلك ما نريد ، وإن قصرنا فما نحن إلا بشر ، نصيب ونخطئ إن لم يحمنا قدر وبحاجة إلى من يرشدنا إلى الحقيقة ، ويأخذ بأيدينا إلى الصواب .

تيسمسيلت في : 2017-06-01

الطيب لحوص

رابـــح شلـية

مدخل

لقد عني الدرس النحوي بكثير من الاهتمام من قبل علماء اللغة العرب ، بدءا بالخليل بن أحمد الفراهيدي ، فتلميذه إمام النحاة سيبويه ، فابن جني صاحب كتاب الخصائص ، وغير هؤلاء كثير ، ومنهم ابن الخباز الإربلي الموصلي البارع في مختلف علوم اللغة العربية ، ومنها علم النحو ، إذ نجده ألف كثيرا من الكتب في هذا العلم ، ومنها كتاب (توجيه اللمع) وهو شرح لكتاب (اللمع في العربية) لأبي الفتح عثمان ابن جني ، وهو كتاب في غاية الأهمية لطلاب النحو .

حياة المؤلف :

اسمه ونسبه : « هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي المعروف بابن الخباز الإربلي الموصلي النحوي الضرير أبو العباس شمس الدين »[1] .

شهرته : اشتهر هذا العالم الفذ النحوي البارع بلقب " ابن الخباز " وشاع ذلك في كتب النحاة والمترجمين .

مولده : « ولد بالموصل في اليوم الثامن عشر من جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وخمسمائة هجرية »[2].

وكان منصرفا للعلم منذ صغره ، فحفظ القرآن الكريم ، وقرأ التنبيه لأبي إسحاق حفظا ، ثم ترقى إلى العلوم الأدبية،وتردد إلى أدباء من جماعة الموصل لازم الشيخ أبا حفص ودرس عليه كتبا كثيرة من علم الأدب والنحو واللغة والعروض والقوافي ، حتى برز على أقرانه وبرع في ذلك ، ولما مات شيخه أبو حفص جلس مكانه .

1 الأعلام ، خير الدين الزركلي ، الطبعة الخامسة ، بيروت لبنان ، دار العلم ، 1980، ج 1 ، ص: 114.

2 قلائد الجمان ، أبو البركات المبارك بن الشعار ، تحقيق : كامل سلمان الجبوري ، ط 1 ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 2005، ج 1 ، ص: 254.

تصدر لتدريس علم الأدب والعربية والقرآن و والفرائض والحساب ومعاني الشعر وكان حافظا للكثير من الكتب كالإيضاح لأبي علي الفارسي ، والمفصل للزّمخشري ، والكافي في علمي العروض والقوافي للتبريزي ، ومجمل اللغة لابن فارس ، وكتاب الفخري في الحساب .

« وكان أستاذا بارعا علّامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض ».[1]

وكان أديباً شاعرا ، فمن شعره قوله في ذم الزمان :

فحمدت رب العالمين على العمى فيه فقدت شخوصَها وشياتَـها

وذمـمت سامـقتيَّ لـمـا كانتا سببـا تقربنـي إلى أصـــواتـها

مغناك خبـات النعيـم فليتني أرعى ثمار الأنس من روضـــاتها

وقد ذكر تلميذه ابن الشعار حكاية عنه « أنه كان في بدو أمره ، له بصر يسير ، ويعرف الألوان ، ويفرق بينها ، ثم ذهب بصره مرة »[2].

وفـاته: :

تُوفي ابن الخباز في رجب سنة تسع وثلاثين وستمائة هجرية ، « وكان له من التصانيف : الإلماع في شرح لمع ابن جني ، والجوهرة في الحروف وهي قصيدة مزدوجة من الرجز وتحرير المقياس في تفسير القسطاس ، وكتاب التوحيد ، وكتاب القواعد العربية ، وكتاب كفاية الأعراب في علم الإعراب وشرح المقدمة الجزولية، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، ونظم الفريد في شرح التقييد ، والإفصاح في الجمع بي المفصل والإيضاح ولم يتمه ، والنهاية في شرح الكفاية ، وكتاب الفريدة في شرح القصيدة وهي قصيدة سعد بن المبارك بن الدهان»[3].

[1] **بغية الوعاة ، السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط 1 ، لبنان ، المكتبة العصرية ، ج 1 ، ص: 204، 1964 .**

[2] **قلائد الجمان ، ج 1 ، ص: 254.**

[3] **المصدر السابق ، ص: 255. وبغية الوعاة ، ج 1 ، ص: 304.**

دواعي تأليف الكتاب :

يبين لنا ابن الخباز في مقدمة كتابه الأسباب والدواعي التي حفزته على تأليف هذا الكتاب فيقول : « أمّا بعد فإنّ جماعة من حفاظ كتاب (اللمع) في النحو لأبي الفتح عثمان ابن جني رحمه الله أطمعهم فيه صغر حجمه ، وآيسهم منه عدم فهمه ، وذلك لأن الكتب المصنوعة لتفسيره منها الكبير المِمِل ، ومنها الصغير المخِل ، والمتوسط بينهما إمّا يفقد وإمّا يقل ، فضمنت لهُم إملاءً مختصرا ، وهذا الكتاب – يريد كتاب توجيه اللمع – يشتمل كل الأبواب التي اشتمل عليها كتاب اللمع لأنه شرح له » [1].

المصادر التي استقى منها ابن الخباز مادته العلمية :

من أبرز من استفاد منهم ابن الخباز في تأليف كتابه (توجيه اللمع) شيخه مجد الدين ابن أبي حفص عمر بن أحمد ، فكثيرا ما كان يصنع معه صنيع سيبويه مع الخليل ، وابن جني مع أبي علي الفارسي ، فكان يقول : وسألت شيخنا رحمه الله ، أو وحدثنا رحمه الله ، أو قال شيخنا رحمه الله .

ومن أهم المصادر أيضا :

1 – البصريون . 2 – الكوفيون . 3 – البغداديون وغيرهم .

أولا : البصريون :

يُعد سيبويه شيخ المدرسة البصرية قي مقدمة البصريين الذين أفاد منهم ابن الخباز في كتابه (توجيه اللمع) ، فكتاب سيبويه كان ولا يزال موردا عذبا ومنهلا فريدا لطالبي علم العربية ، حيث بلغ من الشمول والسَّعة درجة كبيرة ...فما من كتاب في النحو إلاّ واسم سيبويه يتردد، بين جنباته أكثر من غيره، فالنحاة جميعا عيال عليه.

[1] توجيه اللّمع ، ص:33 .

وبقراءتنا لكتاب (توجيه اللمع) نُدرك مدى الأثر الكبير الذي تركه سيبويه عليه ، فاسم سيبويه يتردد في ثنايا الكتاب أكثر من غيره من أعلام النحو واللغة وهذا الأثر بدأ في كتاب ابن الخباز متخذا أشكالا متنوعة ، منها :

أ – إفادته من الكثير من آراء سيبويه ، ونجدها منتشرة في معظم أبواب الكتاب .

ب – إفادته كثيرا من الشواهد الشعرية ، فكان كثيرا ما يقول : أنشد سيبويه .

ج – أفاد ابن الخباز من كتاب سيبويه بنقل آراء بعض النحويين الذين وردت لهم آراء فيه كالخليل ابن أحمد الفراهيدي ، ويونس بن حبيب .

ومن البصريين الذين استعان بآرائهم ابن الخباز في كتابه : الأصمعي ، وعيسى بن عمر ، والأخفش ، ويونس ، وأبو محمد اليزيدي ، وأبو عثمان المازني والمبرد .

ثانيا : الكوفيون :

لقد كان ابن الخباز يذكر رأي علماء الكوفة قي المسائل الخلافية ، ويناقشه مناقشة حرة بعيدة عن العصبية الممقوتة ، رغم ميله إلى المذهب البصري ، لكن هذا لم يمنعه من عرض آراء رجال المدرسة الكوفية ، وبيان موقفهم من قضايا النحو المختلفة ، وهذا يدل على أنه قرأ كتبهم وتفهم أسرارها ، ومنهم الكسائي وثعلب والفراء .

ثالثا : البغداديون :

ولقد استفاد ابن الخباز من آراء البغداديين وكتبهم وهم الذين لم يشملهم اصطلاح بصري أو كوفي ، وقد كوّنوا لهم آراءَ خاصة بهم في المسائل النحوية ، وفي مقدمة من استفاد منهم من رجال هذه المدرسة : أبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي ، فآراؤهما تنتشر في كتابه بكثرة ، ومنهم أيضا : الزجّاج وابن السراج والزجّاجي والزمخشري والرُّماني وابن الدهان وغيرهم .

ولقد برع ابن الخباز في عدة فروع من المعرفة ، شملت : « النحو والصرف واللغة والعروض والفقه والفرائض والأدب ، والحساب» [1] ، « وقد أشار ابن العماد إلى أن له تصانيف أدبية »[2]، « وذكر ابن تغرى بردي أنه كان أديبا وشاعرا » [3].

ويتضح في كتابه (توجيه اللمع) أنه كان يجيد حفظ القرآن الكريم ، وعلى معرفة بقراءاته القرآنية ، وكان أيضا حافظا للجيد من أشعار العرب ، فإملاؤه هذا يدل على أنه كان حسن النظر واسع الإطلاع .

مكانته وأمانته العلميتان :

إنّ ابن الخباز (أحمد بن الحسين بن أحمد الموصلي) كان ذا منزلة علمية عالية ومكانة رفيعة بين أقرانه من العلماء ، فقد كان فاضلا مُجيدا لفنون النحو والصرف واللغة والفقه والعروض و ... كما ذكرنا سابقا ، وشخصية تُجيد كل هذه الفنون جديرة بالإجلال والتقدير ، وفيه يقول صاحب كتاب (إشارة التعيين) : « وجلس مكان شيخه يُقْرئ النحو واللغة والعروض والقوافي والفرائض والحساب ، وتزاحم الناس عليه ، ولم يُرَ في زمانه أسرع حفظا منه » [4].

وقال عنه السيوطي : « كان أستاذا بارعا علّامة زمانه في النحو واللغة ، والفقه والعروض والفرائض ».[5]

---

1 بغية الوعاة ، ج 1 ، ص: 304 .

2 شذرات الذهب ، ابن العماد ، تحقيق : محمود الأرناءوط ، ط 1 ، بيروت ، دار ابن كثير ، 1986 ،ج 5 ، ص: 206 .

3 النجوم الزاهرة ،ابن تغرى بردى الأتاكي ، ط 1 ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، 1929 ، ج 6 ، ص: 342.

4 إشارة التعيين ، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ، تحقيق : د . عبد المجيد دياب ، ط 1 ، السعودية ، شركة الضيعة ، 1986 ، لوحة 8.

5 بغية الوعاة ، ج 1 ، ص: 304.

وقيل عن مقدرته العلمية أنه أملى كتابه (توجيه اللمع) من محفوظِه ، ولم يستعِنْ في مدة إملائه عليه بمطالعة كتاب .

فالسيوطي قد وصفه بالأستاذية وهي لقب علمي مرموق ، ووصفه كذلك بالبراعة ، وقال عنه أنه علّامة زمانه ، وابن تغرى بردي خلع عليه وصفي الأمانة والبراعة ، والدلجي وصفه بأنه فارس من فرسان النحو ،وأجدر بمن يوصف بهذه الصفات أن يكون علامة عصره وإمام دهره ذا علم جم وأدب رفيع وذكاء خارق وعقل راجح وحافظة قوية

وفيما يخص أمانته العلمية فتبدو واضحة في كتابه (توجيه اللمع) بما يسوق من تعليل للأحكام النحوية وبما يستدركه على ابن جني من أمور ، وبما يعقبه على النحاة مبينا صحة الأحكام أو بطلانها ، وتتضح كذلك في طريقة عرضه للمادة العلمية ، وذلك بما يبرزه لنا من تقسيم للقضايا وتفريع للمسائل ، فتبدو واضحة المعالم سهلة التناول ، مما ييسر على الباحث استيعابها وضبطها .

وكانت له أمانة علمية . فغالبا ما ينسب الآراء إلى أصحابها والنقول إلى ذويها .

شيوخه :

من أبرز شيوخ ابن الخباز عمر بن أحمد بن أبي بكر بن أحمد بن مهران العراقي النحوي مجد الدين أبو حفص الضرير .

ويذكر العلماء أن ابن الخباز روى عن محمد بن أحمد بن محمد المعروف بالشريشي المالكي النحوي ، وزين الدين أبي العباس أحمد بن عبد الدايم بن إبراهيم ، والجمال البغدادي عبد الرحمن بن سليمان ، ومحب الدين أبي العباس أحمد بن عبد الله شيخ الحرم الطبري المكي ، ومجد الدين محمد بن الظهير الإربلي ، ورشيد الدين البصروي الحنفي النحوي .

تلاميذه :

1 – محمد بن ميكال بن أحمد بن راشد مجد الدين الموصلي الفرضي النحوي .

2 – عز الدين أبو محمد عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد الزنجاني الأديب الفاضل نزيل تبريز .

مذهبه النحوي :

من خلال تصفحنا وقراءتنا لكتاب (توجيه اللمع) يتضح لنا أن ابن الخباز تغلب على مذهبه النحوي النزعة البصرية ، إذْ كثيرا ما يبطل المذهب الكوفي ، وفيما يلي نماذج تدل على ميله البصري :

قال ابن الخباز في باب (الإعراب والبناء) : وبُني خُذْ وكُلْ لأنهما فعلان ، وسُكّنا لأنه الأصل ، وذهب الكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المحذوفة ، فالأصل عندهم : لِتأخُذْ ولِتأكلْ ، فحذف اللام والتاء ،والسكون جزم لا وقف ، وهذا عندنا فاسد ، لأنه لما حذف منه حرف المضارعة جرى مجرى الماضي في التعري منه ، فعاد إلى البناء .

وقال في باب (الأفعال) : الأفعال مشتقة من المصادر ، وهذا مذهب البصريين .

وقال في باب (المفعول المطلق) : وإنّما سُمي مصدرا لأن الفعل يصدر عنه حيث إنه مشتق منه .

وقال في باب (عطف النسق) : ولا يجوز أن تقول قام زيد ولكنْ عمرو ، وأجازه الكوفيون ، فالبصريون يقولون أنّ بلْ أغنت عن لكنْ ، أمّا الكوفيون فقاسوها عليها .

كتاب توجيه اللّمع :

كتاب "توجيه اللّمع " هو كتاب يشرح في ابن الخبّاز كتاب " اللّمع " لابن جنّي، بأسلوب سهل ، وعبارة واضحة سلسة مع تحليل المسائل النّحوية وإظهار الأسرار الّتي تنطوي عليها قضاياه ، وهي موزعة بين النّحو والصّرف ، وإن كان النّحو قد نال حظّا موفورا منها ، إذ لم يشمل التّصريف سوى ستّة أبواب وهي : باب جمع التّكسير ، وباب النّسب ، وباب التّصغير ، وباب ألفات القطع وألفات الوصل ، وباب الخطاب وباب الإمالة .

وقد أخذت أبواب الصّرف مكانها في آخر الكتاب ، وقد التزم ابن الخبّاز في كتابه التّرتيب الّذي وردت عليه أبواب كتاب اللمع فلم يقدّم ولم يؤخّر ، بل تتبّع أبوابه شرحا وتعليلا وعرضا لآراء النحاة واختلافاتهم .

منهج ابن الخباز في كتابه (توجيه اللّمع)

بدأ ابن الخبّاز كتابه بمقدّمة بدأها بحمد الله والصلاة على رسول الله وآله وصحبه، مبيناً سبب تأليفه للكتاب؛ إذ قال: ((فإن جماعة من حفظة كتاب اللّمع في النّحو لأبي الفتح عُثمان بن جنّي (رحمه الله) أطمعهم فيه صِغر حجمه، وآيسهم منه عدم فهمه؛ وذلك لأنَّ الكُتَبَ المصنوعة لتفسيره منها الكبيرُ المملّ، ومنها الصّغير المخلّ، والمتوسط بينهما إمّا يُفْقَدُ وإمّا يَقِلُّ ...)).

ثم أوضح المنهج الذي اختطه لنفسه، إذ قال: ((فَضَمِنْتُ لهم إملاءً مُختَصَراً أقتصِرُ به على توجيه مسائله، وتبليغ وسائله، وكلّما مررتُ ببيتٍ ذكرتُ إعرابه، أو بلفظٍ لغويٍّ جلّيته تجليةً تُزيلُ استغرابه ...)).

وهذا الكلام يدل على ما يأتي:-

1 - إنّ التوجيه سيكون مختصراً.

2 - إنّه سيشير إلى معاني الألفاظ الغريبة.

3 – إنّه سيعتني بتعليل الأحكام وتوضيح أسرارها؛ ولذلك سماه توجيه اللّمع؛ إذ قال: ((وقد سمّيته ((توجيه اللّمع)) وعلّلت فيه المسائل جُمَع)).

ومن الجدير ذكره أنّ هناك تسميّة أُخرى وردت في خاتمة الكتاب، إذ قال ابن الخبّاز: ((هذا آخر ما عمدت لإملائه من شرح كتاب ((اللّمع))، وقد جِئتُ به كما ضَمِنتُ في خطبته، ومن تصفحه وتأمله علم صدق دَعواي ...))

وقد ألتزم ابن الخبّاز في ترتيب أبواب كتابه (التّوجيه) النسق الذي سار عليه ابن جنّي في (اللّمع)؛ وذلك لأنّ الشروح ينطبق عليها منهج الكتاب المشروح في التّبويب؛ فلم يكن ابن الخبّاز مخيّراً في الترتيب، وهذا لا يعني أنّه وافق المصنّف في كلّ ما ورد من ترتيب؛ إذ لم يكن مقلداً لا نظر له في فنّه، بل راح ينقد تارةً، ويوجه ترتيب الأبواب، والموضوعات اللّغوية والنّحوية أُخرى.

وقد قدّم ابن جنّي باب (المعرب والمبنيّ) على باب (الإعراب والبناء).

وأخذ ابن الخبّاز على ابن جنّيّ هذا التقديم معللاً ذلك بأنّ ((المعرب والمبني مشتقان منهما – أي: من الإعراب والبناء – ومعرفة المشتق منه متقدمة على معرفة المشتق))

وجّه ابن الخبّاز ترتيب بعض المباحث اللّغوية والنّحوية على أساس هذا الاعتبار، فقد وَجّه بالكثرة تقديم ابن جنّيّ (ت392هـ) الكلام على التمييز الذي يكون بعد تمام الاسم على التمييز الذي يجيء بعد الجملة؛ لأنّ التمييز الذي يكون بعد تمام الاسم كثير، والتمييز الذي يجيء بعد الجملة قليل.

وقد يكون توجيه ابن الخبّاز بهذا الاعتبار البدء بالأقل من ذلك أنّه وَجّه تقديم المعرب على المبني بوجهين، كان أحدهما هو القلّة ((وبدأ بتعريف المعرب لوجهين: أحدهما: أنّه قسمان، والمبني ثلاثة أقسام، والاثنان قبل الثلاثة)).

وابن جنّيّ في دراسته المعرب أوّلاً ثم المبني متابع لابن السّراج.

إذاً يتّضح ممّا سبق أنّ المنهج الذي اتبعه ابن الخبّاز هو منهج الكتاب المشروح نفسه، وهو في الوقت نفسه يكشف عن موقفه من منهج اختاره عالم عاش في القرن الهجري الرابع،

وعن رؤيته المنهجيّة من خلال ما يبديه من ملاحظ تخصّ المنهج، كما يكشف لنا عن المنهج الذي اختاره ابن جنيّ في تأليفه النّحويّ. ويبدو أنّ أكثر من أثر في منهج ابن جنّيّ (ت392هـ)، هما ابن السّراج (ت316هـ) في كتابه الأصول وأبو عليّ الفارسيّ (ت377هـ) في كتابه الإيضاح.

أسلوب الحوار والمناقشة:

هذا الأسلوب عَنِي به علماؤنا القدماء، وقد رُوي في أوّل لقاء للزجاج (ت311هـ) بأبي العبّاس المبرّد (ت285هـ) عندما أرسله ثعلب (ت291هـ) لتفريق حلقة المبرّد، أنَّ الزجاج سأل المبرّد عن مسائل، وبعد إجابة المبرّد عن هذه الأسئلة، قال المبرّد للزّجاج: هل قنعت بالجواب؟ فقال الزّجاج (ت311هـ): نعم، فقال له المبرّد (ت285هـ): فإن قال لك قائل في جوابنا هذا كذا وكذا، ثم عاد فردّ على تلك الشكوك، وصحح الجواب الأوّل.

وصار أسلوب الحوار والمناقشة سمة بارزة من سمات منهج التأليف النحويّ واللّغوي.

وهذا الأسلوب يساعد على تسهيل استيعاب العلوم المختلفة وفهمها؛ لأنّ الحوار والمناقشة تجذبان انتباه السامع أو القارئ للموضوع المراد إلقاؤه أو تدريسه.

وهذا الأسلوب استعمله ابن الخبّاز من خلال طرحه سؤالاً ثم إجابته عنه، مستعملاً الألفاظ: (فإن قيل: ... قلت: ...)، وقد أفاد ابن الخبّاز من هذا الأسلوب في عرض جوانب الأحكام النّحويّة واللّغويّة. يؤجل ابن الخبّاز بعض المسائل اللّغويّة والنحويّة إلى أبوابها؛ إذ كان حريصاً على أن يذكرها في مواضعها من الكتاب، تجنباً للاضطراب والتكرار الممل والاستطراد، ويدلّ هذا أيضاً على أنّ ابن الخبّاز التزم النسق الذي سار عليه ابن جنّيّ (ت392هـ) في كتابه (اللّمع)، فلم يتح له ذلك الخروج عن المنهج الذي رسمه له.

ومن الأمور المنهجية التي التزم بها ابن الخبّاز في (التوجيه) هو الاختصار، وقد ذكر ذلك في مقدّمة الكتاب، قائلاً: ((إنَّ جماعة من حفظة كتاب اللّمع في النحو لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ (رحمه الله) أطمعهم فيه صغر حجمه، وآيسهم منه عدم فهمه، وذلك لأنّ الكتب المصنوعة لتفسيره منها الكبير المملّ، ومنها الصغير المخلّ، والمتوسط بينهما إمّا يُفقَدُ، وإمّا يَقِلُّ، فَضَمَنتُ لهم إملاءً مختصراً، أقتصرّ به على توجيه مسائله، وتبليغ وسائله)). وقد نبّه

على ذلك في مواضع كثيرة منها قوله في باب (المفعول الذي جُعِل الفعل حديثاً عنه): ((... ويتعلق بالفعل الذي لم يُسمّ فاعله مباحث من علم التصريف، لولا أنّي بنيت كتابي على الاختصار لذكرتها)) ، وقال أيضاً عند حديثه عن الضمائر في باب (النّكرة والمعرفة): ((وتحت هذه الأحكام كلها مباحث كثيرة يطول ذكرها، والإملاء مبني على الاختصار)) عَنِيَ ابن الخبّاز بتوضيح معاني أغلب الألفاظ الغريبة، سواء أكانت الألفاظ التي ترد في نصوص المصنِّف، أم في الشّرح أم في الأبيات الشّعرية التي استشهد بها المصنّف أو ابن الخبّاز، وقد أشار ابن الخبّاز إلى هذه السّمة المهمة في مقدّمة الكتاب، إذ قال: ((.. وكلّما مررتُ ببيتٍ ... أو بلفظٍ لغويّ جلّيته تجليةً تُزيلُ استغرابُه ...))

ويبدو أن الذي دفع ابن الخبّاز إلى ذلك هو رغبته في تيسير الكتاب، فتوضيح هذه المعاني الغريبة يسهل على المتعلم أو القارئ فهم المسألة اللّغويّة أو النحويّة من دون الرجوع إلى المعجمات.

ومن الأمثلة على ذلك قوله في توضيح معنى المتمكن من (الاسم المتمكن): ((ومعنى المتمكن في اللّغة ظاهر؛ فقال: تمكن فلان عند السّلطان واستمكن، إذا نفذت أقواله وأفعاله)).

ومن أمثلة شرح الألفاظ الواردة في الأبيات التي يستشهد بها المصنّف قولُ ابنُ الخبّاز في باب (معرفة الأسماء المجرورة) عند حديثه عن (الكاف)، إذ استشهد على زيادتها بقول رؤبة :

لواحقُ الأقْرَابِ فيهَا كالمَقَقْ

ثم قال موضّحاً ومفسّراً ألفاظ البيت: ((واللّواحقُ: الضَّوَامرُ، والأقرابُ: جَمع قُرْبُ: وهي الخاصرة – والمَقَقُ: الطّول، وإنما يريد فيها مَقَقٌ)).

إن عناية ابن الخبّاز بهذه الألفاظ والكشف عن غريبها تدلّ على أن صاحبنا كان عالماً ليس في النحو فقط، وإنما كان لغوياً فينعكس ذلك على ما يكتبه في النحو والصّرف، كما يصدق عليه قول ابن الشّعار الموصليّ (ت654هـ) أنّه حفظ المجمل لابن فارس (ت395هـ) .

شروح اللّمع لابن جنّي :

1 _ شرح أبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني ت 442 هـ

2 _ شرح أبي نصر الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي ت 482 هـ { التصنيف البديع في شرح اللمع }.

3 _ شرح الحسن بن علي بن محمد بن عبد العزيز الطائي ت 498 هـ.

4_شرح الواسطي أبي نصر القاسم بن محمد بن مناذر .

5_ شرح محمود بن حمزة بن نصر الكرماني المتوفَّى بعد الخمسمائة باسم النظامي في النحو

6 _ شرح أبي القاسم ناصر بن أحمد بن بكر ت 507 هـ.

7 _ شرح أبي البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد العلوي الزيدي الكوفي ت 539 هـ

8 _ شرح أبي السعادات هبة الله بن علي عبد الله العلوي المعروف بابن الشجري البغدادي ت (542 هـ) .

9 _ شرح أبي عبد الله المعروف بابن حميدة النحوي ت 550 هـ.

10 _ شرح ابن الخشاب أبي محمد عبد الله بن أحمد ت 567 هـ.

11 _ شرح أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي المعروف بابن الدهان ت 569 هـ.

12 _ شرح أسعد بن نصر بن أسعد أبي منصور العبرتي ت 589 هـ.

13 _ شرح أبي الحسن الباقولي علي بن الحسين الضرير الأصفهاني ت 543 هـ .

14 _ شرح أبي الحسن علي بن الحسن بن عنتر بن ثابت الحلي الأديب المعروف بشميم ت 601 هـ { المخترع في شرح اللمع } .

15 _ شرح العكبري ت 616 هـ .

16_ شرح أبي محمد القاسم بن عمر بن منصور الواسطي ت 626 هـ .

17 _ شرح المالقي المعروف بالخفاف ت 657 هـ..

18_شرح أحمد بن عبد الله المهابذي الضرير من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني .

19 _ شرح يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيباني أبي زكريا التبريزي ت 502 هـ .

20 _ شرح شواهد اللمع لابن هشام الأنصاري { الروضة الأدبية في شرح العلوم العربية} .

21 _ شرح اللمع لابن الخباز { الإلماع في شرح اللمع }.

الفصل الأوّل

من باب أقسام الكلام إلى باب المفعول معه

توطئة:

اللغة العربية هي الكلمات المركبة في جملة يعبر بها العرب عن مكنون نفوسهم، والجملة هي الكلام المفيد، وتتألف من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، والكلمة لفظ يدل على معنى مفرد وهي ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف، فالفعل ما دل على معنى في نفسه واقترب بزمان .

والاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، والحرف ما دل على معنى في غيره .

وفي هذا الصدد يقول ابن مالك في ألفيته:

« كلامنا لفظ مفيد كاستقم اسم وفعل ثم حرف الكلـم

واحده كلمة والقول عم وكلمة بها كلام قد يـؤم

....

سواهما الحرف كهل وفي لم فعل مضارع يلي لم ك: يشم

الكلام في اصطلاح النحاة عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، فاللفظ يشمل الكلام والكلمة والكلم ، ويشمل المهمل والمستعمل ... وفائدة يحسن السكوت عليها ... و إنما قال المصنف : كلامنا ، ليعلم أن التعريف إنما هو الكلام في اصطلاح النحويين لا في اصطلاح اللغويين.وهو في اللغة اسم لكل ما يتكلم به، مفيدا كان أو غير مفيد، والكلم اسم جنس واحده كلمة وهي: إما فعل ، وإما حرف ، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم ، وإذا اقترنت بزمان فهي الفعل ، وان لم تدل على معنى في نفسها – بل في غيرها – فهي الحرف » [1] .

1 **محمد محي الدين عبد الحميد . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . راجعه وضبطه : محمد أسعد النادري. المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ؛ 2004، ج 1 ، ص: 19–20.**

أقسام الكلام :

يقول ابن الخبّاز أن الكلام عند النّحويين عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يحسن السّكوت عليها , وهذه الجملة تتألف من اسمين ، مثل : زيدٌ ذاهبٌ ، أو من فعل واسم ، نحو : ذهبَ عمرُو .

وينقسم الكلام إلى ثلاثة : أي الاسم والفعل والحرف ، وهذا ما قاله ابن جنّي: «الكلام ثلاثة أضرب : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ جاء لمعنى »[1].

ثمّ بيّن ابن الخبّاز العلامات المميزّة لكلٍّ من الاسم والفعل والحرف ، وبدأ بالاسم لأنه الأصل في التأليف ، والفعل والحرف يحتاجان إليه .

وذكر للاسم علامتين عامّتين : إحداهما دخول حرف الجرِّ عليه , والثانية كونه عبارة عن شخص , ومثّل برجل وامرأة تنبيها على أن الشّخص مذكّر ومؤنّث .

وذكر للفعل علامتين عامتين كذلك : الأولى دخول قد عليه , والثانية كونه أمرا ، وفي هذا يعلق ابن الخباز على ابن جني بقوله : وينبغي له أن يقول وكونه أمرا مشتقا جاريا في المضارع .

قال ابن الخباز في الغرة تعقيبا على تعريف ابن جني للحرف : وهو رديء لأنه عرّف الحرف بما لا يعرف إلا بعد معرفة الحرف ، لان بعض علامات الأسماء والأفعال حروف .

وقد عرفه الثمانيني بقوله : فما لا يجوز أن يخبر به ولا عنه ، ولا يحدث به ولا عنه ولا يسند ولا يسند إليه .

---

1 اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: د . سميح أبي علي ، عمان . دار مجدلاوي للنشر ، 1988م ، ص:15.

قال ابن جني في حد الحرف : « والحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال »[1].

اعترض عليه ابن الخباز من وجهين :

أحدهما أنه جعل حقيقة الحرف سلبا , والسلب لا يكون حقيقة , يريد ابن الخباز أنه جعل علامة الحرف خلوه من علامات الأسماء والأفعال ، فهو قد عرفه بعلامات غيره . الثاني : إن من علامات الأسماء والأفعال الحروف فصار التقدير والحرف ما لم يحسن فيه الحرف فيلزم هذا من هذا أن يكون الشيء معروفا قبل معرفته .

باب المعرب والمبني :

يشرح ابن الخباز سبب تقديم المعرب على المبني منى وجهين : أولهما أن المعرب قسمان والمبني ثلاثة أقسام ، والاثنان قبل الثلاثة ، وثانيهما : أن الاسم مقدم على الفعل والحرف ، والإعراب أصل فيه .

وجاء في كتاب البيان في شرح اللمع : « اعلم أنه لما ذكر الثلاثة ، الاسم والفعل والحرف ، وكان فيها ما هو معرب ، وفيها ما هو مبني ، احتاج أن يبين ما المعرب ؟ وما المبني ؟ وبدأ بذكر المعرب ، لأنه الأصل والأقوى »[2].

ويقول ابن برهان : « الأسماء منها معرب ، وذلك هو المتمكن , وهو على وجهين : إما منصرف ، والصرف هو التنوين ، وإما غير منصرف ، لأنه يشابه الفعل من وجهين :

1 اللمع في العربية ، ص: 54.

2 كتاب البيان في شرح اللمع ، الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ، ط 1 ، 2003 ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ص: 19.

مثال الأول : ﴿ سلامٌ على نوحٍ ﴾ [الصّافات : 79] ، ومثال الثاني : ﴿ سلامٌ على إبراهيمَ ﴾ [الصّافات : 109] ، فغير المنصرف رفعه بالضم ، ونصبه وجره بالفتح »[1].

ويشرح ابن الخباز المتمكن بقوله : وسمى النحويون به الاسم المعرب ، لأن الأصل في الأسماء الإعراب ، فما كان معربا فهو باقٍ على أصله ، وذلك هو المتمكن ، ويطلقون المتمكن على الظرف ، ويعنون به الظرف الذي يجوز نقله من الظرفية كيوم وليلة ، تقول سرت اليومَ ، فتجعله ظرفا ، ومضى اليومُ . فتجعله غير ظرف .

قال ابن جني في حد الاسم المتمكن : « وهو ما تغير آخره لتغير العامل فيه ولم يشابه الحرف ، نحو : هذا زيدٌ ، ورأيت زيدًا ، ومررت بزيدٍ »[2].

اعترض ابن الخباز على قول ابن جني (لم يشابه الحرف) إذ عدها عبارة زائدة ، وقوله لم يشابه الفعل غير محتاج إليه في حد المتمكن , لأنه متى ثبت له تغير آخره لتغير العوامل لزم من ذلك عدم مشابهة الحرف .

1 شرح اللمع ، ابن برهان العكبري ، تحقيق : د . فائز فارس ، ط 1 ، 1984 ، الكويت ، السلسلة التراثية ، ص:6 .
2 اللمع في العربية ، ص: 557 .

بـاب الإعراب والبـناء:

يبين ابن الخباز أن حقيقة الإعراب اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل كقولك : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ ، وهو في اللغة عبارة عن البيان ... وحقيقة البناء ثبوت أواخر الكلم على صورة واحدة ، و إن اختلفت العوامل , كقولك : جاءت حذامِ ورأيت حذامِ ، ومررت بحذامِ ، وهو في اللغة : عبارة عن وضع الشيء على الشيء على صفة يراد بها الثبوت كبناء الجدار .

ورد في كتاب البيان في شرح اللمع : « وحد الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل فيها ... وحد البناء هو ثبات الكلمة على ما تستحقه من حركة أو سكون بغير حدوث عامل فيها »[1].

والأصل في الإعراب الحركة ، والأصل في البناء السكون ، وحركات الإعراب أربعة وكذلك حركات البناء .

يقول الشريف الزيدي : « الإعراب رفع ونصب وجر وجزم ، والبناء وقف وفتح وكسر وضم »[2].

ثم يسترسل ابن الخباز في شرح المبنيات مبينا علة بنائها ، ومن ذلك : حيث , بنيت لأنها تفتقر إلى الإضافة ، وضمت تشبيها بقبلُ وبعدُ ، لأنها تلزم الإضافة ، ومن العرب من يفتحها طلباً للخفة ومنهم من يكسرها على أصل التقاء الساكنين .

وبنيت قبلُ وبعدُ لأنهما قطعتا عن الإضافة .

وبنيت إنَّ وثمَّ لأنهما حرفان وكذلك هلْ وبلْ .

1 البيان في شرح اللمع ، ص: 27 .
2 البيان في شرح اللمع ، ص: 28.

وبنيت أولاءِ لأنها تضمنت معنى حرف الإشارة .

وأما كمْ فبنيت لأنها تكون استفهامية , وكذلك منْ .

واشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب ، لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربة ، وإعراب الأفعال لمشابهتها .

يقول الأصفهاني : « ولا ضم في الفعل لأن أمثلة الأفعال ثلاثة : ماضٍ وهو مبني على الفتح , ومضارع وهو معرب ، وأمر وهو مبني على الوقف أي السكون وليس هناك فعل مبني على الضم »[1].

ولم يبنَ الفعل على الكسر , وفي هذا يقول الشريف الزيدي : « وأما الجر فلا يدخل على الأفعال لأن الجر إنما يكون بحروف لا يحسن دخولها على الأفعال ، أو بإضافة والإضافة لا تجوز في الأفعال ، وأيضا فإن الجر يتبعه التنوين , والتنوين إنما يكون في الأسماء لخفتها ، والأفعال ثقيلة فلا يدخلها جرٌ ولا تنوين»[2].

بـاب إعراب الاسـم الـواحـد :

يوافق ابن الخباز ابنَ جني في كون الاسم المعرب ينقسم إلى صحيح ومعتل ، فالصحيح ما لم يكن إعرابه حرف الألف ولا حرف الياء ، فالذي حرف إعرابه ألف هو المقصور ، والذي حرف إعرابه ياء قبلها كسر هو المنقوص .

وبدأ بذكر الصحيح لأنه الأصل في احتمال حركات الإعراب .

وينقسم الصحيح إلى منصرف وغير منصرف .

---

1 شرح اللمع للأصفهاني ، علي بن الحسين الباقولي ، تحقيق : د . إبراهيم بن محمد أبي عباة ، السعودية ، إدارة الثقافة والنشر ، جامعة محمد بن سعود ، 1990 ، ص: 203.

2 البيان في شرح اللمع ، ص: 21.

وفي هذا يقول الشريف الزيدي : « والاسم المعرب على ضربين : منصرف وغير منصرف , والمنصرف هو الأصل ، لأن أصل الأسماء كلها أن تكون منصرفة إلا أن يعرض لها ما يمنعها من الانصراف ، وعلامة الصرف دخول الجر مع التنوين , فمتى امتنع دخول الجر والتنوين على الاسم فهو غير منصرف »[1].

ويعرف ابن أيّار البغدادي المنصرف بقوله : « فالمنصرف هو ما لم يشابه الفعل من وجهين ، وهو الأصل , لتعاقب الحركات الدالة على معانيه على آخره ، ولذلك جاز إجماعا صرف غير المنصرف ، وغير المنصرف ما شابهه من وجهين يحصلان فيه من وجوه تسعة وهي:

اثنان من تسعة ألمّا بلفظة فدع صرفها وهي الزيادة والصفة

وعدلٌ وتأنيثٌ وجمعٌ وعجمةٌ ووزنٌ وتركيبٌ ووجدانٌ معرفة »[2].

وقال الزمخشري في المفصل : « والاسم المعرب على نوعين , نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كزيدٍ ورجلٍ ويسمى المنصرف ، ونوع يُختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل فيحرك بالفتح في موضع الجر كأحمد ومروان إلاّ إذا أُضيف أو دخله لام التعريف ويُسمى غير المنصرف »[3].

ويعرف ابن الخباز غير المنصرف بأنه يسمى متمكنا , ويُطرح عنه التنوين ، وتُزال الكسرة من الجر لأنه أشبه بالفعل ، والفعل لا يُعرب بالكسرة ، ومثال ذلك : أحمد .

1 البيان في شرح اللمع ، ص: 44.

2 قواعد المطارحة في النحو ، ابن إياز البغدادي ، طبعة جديدة ، 2011 ، الأردن ، دار الأمل اربد ، ص: .14

3 المفصل في علم العربية ، الزمخشري ، ط 1 ، 1323 هـ ، مصر ، مطبعة التقدم ، ص: 16 .

باب إعراب الاسم المعتل:

يوافق ابن الخباز ابن جني في انقسام الاسم المعتل إلى منقوص ومقصور ، فما كان آخره ألفاً فهو المقصور نحو : عصا ، وإن كان آخره واواً أو ياءً قبلها كسرة فهو المنقوص نحو : القاضي ، الراعي .

ولا يخلو المنقوص من أن يكون منونا أو غير منون ، وإعراب الاسم المقصور تقديري ، فإذا قلت : هذه العصا ، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الألف ، وكذلك الفتحة في : كسرتُ العصا ، والكسرة في : ضربتُ بالعصا .

أمّا المنقوص فهو على ضربين : منون وغير منون ، فإذا كان موناً نحو : هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ ، استثقلت الضمة والكسرة في الياء فحذفتا منها فسكنت الياء والتنوين بعدها فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ،وأمّا في حالة النصب فتقول : رأيتُ قاضياً فلا تحذف الياء .

وأمّا إذا لم يكن منوناً فإنّك في موضع الرفع والجر تثبت الياء ساكنة ، فتقول : هذا القاضي ، ومررت بالقاضي ، والأصل فيه هذا القاضيُ ومررت بالقاضيِ ، فأسكنت الياء استثقالاً للضمة والكسرة فيها ، وأمّا في حالة النصب فإنّك تقول : رأيتُ القاضيَ ، فتفتح الياء لخفة الفتحة .

والممدود والمهموز ما آخره ياء قبلها ساكن أو آخره ياء مشددة ليس بمنقوص ولا مقصور .

قال الشريف الزيدي : « اعلم أن الممدود هو كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف ، نحو: كساء ورداء وغطاء ، والمهموز كل اسم وقعت في آخره همزة ليس قبلها ألف ، فكل ممدود مهموز وليس كل مهموز ممدودا » [1].

والممدود أربعة أقسام :

الأول : أن تكون الهمزة فيه أصلية ، نحو: قُرّاء ووُضاء ، فهذا النحو منصرف .

الثاني : أن تكون الهمزة بدلا من واو أو ياء كلاهما لام الفعل ، نحو : كساء ورداء ، فيجري عليهما الإعراب كما يجري على الصحيح .

الثالث : أن تكون الهمزة بدلاً من حرف زائد للإلحاق ، كقولهم : علباء أصله : علباي .

الرابع : أن تكون الهمزة بدلاً من ألف التأنيث في صحراء وحمراء وخنفساء ، أصل الكلمة : صحرا وحمرا ، الألف ألف التأنيث ، فزيدت ألف أخرى لمد الصوت ، فاجتمعت ألفان فتطرفت التي للتأنيث وتقدمت التي لمد الصوت ، وأُبدلت المتطرفة همزة ، وهذا النحو لا ينصرف .

أمّا المهموز فإنّه يجري على آخره الإعراب سواء كان آخره ياء ساكن ما قبلها نحو : ظبْي ، وكذلك ما كان آخره مدغم نحو : كرسيٌّ ، صبيٌّ .

الأسماء الستة:

يؤيد ابن الخباز ابن جني في تعريف الأسماء الستة وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال ، فرفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء .

1 البيان في شرح اللمع ، ص: 65.

إلاّ أنّ ابن الخباز يذكر لذلك شرطين وهما : أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم ، وأن تكون مكبرة .

وإنّما أُعربت بحروف العلة لأنّها مشابهة للحركات .

وقد بين لنا الشريف الزيدي أحكامها فيما يلي : « واعلم أن هذه الأسماء تجري على ثلاثة أضرب :

1 . فمنها ما لا يستعمل إلا مضافا إلى اسم ظاهر ، وهو (ذو) ويُعرب بالحروف . . .

2 . (فو) ويكون غلى ضربين : أحدهما بالواو وهو الأصل ، وهو مثل (ذو) ، والثاني أن يستعمل بالميم عوضاً من الواو فتجري حركات الإعراب عليه (فمٌ ، فمًا ، فمٍ) . . .

3 . (أبوه ، أخوه ، حموه ،هنوه) ،فإذا أُضِفْن جيء بالواو والياء والألف ، وإذا أُفردت كان إعرابهن بالحركات . . . »[1] .

باب التثنية:

يوضح ابن الخباز أنّ التثنية مختصة بالأسماء دون الأفعال والحروف ، وجيء بها في الكلام للاختصار والإيجاز ، فبدلاً من قولنا : جاءني زيدٌ وزيدٌ ، نقول : جاءني زيدانِ .

ويبين إعراب المثنى كالآتي :

_ الألف حرف الإعراب وعلامة التثنية وعلامة الرفع في قولنا : قام الزيدانِ .

_ الياء حرف الإعراب وعلامة التثنية وعلامة الجر في قولنا : مررت بالزيْديْنِ .

_ الياء حرف الإعراب وعلامة التثنية وعلامة النصب في قولنا : رأيت الزيْديْنِ .

1 البيان في شرح اللمع ، ص: 67-68 .

ثمّ يوضح زيادة النون – وهو في ذلك ينزع النزعة البصرية إذ يسلك مذهب سيبويه – أنها زيدت عوضا من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد .

وهذه النون تثبت مع الألف واللام ثبوت الحركة كقولنا : الزيدانِ ، وتسقط مع الإضافة لسقوط التنوين كقوانا : طالبا علم .

ثمّ وضّح لنا كيفية تثنية الأسماء ومن ذلك ك حبلى : حبليان ، صحراء : صحراوان .

باب ذكر الجمع:

في هذا الباب يعلق ابن الخباز على ابن جني بأنّ الكلام على الجمع يحق له أن يكون قبل الكلام على التثنية لأن عدته أكثر من عدتها .

ثمّ يبين بم يتعلق الجمع ؟ فهو يقول أنه يختص بالأسماء دون الأفعال والحروف ، ويوضح ذلك بقوله : لم تجمع الأفعال لأن فائدة الجمع التكثير ، وهو حاصل في الأفعال تقول : قام زيد وإن كان قد قام ألف مرة ، ولم تجمع الحروف ، لأنها لا تصرف ، والجمع ضرب من التصريف .

ثمّ يبين أقسامه فهي : جمع تصحيح ، وهو ما يسمى بالسالم سواء كان مذكرا أو مؤنثا وجمع تكسير .

وفي هذا الباب يقول عبد القاهر الجرجاني : « قال الشيخ أبو علي : فأمّا الاسم المجموع فلا يخلو من أن يُجمع جمع التكسير أو جمع السلامة ، فجمع التكسير يشمل أولي العلم وغيرهم ،تقول : رجل ورجال ، وملك وملائكة ، ودرهم ودراهم . . . وأمّا جمع السلامة ، وهو الجمع الذي على التثنية ، يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في التثنية ، ولا يتغير نظمه ويلحقه في الرفع واو مضموم ما قبلها ، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ، ويلحق بعد الواو والياء نون مفتوحة كقولنا : هؤلاء المسلمونَ وجاءني الصالحون ومررت

بالصالحين ... وهذه النون التي تقع في أواخر هذه الأسماء بدل من الحركة والتنوين في المفرد»[1].

باب جمع التذكير:

يقول ابن الخباز أن هذا الجمع يسمى ذا الهجائين ، لأن هجاءه في الرفع غير هجائه في الجر والنصب ، فزيدون غير زيدينَ .

ويؤيد هذا القول قول الشريف الزيدي : « ويُقال له أيضا جمع على هجائين ، لأنه مرة يكون بالواو ومرة يكون بالياء »[2].

وقول الأصفهاني كذلك : « ويسمى الجمع على هجائين لأنه يدور على الواو والياء وهما من حروف الهجاء »[3].

وللاسم المجموع هذا الجمع شروط خمسة وهي :

1 – أن يكون مذكرا احترازا من هند ونحوه .

2 – أن يكون مذكرا حقيقيا احترازا من حجر ونحوه .

3 – أن يكون علما احترازا من رَجُلٍ ونحوه .

4 – أن يكون من ذوي العلم احترازا من لاحِق ونحوه .

5 – أن يكون خاليا من هاء التأنيث نحو طلحة ونحوه .

---

1 المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، العراق ، دار الرشيد للنشر ، 1982 ، ص: 192–193 .

2 البيان في شرح اللمع ، ص: 82 .

3 شرح اللمع للأصفهاني ، ص: 256 .

أمّا فيما يخص إعرابه فهو يُرفع بالواو نحو : قام المصلونَ ، ويُنصب ويُجر بالياء نحو : رأيت الفلاحينَ ، ومررت بالمسافرينَ .

وتلحقه بعد الواو والياء نون مفتوحة ، وهي عوض من الحركة و التنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ، وحكمها الثبوت مع الألف واللام والسقوط في الإضافة نحو : هؤلاء معلمو زيد .

وأمّا حركتها فالفتحة ، يقول الشريف الزيدي : « وفُتِحت نون الجمع طلبا للفرق بينها وبين نون الاثنين ولتعديل الكلام »[1]. وما كان معتل الآخر (ألف أو ياء) ، عند جمعه تحذف الألف التي قبل الواو ويبقى ما قبلها على ما كان عليه من الفتح نحو : ﴿ وأنتم الأعْلَوْن والله معكم ﴾ [محمّد : 35] ، وفي حالة النصب والجر تجعل مكان الواو ياء نحو : ﴿ وَإنّهم عندنا لَمِنَ المصْطفيْنَ الأخْيار ﴾[ص: 47] .

وإنْ كان حرف العلة ياءً تُحذف ويُحرك ما قبل الواو بالضم في حالة الرفع نحو : ﴿ فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادُون ﴾ [المؤمنون : 66] ، ويُحرك بالكسر قبل الياء في الجر والنصب نحو : ﴿إنّي لِعملِك لَمِن القَالين ﴾ [الشّعراء : 68].

باب جمع التأنيث:

علل ابن الخباز سبب تأخير هذا الباب على باب جمع التذكير ، لأن المذكر هو الأصل والمؤنث فرع عليه ، وسبب تقديم الألف على التاء ، لأنه لو قُدمت التاء وأُخرت الألف لالتبس بالمثنى المضاف نحو : مسلمتا زيد .

ثمّ شرح إعرابه ، فهو يُرفع بالضمة في مقابلة الواو في جمع التذكير ، ويُجرُّ بالكسرة ويُحمل نصبه على جرِّهِ ، كما حُمِل نصب جمع التذكير على جره .

1 البيان في شرح اللمع ، ص: 85 .

وما كان تأنيثه بالعلامة فهو ثلاثة أقسام :

1 – المؤنث بالتاء كمسلمة جمعه مسلمات ، والأصل مسلمتات ، وإنّما حُذفت إحدى التاءين لئلا يجمع في الاسم علامتا تأنيث .

2 – المؤنث بالألف المقصورة : كحبلى تُجمع على حبليات .

3 – المؤنث بالألف الممدودة : نحو : صحراء تجمع على صحراوات ، وإنّما لم تُجمع على صحراءات حتى لا يجتمع ألفان وياء فتكون كالجمع بين ثلاث ألفات .

وقد تُجمع بعض الأسماء المذكرة (مذكر ما لا يعقل) بزيادة الألف والتاء ، نحو : (سُرادق – سرادقات) و (حمّام – حمّامات) و(سِجِّل – سجلات) .

باب جمع التكسير:

يختلف هذا الجمع عن جمْعي التذكير والتأنيث يتغير نظْم الكلمة وبناؤها على الغالب ، وهو على قسمين : قسم يتغير نظمه وبناؤه ، نحو : بيت وبيوت ، وقسم يتغير بناؤه دون نظمه ، نحو : أسَد وأُسْد .

وينقسم من حيث بنية الكلمة (حروفها) إلى أربعة أقسام :

1 – قسم تكون فيه حروف الجمع أكثر من حروف المفرد مثل : رجُل ورِجال ، بيْت وأبْيات .

2 – قسم يكون فيه لفظ الجمع أقل من لفظ المفرد مثل : كتاب وكُتُب ، جِدار وجُدُر .

3 – قسم مثل الواحد نظما لا بناءً كسقْف و سُقُف .

4 – قسم مثل الواحد نظما وبناء كفُلْك .

وما يُؤخذُ على ابن الخباز أنه لم يتطرق إلى أنواع الجموع (جمع القلة ، جمع الكثرة ، صيغ منتهى الجموع) ، كما لم يُدرج الجموع التي تُمنع من الصرف .

باب الأفعال:

يرى ابن الخباز أن الأفعال اشتقت من المصادر وهذا يعني أنّ المصدر هو الأصل ، وهو في هذا يذهب مذهب البصريين وعلى رأسهم سيبويه ، ويُخالف مذهب الكوفيين القائلين بأنّ المصادر مشتقة من الأفعال .

ابن الخباز شأنه شأن ابن جني يرى أن للفعل ثلاثة أقسام ضرورية وهي : الماضي والحاضر والمستقبل ، ثم يبين اختلاف النحويين في الأصل من الأقسام الثلاثة ، إذْ يرى قوم أنّ الماضي هو الأصل لأنه مجرد من الزيادة ، وقال آخرون الأصل فعل الحال لأنه موجود والماضي والمستقبل معدومان والموجود أقوى من المعدوم ، ويرى قوم أنّ المستقبل هو الأصل لأنه يصير إلى الحال ثم إلى الماضي .

وابن الخباز يتبع شيخ النحاة سيبويه في هذا التقسيم حيث قال : « وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء فنُسبت لِما مضى ولِما يأتي ولِما هو كائن لم ينقطع »[1].

باب معرفة الأسماء المرفوعة:

في هذا الباب وطّأ ابن الخباز بالتعريف بالاسم المعرب وأقسامه بما في ذلك الأسماء المرفوعة ، وبين علة إعراب الأسماء .

وعلل سبب البدء بالكلام عن المرفوعات ، لأن المرفوع يستغني عن المنصوب والمجرور ، ففي قولنا : قام عمرو نستغني عن المنصوب قياما .

1 شرح اللمع للأصفهاني ، ص: 271 .

ثم يشرح المرفوعات الخمسة التي هي : المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل (وهو المفعول الذي لم يُسمّ فاعله) والمشبه بالفاعل (وهو اسم إنّ وأخواتها ، وخبر كان وأخواتها) .

بـاب المـبتـدأ:

إنّما سُمّي المبتدأ مبتدأ لأنه يكون صدر الجملة ولا يكون إلا اسما و يكون مسندا إليه .

ولا يكون إلا اسما لأنه لا يُخبر إلا عن الاسم .

وفي ارتفاعه اختلف النحويون ، « فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه يرتفع لتعريته من العوامل اللفظية ... وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالخبر ، وأنّ كل واحد منهما يرفع الآخر »[1].

يرى الواسطي « أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء ، واستحق المبتدأ الرفع لأنه أول الحركات ولأنها جملة مفيدة مع الخبر، فأشبهت الفعل والفاعل ، ولا يُبتدأ إلا باسم معرفة لأنك إذا أخبرت عن معرفة ذهبت النفس إلى معرفة خبره »[2].

وفي الرّافع للمبتدإ اختلافات بين النّحويّين ومنهم أبو حيّان حيث قال:

« اختلفوا في الرافع للمبتدأ والخبر ، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ والمبتدأ يرفع الخبر ، وقد نسب هذا إلى المبرد ، وذهب الأخفش وابن السراج والرماني إلى أنهما مرفوعان بالابتداء ، وذهب الجرمي و السيرافي وكثير من البصريين إلى أنهما

1 أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : بركات يوسف هبود ، ط 1 ، 1999 ، بيروت ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ص: 67-86 .

2 البيان في شرح اللمع ، ص: 100.

مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية وذهب الكوفيون إلى أن كلا منهما يرفع الآخر »[1].

باب خبر المبتدأ:

ذكر ابن الخباز أن خبر المبتدأ لا يخلو من أن يكون مفردا أو جملة ، وبدأ بذكر المفرد لأنه أصل الجملة ، ولأنه يتبين فيه الإعراب ، والجملة لا يتبين فيها ، وفي رفعه ذهب أبو علي الفارسي وابن جني أن رافع الخبر هو المبتدأ بعد أنْ رفعَ المبتدأَ الابتداءُ ، وذلك لأن الابتداء لما عمل في المبتدأ صار مقتضيا للخبر ، فلما اقتضاه عمل فيه .

يرى الواسطي « أن الابتداء عمل في المبتدأ وعمل المبتدأ في الخبر لما تجرد المبتدأ من عامل رفع ظاهر ، فكذلك الخبر لما لم يكن قبله عامل كان تجريده العامل ، ويرى الكوفيون وابن جني وأبو حيان رفْعَ كل واحد منهما الآخر »[2].

ثم يسترسل ابن الخباز في تفصيل الكلام عن الخبر فيبدأ بالخبر المفرد ، فيذكر له أربع صور:

1 – المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، نحو : زيدٌ جالسٌ ، وهذه الصورة هي الواردة على نمط الإخبار .

2 – المبتدأ نكرة والخبر معرفة ، نحو : جالسٌ زيدٌ ، هذا لا يجوز ، لأنه لا يُخبر بالمعرفة عن النكرة

3 – المبتدأ والخبر كلاهما معرفة ، في هذه الحالة يُخبرُ بالأضعف عن الأقوى ، مثال ذلك قولنا : أنت زيد ، زيد أخوك ، فالكلمة الأولى في العبارتين هي المبتدأ .

---

1 ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : د . رجب عثمان محمد ، ط 1 ، 1998 ، مطبعة المدني ، ص:1058 .

2 آراء الواسطي الضرير من خلال شرحه على اللمع لابن جني ، رسالة ماجيستر في النحو والصرف ، جامعة أم درمان ، 2009. ، ص: 48.

4 – المبتدأ والخبر كلاهما نكرة ، فمتى كانتا نكرتين محضتين لم يجُزْ ذلك ، لأنه لا فائدة فيه ، نحو : رجلٌ قائمٌ .

ثم ينتقل إلى الكلام عن القسم الثاني وهو الخبر الجملة ، وتتكون الجملة من اسمين نحو : زيدٌ واقفٌ ، أو من فعل واسم ، نحو : خرج عمر .

ويُشترط في الجملة أنْ يكون الها معنى ، ولها محل من الإعراب ، فهي تقع موقع المفرد ، نحو قولنا : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، فجملة (أبوه منطلق) محلها الرفع (خبر) ، وكذلك في قولنا : زيدٌ قام أبوه ، فجملة (قام أبوه) في محل رفع خبر .

ولا بد للجملة من العائد ، فلا يجوز أن تقول : زيدٌ قام أحمدُ ، لخلوها من العائد إلى المبتدأ .

ثم يشرح ابن الخباز الإخبار عن المبتدأ بالظرف ، ثم يبين العلاقة اللازمة بين المبتدأ والظرف ، فإذا كان الظرف للمكان وجب أن يكون المبتدأ دالا على جثة (الجثة هي الجسم كزيد وفرس وحجر) ، نحو قولنا : زيدٌ خلْفَك .

ويوضح ابن الخباز رأي النحويين في هذا :

ذهب أبو العباس الشيباني إلى أن الظرف خبر عن المبتدأ ولا يتعلق بشيء .

وذهب ابن السراج وابن جني إلى أن التقدير : زيدٌ مستقرٌّ خلفك ، فقدروا اسم الفاعل ، وذلك لأن المفرد أصل الجملة .

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن التقدير : زيدٌ استقرَّ خلفك ، فقدر الفعل لأنه الأصل في العمل

ولا يجوز الإخبار عن الجثة بظرف الزمان ، فلا تقول : زيدٌ يومَ الجمعة ، لأنه لا فائدة فيه ، « وكل واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا وقع خبرا عن المبتدأ ، فإن المراد به أنه قام مقام الخبر وناب عنه ، وإنّما أُطلق عليه الخبر مجازا »[1]، يقول الشريف الزيدي في البيان في شرح اللمع.

وإذا كان المبتدأ مصدرا كالقيام والقعود جاز أن يُخبَرَ عنه بكل واحد من الظرفين ، نحو قيامك خلف عمر ، وجلوسك يومَ الجمعة .

ثم يشرح ابن الخباز جواز الإخبار بحرف الجر ، لأن في حرف فائدة على حسب معناه ففي قولنا : زيدٌ من الكرام ، يفيد التبعيض ، وقفيزُ البُرِّ بدرهمين ، يفيد المقابلة ، فإن دخل حرف الجر على الظرف لم يجُزْ الإخبار به عن الجثة ، فلا نقول : عبد الله في يوم الجمعة ويجوز : زيدٌ في الدار لأنها مكان وزيد جثة ، ويجوز : قيامك في اليوم ، وذهابك إلى السوق.

ثم يبين لنا مواضع تقديم خبر المبتدأ ، فإذا كان الخبر الفرد معرفة كما في قولنا : زيدٌ أخوك، لا يجوز تقديمه لأن المعنى يتغير ، فإذا أُمِن اللُّبس جاز التقديم كما في قول الشاعر :

بنونا بنُو أبنائِنا وبناتُنا بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعدِ

وإن كان الخبر نكرة والمبتدأ معرفة ، جاز التقديم في نحو : زيدٌ غلام رجلٍ ، يجوز قولنا : غلام رجلٍ زيدٌ ، وكذلك قولهم : تميميٌّ أنا .

وقد ذكر النحاة مسوغات عديدة للابتداء بالنكرة ، ذكر بعضها ابن مالك في ألفيته :

ولا يجوزُ الابتدا بالنكرة ما لم تُفِدْ كعند زيدٍ نمره

وهل فتى فيكم فما خِلٌّ لنا ورجلٌ من الكرام عندنا

[1] البيان في شرح اللمع ، ص: 111.

ورغبةٌ في الخيرِ خيرٌ وعملْ بِرٌّ يَزِنُ وقِسْ ما لم يُقلْ

وإذا كان كلٌّ من المبتدأ والخبر نكرة ، لا يجوز التقديم ، لأن كل واحد منهما صالح لأن يُبْتدأَ به لاختصاصه ، مثل : غلامُ رجل أفضلُ منك .

ويجوز تقديم الجملة الاسمية عند البصريين ، كقولنا : أبوه منطلقٌ زيدٌ ، أمّا الفعلية فيُشترط فيها العائد على المبتدأ ، نحو : ضربْتُهُ زيدٌ ، أما في نحو : قام زيدٌ ، فلا يجوز .

ثم يتحدث ابن الخباز عن حذف المبتدأ ، وهو على ثلاثة أقسام :

1 – ممتنع : فلا تقول ذاهب ، وأنت تقصد أحمد ذاهب ،لأنه لا دليل عليه .

2 – واجب الحذف : كما في قولهم لا سواء ، والتقدير : هذان لا سواء ، حكاه سيبويه على حذف المبتدأ ، وأجاز المبرد و السيرافي إظهاره .

3 – جائز : وذلك في الإجابة عن سؤال ، مثلا نقول: بخير ، لمن قال : كيف حالك ؟

ثم يتحدث ابن الخباز عن حذف الخبر ، وهو على ثلاثة أقسام كذلك :

1 – ممتنع : كقولك أحمد ، وأنت تريد : أحمد جالس ، فلا يُفهم المقصود .

2 – واجب : لم يذكر ابن الخباز تفصيلا له ، وسنذكره كالآتي :

أ – بعد لولا ، نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك ، والتقدير لولا زيد حاضر .

ب – بعد قسم ، في نحو : لَعمْرُك لأفعلَنَّ ، والخبر تقديره قسمي .

ج – بعد واو المعية ، نحو : كلُّ صانع وصنعتَهُ ، وتقدير الخبر مقترنان .

د – وكذلك المبتدأ إذا كان مصدرا قد سد مسد خبره الحال ، نحو : أخْطب ما يكون الأمير قائما ، أي إذا كان قائما .

باب الفاعل:

بدأ ابن الخباز في هذا الباب بتعريف الفاعل ، والذي يهمنا هو التعريف النحوي ، فالفاعل هو كل سم أُسند إليه فعل حقيقي أو شبهه مقدم عليه أبدا ، نحو : جلسَ أحمدُ ، ومررت برجلٍ قائمٍ أبوه .

ويوافق ابن الخباز ابن جني في عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل ، وهو مذهب البصريين ، فلا يجوز قولنا : زيدٌ ضَربَ ، معتقدين أنه فاعل مقدم .

بينما جوَّز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل .

وإذا كان الفاعل مفردا مذكرا ، لم يُؤتَ في الفعل بعلامة ، كقولنا : جاء الغلام ، وكذلك في حال التثنية والجمع ، فنقول : جاء الغلامان ، وجاء الغلمان .

أمّا إذا أُسنِد الفعل إلى ضمير المثنى والجمع ، وجب إبراز الضمير ، فنقول : الغلامان جاءا ، والغلمان جاءوا .

وإن كان الفاعل مؤنثا حقيقيا وجب إلحاق التاء بالفعل ، فنقول : جاءت سلمى ، وإن كان الفعل مضارعا ، تكون التاء في أوله ، فنقول : تجيء سلمى ، وهذه التاء دلالة على تأنيث الفاعل .

وإذا أُسند الفعل إلى ضمير المؤنث ، وجب إلحاق العلامة ، فنقول : القافلة وصلت« فإن كان التأنيث لفظيا غير معنوي ، ففي إثبات العلامة وحذفها الخيار ، نحو قوله تعالى﴿ قالَتِ الأعْرابُ ﴾ [الحجرات : 14] ، و ﴿ قال نِسْوةٌ ﴾ [يوسف : 30] لأن تأنيث الجماعة غير حقيقي »[1].

[1] شرح اللمع لابن برهان ، ص: 43 .

باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله:

المقصود بالمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله نائب الفاعل ، وهو المفعول به الذي يحل محل الفاعل المحذوف فيأخذ حكمه الإعرابي ، وإنما حُذِف الفاعل لأغراض منها : الجهل بالفاعل ، والتعظيم والتحقير ، العلم به ، والأصل في كل هذا هو الاختصار .

وعند استبدال الفاعل المحذوف بالمفعول به ، تتغير صيغة الفعل ، فإذا كان ماضيا ضُمَّ أوله وكُسِر ما قبل آخره ، كقولنا : وُجِدَ ، سُمِعَ ، وإذا كان مضارعا ضُمَّ أوّله وفُتِح ما قبل آخره ، نحو : يُمنَعُ ، يُستعمَلُ .

ثم يتحدث ابن الخباز عن الفعل المتعدي عند بنائه للمفعول به ، فهو على ثلاثة أقسام :

1 – المتعدي إلى مفعول واحد ، عند بنائه للمفعول به يحذف الفاعل و ينوب عنه المفعول به مرفوعا ، نحو : كتَبَ الطالبُ الدرسَ ، كُتِبَ الدرسُ ، وفي القرآن الكريم قوله تعالى ﴿كُتِبَ عليكمُ الصيامُ﴾ [البقرة : 183].

2 – المتعدي إلى مفعولين ، وهو على ضربين :

الأول : المفعولان مختلفان في المعنى ، نحو : أعطيتُ عليا دينارا ، فعند بنائه للمفعول به نقول : أُعطيَ عليٌّ دينارا ، ويجوز أُعطيَ الدينارُ عليا .

الثاني : المفعول الثاني هو الأول في المعنى ، نحو : ظننتُ زيدا قائما ، فعند بنائه للمفعول نقول : ظُنَّ زيدٌ قائما ، ويجوز : ظُنَّ قائمٌ زيدا .

3 – المتعدي إلى ثلاثة مفعولين : نحو (أعلمَ اللهُ عليّا محمدا خيرَ الناسِ)، فلا يجوز إلا نيابة المفعول الأول عن الفاعل المحذوف عند البناء للمفعول ، فنقول : أُعلِمَ عليٌّ محمدا خيرَ الناسِ .

وأمّا غير المتعدي ، نحو : قام ، وجلس ، وذهب ، فلا يجوز بناؤه للمفعول به ، لأنه لا يوجد مفعول به يُعوّض الفاعل المحذوف ولا يمكن أنْ تخلو الجملة من المرفوع .

قال الأصفهاني : « لا نقول في جلس زيدٌ : جُلِسَ ، ولا في قام زيدٌ : قيمَ ، إلا إذا كان مع الفعل مصدر أو حرف جر »[1].

أمّا غير المتعدي ، فإذا عدّيته بحرف جر ، كان الجار والمجرور موضع رفع ، فتقول عند بناء الجملة (سرتُ بزيدٍ يومين) : سيرَ بزيدٍ يومين ، ولَكَ أن تقول : سيرَ بزيدٍ يومان .

باب المشبه بالفاعل في اللفظ:

المشبه بالفاعل في اللفظ هو اسم كان وخبر إنَّ ، وإنّما قيل أنهما مشبهان بالفاعل وليسا فاعلين ، لأنّ كان وأخواتها ليست أفعالا حقيقية ، وإنّ وأخواتها حروف ، فمرفوعهما شُبه بالفاعل في اللفظ لا في المعنى لأنّه غير فاعل .

باب كان وأخواتها:

كان وأخواتها أفعال لأنّها تُصرّف ويُصاغ منها اسم الفاعل ، ماعدا ليس فإنه جامد لا يتصرف إلا في الماضي وكذلك مادام ، وكل فعل من هذه الأفعال له معنى ، فكان لِمُضيّ مضمون الجملة ، وصار للانتقال ، وأصبح لاقتران المضمون بالصباح ، وأمسى لاقترانه بالمساء ، وظل لاقترانه بالنهار ، وليس لنفي مضمون الجملة ، ومادام للتأبيد ، ومازال وما برح وما فتئ وما انفك للاستمرار .

ولا يجوز تقديم اسم كان وأخواتها عليها وهو محمول على عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل.

1 شرح اللمع للأصفهاني ، ص: 328.

والبصريون يتفقون في فعلية أحد عشر فعلا منها ، ويختلفون في ليس ، « فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبو علي الفارسي أنها حرف »[1].

وتُسمّى هذه الأفعال ناقصة لأنها لا تكتفي بالمرفوع مثل الأفعال الناقصة ، بل تستوجب وجود منصوب .

قال ابن عقيل : « وتُسمّى نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع ، وإنما لم تكتف به لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة بين معموليها ، وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله : كان عبد الله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، لا لأنها تدل على زمن دون حدث كما زعم ابن جني وابن برهان والجرجاني وجماعة »[2].

ويسمى المرفوع اسم كان أو إحدى أخواتها ، ويسمى المنصوب خبرها .

قال الشريف الكوفي : « ولما كانت هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر ، ارتفع المبتدأ بعدها تشبيها بالفاعل من حيث إنّه واقع بعد فعل وإنْ لم يكن فاعلا حقيقيا فهو مُشبّه بالفاعل ، وانتصب الخبر تشبيها بالمفعول به وإن لم يكن مفعولا من حيث إنه واقع بعد فعل واسم ... هذا مذهب البصريين ، وعند الكوفيين أنّ الاسم بعد كان رُفِع بالابتداء ... والخبر منصوب على الحال »[3].

وقد أجرت العرب – يقول ابن الخباز – ستة أفعال مجرى كان في رفع الاسم ونصب الخبر، وهي بمعنى صار ، وهذه الأفعال هي : آض ، وعاد ، وغدا ، وراح ، وجاء ت ،

1 رصف المباني ، أحمد عبد النور المالقي ، تحقيق : أ.د. أحمد محمد الخراط ، ط 3 ، 2002 ، دمشق ، دار العلم ، ص: 368 .

2 المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، ج1 ، ص: 252.

3 البيان في شرح اللمع ، ص: 139.

وقعدت ، قال تعالى ﴿ فتقعُدَ مذموما مخذولا ﴾ [الإسراء : 22]. وقال ربيعة بن مقروم الضّبّي :

فدارت رحانا بفرسانهم فعادوا – كأن لم يكونوا – رميما

فرميما خبر عادوا ، ويكونوا تامة .

ثم يبين لنا ابن الخباز جوازات تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها، وهو بمثابة تقديم المفعول به على الفاعل، ويستشهد بقوله تعالى (﴿ أكان للناس عجبا أن أوحينا﴾[يونس:2] و ﴿كان حقا علينا نصرُ المؤمنين ﴾ [الرّوم : 47].

ثم يوضح لنا أن كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات يجوز تقديم أخبارها عليها ، وأمّا مازال ومابرح ومافتئ ومادام فالبصريون لا يجوز عندهم تقديم أخبارها عليها ، ومذهب الكوفيين جواز التقديم ، وأمّا مادام فلا يجوز تقديم خبرها علي.

وأمّا ليس فالمتقدمون من البصريين يجيزون تقديم خبرها عليها ، فيقولون : قائما ليس زيدٌ ، ويحتجون بقوله تعالى ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾ [هود : 8] ، والمتأخرون البصريون والكوفيون يمنعون تقديم الخبر عليها .

وتكون كان تامة ، أي تكتفي بالمرفوع ، كما في قوله تعالى (وإنْ كان ذو عسرة ﴾ [البقرة : 280] ، وفي قول الشاعر :

إذا كان الشتاءُ فأدفئوني فإنّ الشيخ يهدمه الشتاء

وكذلك أمسى وأصبح تستعملان تامتين ، قال تعالى ﴿ فسُبْحان الله حين تُمْسون وحين تُصبحون ﴾[الرّوم : 17] .

وتكون كان زائدة في الكلام – يقول ابن الخباز – لكن بشرطين :

1 – أن تكون ماضية . 2 – أن تكون متوسطة أو متأخرة .

لكن ابن السرّاج يقول أنه ليس في كلام العرب زائد ، إنّما حمله على التوكيد .

أنشد أبو الفتح في زيادتها :

سراةُ بني أبي بكرٍ تسامى على كان المسومةِ العِرابِ

ويجوز زيادة الباء في خبر ليس ، كقولنا : ليس أحمدُ بذاهبٍ .

ولستُ بهيّابٍ لمن يهابني ولستُ أرى للمرءِ ما لا يرى ليًّا

وأغفل ابن الخباز الكلام عن خاصيتين لكان وهما :

1 – تكون كان بمعنى صار ، كما في قوله تعالى ﴿ فكانت هباءً منثورا ﴾[الواقعة : 6] .

2 – حذف النون من كان في المضارع ، يقول ابن مالك في ألفيته :

ومن مضارعٍ لكان منجزمْ تحذفُ نونٌ وهْوَ حذفٌ ما التُزِمْ

وهذا الحذف بشرط كون النون مجزوما بالسكون غير متصل بضمير نصب ولا ساكن ، نحو قوله تعالى: ﴿ ولمْ أكُ بغيّا ﴾ [مريم : 20].

وكذلك لم يتكلم ابن الخباز على مواضع حذف كان مع اسمها وهي كالآتي :

1 – حذفها بعد إنْ الشرطية ، مثل قول العرب : الناس مجزيّون بأعمالهم إنْ خيرا فخيرٌ وإن شرا فشرٌّ.

2 – حذفها بعد لوْ ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : التمسْ ولوْ خاتما من حديد .

3 – بعد أنْ المصدرية ، يُعوّضُ عنها بما ، ومثاله قول الشاعر :

أبا خُراشة أمّا أنتَ ذا نفرٍ فإنَّ قومي لم تأكلهمُ الضّبُعُ

وتقدير الكلام : أنْ كُنتَ ذا نفرٍ .

باب إنَّ وأخواتها:

إنّ وأخواتها وهي في المجموع ستة : إنَّ – أَنَّ – كأنَّ لكنَّ – ليت – لعلَّ ، وتُسمى الأحرف المشبهة بالفعل لأنها :

أ – مختصة بالأسماء كالأفعال .

ب – لأنها تدخل على المبتدأ والخبر ككان وظنّ وأخواتها .

ج – لأنها مبنية على الفتح على الفتح كالأفعال الماضية .

د – لأنها متضمنة معاني الأفعال .

ومعاني هذه الأحرف هي :

_ إنَّ وأنَّ للتوكيد وقيل للتحقيق .

_ كأنَّ للتشبيه .

_ لكنَّ للاستدراك .

_ ليت للتمني .

_ لعلَّ للترجي والإشفاق وزاد الكسائي التعليل ، وقال الكوفيون الاستفهام ، قال تعالى ﴿وما يُدريك لعلّه يزّكّى ﴾[عبس : 3].

وتدخل هذه الأحرف على المبتدأ والخبر فينتصب الأول ويُسمى اسمها ، ويرتفع الثاني ويُسمى خبرها .

ولا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها ، إلا إذا كان الخبر ظرفا أو حرف جر ، نحو : إنَّ في الدار زيدًا ، لعلَّ عندك نقودًا .

يقول الواسطي : « فأمّا خبرها فلا يجوز أنْ يتقدم على اسمها إلا أنْ يكون ظرفا أو حرف جر »[1].

وتختص إنَّ دون سائر أخواتها بدخول اللام المفتوحة في خبرها ، وتدخل هذه اللام على :

1 – خبر إنَّ ، كقوله تعالى ﴿ إنَّ اللهَ لغفورٌ رحيم ﴾[النّحل : 18].

2 – اسم إنَّ إذا فُصِل بينهما بظرف أو حرف جر ، نحو : إنّ عندك لعمرا ، وفي قوله تعالى: ﴿ إنَّ في ذلك لآيةً ﴾[البقرة : 248].

3 – معمول الخبر إذا تقدم عليه ، نحو : إنَّ زيدا لَطعامَكَ آكلٌ ، وفي قوله تعالى ﴿ لَعمرك إنَّهم لَفي سكرتهم يعمهون ﴾[الحجر : 71].

ثم يبين ابن الخباز مواضع كسر همزة إنَّ ومواضع الفتح :

ـ تُكسر همزة إنّ في خمسة مواضع :

1 – الابتداء .

2 – وقوع اللام في الخبر .

3 – ما بعد القول .

4 – جواب اليمين .

5 – صلة الذي وأخواتها .

[1] آراء الواسطي الضرير ، ص: 50.

ـ تُفتحُ همزة أنَّ عندما تكون هي وما بعدها في محل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور، نحو : بلغني أنَّ القافلةَ وصلت ، والتقدير : بلغني وصولُ القافلةِ .

وكقولنا عرفتُ أنَّ المديرَ حاضرٌ ، والتقدير : عرفتُ حضورَ المديرِ ، وفي مثل : عجبتُ من أنَّك شجاعٌ ، والتقدير : عجبتُ من شجاعتِك .

وتُفتحُ كذلك بعد لو ولولا وإذا الفُجائية وبعد أمّا وبعد حتى غير الابتدائية وبعد لا جَرَمَ .

و« تُرادف إنَّ (نعم) فلا إعمال ، وتُخففُ فيبطل الاختصاص ويغلب الإهمال »[1].

مثال عن إنّ بمعنى نعم ، أو أجل :

قال عبد الله بن قيس الرقيات :

بَكَرَ العواذلُ في الصبوحِ يلُمْنني وألومُهُنَّهْ

ويقُلنَ شيبٌ قد علاك وقد كبرتَ فقلتُ إنّهْ

أي فقلت : نعم أو أجلْ .

وما يُؤخذ على ابن الخباز أنّه لم يتحدث عن إنَّ وأنَّ المخففتين .

باب لا في النفي:

يبدأ ابن الخباز في هذا الباب بشرح أقسام لا الثلاثة وهي لا الزائدة ، ولا الناهية وهي جازمة ، ولا النافية وهي قسمان :

الأولى : عاملة عمل ليس .

1 تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ،دار الكاتب للطباعة والنشر ، 1967 ، ص: 65.

الثانية : عاملة عمل إنَّ .

ويعترض على ابن جني في قوله تنصب النكرة وتبنى معها ، بأنّ هذا القول فيه تناقض حيث النصب من ألقاب الإعراب وهو غير البناء .

و"لا" هذه تدخل على النكرة فتعمل فيها بشرط ألاّ يُفصلَ بينهما ، كقولنا : لا رجلَ في الدارِ

واختلف النحويون في إعراب النكرة بعد لا ، فذهب أبو إسحاق الزجّاج وأبو سعيد السيرافي والكوفيون إلى أنّها معربة منصوبة بغير تنوين ، ورأي سيبويه أنّها تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، وجمهور البصريين يرؤن أنّ النكرة بعد لا مبنية .

وقال ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف :

« ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معربٌ منصوبٌ بها ، نحو : لا رجلَ في الدار ، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح » [1] .

فإذا تكررت " لا " جازت فيها خمسة أوجه :

ـ الوجه الأول : فتح النكرتين من غير تنوين ، كقولنا : لا حولَ و لا قوةَ إلاّ بالله .

ـ الوجه الثاني : فتح الأول بغير تنوين وفتح الثاني بتنوين ، فنقول : لا حولَ و لا قوةً إلاّ بالله .

ـ الوجه الثالث : رفعهما معا ، فنقول : لا حولٌ و لا قوةٌ إلاّ بالله .

ـ الوجه الرابع : فتح الأول بلا تنوين ورفع الثاني ، فنقول : لا حولَ و لا قوةٌ إلاّ بالله .

[1] **الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري ، ط 1 ، 2003 ، دار الفكر ، مسألة 53 ، ص: 366.**

ـ الوجه الخامس : رفع الأول وفتح الثاني بلا تنوين ، فنقول : لا حولٌ و لا قوةَ إلاّ بالله .

قال أُمية بن أبي الصلت :

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فاهوا به أبدا مقيمُ

وإن لم تتكرر لا جاز وجهان :

الأول : نصب المعطوف ، فنقول مثلا : لا غلامَ ولا جاريةً لك .

الثاني : رفع المعطوف ، فنقول : لا غلامَ ولا جاريةٌ لك .

قال الفرزدق :

فلا أبَ وابنًا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

وإن وُصِف اسم لا كانت له ثلاثة أوجه :

1 – النصب بالتنوين ، نحو : لا رجلَ ظريفًا عندك .

2 – الفتح بغير تنوين ، فنقول : لا رجلَ ظريفَ عندك .

3 – الرفع ، فنقول : لا رجلَ ظريفٌ عندك .

وفي المثنى والمجموع المنفيين بلا خلاف بين النحويين ، فالخليل وسيبويه يبنيانهما ، أمّا المبرد فيعربهما .

وإنْ فصلْتَ بين لا وبين النكرة بطل عملها ، ويجب تكرير لا كما في قوله تعالى ﴿ لا فيها غولٌ ولا هم عنها يُنزفون ﴾[الصّافّات : 47].

باب معرفة الأسماء المنصوبة:

يعلل ابن الخباز سبب مجيء هذا الباب بعد باب المرفوعات لسببين :

الأول : أن المنصوب والمرفوع يعملان لعامل واحد كالفاعل والمفعول والاسم والخبر .

الثاني : أنّ كلاً من المرفوع والمنصوب يكون صاحبه في المعنى في باب المفاعلة ، كقولنا : ضاربٌ زيدٌ عمرًا .

وفي باب المفعولات انقسم النحاة إلى ثلاثة :

ـ عند أبي إسحاق الزجّاج المفاعيل ثلاثة .

ـ عند مَنْ أثبت المفعول منه المفعولات ستة .

ـ عند الجمهور المفاعيل خمسة .

باب المفعول المطلق:

المفعول المطلق وهو المصدر ، ذكره أبو بكر بن السرّاج في أول المنصوبات حيث قال:

« والمفعول ينقسم إلى خمسة أقسام : مفعول مطلق ، ومفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه »[1].

وإنّما سُمي مطلقا لأنه لم يُقيَّدْ بحرف جر كالمفعولات الأخرى ، وسُمّي مصدرا لأن الفعل يصدر عنه من حيث إنّه مشتق منه ، وهو منصوب أبدا إذا ذكرتَ الفعل معه .

واختلف النحويون في الفعل والمصدر من حيث الاشتقاق ، فالبصريون يقولون باشتقاق الفعل من المصدر ، والعكس يقوله الكوفيون .

1 الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق ك د . عبد الحسين الفتلي ، 1996 ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط 3 ، ج 1 ، ص: 159.

قال أبو البركات الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو : ضرب ضربًا ، وقام قيامًا ، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه »[1].

وإنّما يُذكر هذا المصدر مع فعله لأحد ثلاثة أشياء وهي :

1 – توكيد الفعل، كما في قوله تعالى ﴿ ثم يُعيدكم فيها ويُخرجكم إخراجا ﴾[نوح : 18].

2 – بيان النوع ، وهو حاصل بصفة المصدر ، قال تعالى ﴿ مَنْ ذا الذي يُقرضُ الله قرضًا حسنًا ﴾ [الحديد : 11].

3 – عدد المرات ، وهو حاصل بثلاثة أشياء :

أ – إدخال التاء على بناء المصدر ، كقولنا : جلستُ جلْسةً ، قال تعالى ﴿ فإذا نُفخ في الصور نفخةٌ واحدةٌ ﴾[الحاقّة : 13].

ب – التثنية ، كقولك : درتُ دوْرتيْنِ .

ج – مجيئه مميزا للعدد ، قال تعالى ﴿ فاجلدوا كلَّ واحدٍ منهما مائة جلدةٍ ﴾[النّور : 2] .

وكما يأتي المصدر نكرة يأتي كذلك معرفة ، فنقول : قمتُ قياما ، وقمتُ القيامَ الذي تعلمُ

قال الشاعر:

لعمري لقد أحببتكَ الحُبَّ كلَّه وزدتك حُبًّا لم يكن يُعرفُ

ثم ذكر ابن الخباز أسماء موضوعة لهيئات خاصة من الأفعال وهي : القرفصاء ، الصمّاء، القهقرى ، البشكى ، الجمزى .

فإن قلنا : قعد القرفصاء ، ففيه ثلاثة أقوال :

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 28 ، ص: 235.

ـ القول الأول : قعدَ القرفصاءَ ، تعدية الفعل قعدَ إلى نوع القعود وهو القرفصاء ، فنصب به.

ـ القول الثاني : قعد القعدةَ القرفصاءَ ، فالقرفصاء صفة للقعدة المحذوفة .

ـ القول الثالث : تقرفص القرفصاءَ ، ولكن لم يُسْتعملْ هذا الفعل

وعند إضافة أفعل التفضيل إلى المصدر ينصب ،كقولنا : سرتُ أحسنَ السيرِ .

وإذا كان الفعلان يدلان على معنى واحد ، جاز أن يتعدى أحدهما إلى مصدر الآخر ، كقولنا : أحببته إعجابا ، وأبغضته كرها .

قال الشاعر :

يُعجبهُ السَّخون والبَرودُ والتّمرُ حُبًّا ما له مزيدُ

فاستعمل الشاعر حبًّا مفعولا مطلقا للفعل يعجب ، وانتصب لأنه في معنى الفعل المشتق منه ، وهذا رأي الخليل ، « وذهب سيبويه إلى أن ناصبه فعل من لفظ حُذِف للدلالة عليه »[1]، لأن الشاعر في قوله : يعجبه ، دلَّ على (يحبه) .

باب المفعول به:

في هذا الباب يعترض ابن الخباز على ابن جني في تقسيمه الفعل المتعدي إلى المفعول به إلى متعدٍّ بنفسه وإلى متعدٍّ بحرف الجر ، فابن الخباز يرى أنّ التعدّي بحرف الجر غير مستقيم ، وتسمية النحويين للمجرور مفعولا به فيه نظر .

ويقول الشريف الكوفي متحدثا عن تعدية الفعل بحرف الجر : « فإن كان متعديا بحرف جر كان الجار والمجرور في موضع نصب ، نحو قولك : مررتُ بزيدٍ ، ونظرتُ إلى عمرٍو ،

[1] قواعد المطارحة في النحو ، ص: 126.

وعند سيبويه لا يجوز حذف حرف الجر ، فنقول : مررتُ زيدًا ، لا في ضرورة ولا في غيرها ، وعند أبي الحسن الأخفش يجوز ذلك في ضرورة الشعر » [1].

ومن الضرورة الشعرية قول الجوهري :

تمُرُّون الديّارَ ولم تعوجوا كلامكم عليَّ إذًا حرامُ

أي : تمرون بالديار .

والفعل المتعدي بنفسه ثلاثة أضرب : المتعدي إلى مفعول واحد ، المتعدي إلى مفعولين والمتعدي إلى ثلاثة مفعولين .

1 – الفعل المتعدي إلى مفعول واحد: نحو ضربت زيدا ، اختلف النحويون للناصب للمفعول به ، « ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفعال جميعا ، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ... وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ،وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعا » [2] . ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ، كما في قوله تعالى ﴿ لا ينفعُ نفسًا إيمانُها ﴾[الأنعام : 158]. ويجوز تقديمه عللا الفعل كذلك ، قال تعالى ﴿ إيّاكَ نعبدُ وإيّاكَ نستعين ﴾[الفاتحة : 5].

2 – ما يتعدى إلى مفعوليْنِ :

أ – المتعدي إلى مفعوليْن ثانيهما غير الأول : ويجوز الاقتصار على أحدهما ، في نحو : كسوتُ الطفلَ ثوبًا ، فنقول : كسوتُ الطفلَ ،كما نقول : كسوتُ الثوبَ.

[1] البيان في شرح اللمع ، ص: 194.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 11 ، ص: 78–79.

واختلف النحويون في ناصب المفعول الثاني ، فقال البصريون ناصبه هو الفعل الذي نصب المفعول الأول ، وقال الكوفيون هو منصوب بفعل محذوف دلّ عليه الفعل الأول وهذا – في رأي ابن الخباز– فاسد .

وكما يجوز تقديم المفعول به على الفاعل وعلى الفعل ، فكذلك يجوز تقديم المفعولِيْن على الفاعل ، نحو : سأل اللهَ المغفرةَ زيدٌ ، ويجوز تقديمهما على الفعل ، كقولنا : عليًّا درهمًا أعطيتُ .

ب – المتعدي إلى مفعولِيْن أصلهما مبتدأ وخبر : وهو سبعة أفعال (ظنَّ ، حسِب ، خال ، زعَم ، وجد ، رأى ، علِم) ، ولمفعولِيْ هذه الأفعال ثلاث مراتب :

1 – تقديم الأفعال على المفعولين ، فيجب الإعمال ،كقولنا : رأيْتُ العلمَ نافعا .

2 – توسط الفعل بين المفعولين ، كقولنا : الطالبَ ظننتُ حاضرا ، فيجوز الإعمال ، كما يجوز الإلغاء فنقول : الطالبُ ظننتُ حاضرٌ .

3 – أنْ يتأخر الفعل عن المفعولين ، فالجيد إلغاؤها ، كقولنا : الصدقُ نجاةٌ علمتُ ، ولو أعملت لجاز ، فنقول : الصدقَ نجاةً علمتُ ، وإلغاؤها لشدة ضعفها في التأخر .

ج – المتعدي إلى ثلاثة مفعولِين : وهو قسمان :

القسم الأول : ويتعلق بالفعلين (أعلم و أرى) وهما المتعديان بالهمزة من علِمَ ورأى ، قال تعالى ﴿كذلك يُريهمُ اللهُ أعمالَهم حسراتٍ عليهم ﴾[البقرة : 167].

القسم الثاني : ويضم أفعالا متعدية إلى ثلاثة مفعولين ، شُبِهت بالفعل (أعلم) وهي : أنبأ ، نبَّأ ، أخْبر ، خبَّر ، حدَّث .

قال الشاعر :

نُبِّئتُ عمرًا غيرَ شاكرِ نعمتي والكفرُ مَخْبثةٌ لِنفسِ المنعِمِ

وإن بُنيتْ هذه الأفعال السبعة لِما لمْ يُسمَّ فاعله صارت متعدية إلى مفعولين ، لا يجوز الاقتصار على أحدهما ، ولا يجوز إلغاؤها .

باب المفعول فيه وهو الظرف:

الظرف كل اسم دالّ على زمان أو مكان يُرادُ فيه معنى " في " ، لأنَّ الحرف " في " موضوع للظرفية .

والبصريون يُسمون أسماء الزمان والمكان ظروفا ، ويسميها الكوفيون المِحالّ والأوعية ، ويسميها الكسائي أوصافا ، وهو اختلاف اصطلاحي فقط .

باب ظرف الزمان:

بدأ ابن الخباز بشرح الأسماء الدالة على الزمان التي تكون ظروفا ، ومنها الليل والنهار ، واليوم والشهر والسنة والعام ، فمنها ما هو نكرة ومنها ما هو معرفة ، كقولنا : صُمتُ الخميسَ ، ومنها ما هو مؤقت كيوم وليلة وأسبوع وشهر وسنة ، ومنها ما يكون مبهما كالليل والنهار ، وكل هذه الظروف لا تنتصب على الظرفية إلا إذا كان فيها معنى " في " .

قال الشريف الكوفي : « فإذا قدَّرْتَ فيه (في) كان ظرفًا وانتصب على الظرف ، وإذا لم تقدر (في) كان مفعولا على السّعة »[1].

وابن الخباز يقسم أسماء الزمان أربعة أقسام :

[1] البيان في شرح اللمع ، ص: 206.

1 – ما كان متصرفا منصرفا ، نحو يوم وليلة وسنة وشهر ، فهو منصرف لدخول الجر والتنوين عليه ، ومتصرف لأنه يدخله الرفع والجر ، نقول : مضى يومٌ ، لقِيتُك في يومِ الجمعة.

2 – ما لم يكن متصرفا ولا منصرفا ، نحو : سَحَر ، كقولنا : جئتُ اليوم سحرَ ، فهذا لا يتصرف و لا ينصرف للتعريف والعدل عن الألف واللام .

3 – ما تصرف ولم ينصرف ، كقولنا : جئتُ اليوم غدوةً .

4 – ما انصرف ولم يتصرف ، كضحى ، عتمة ، مساءً ، فهو ينصرف لأنه نكرة ، وغير متصرف لأنه خرج عن موضوعه الأول بتخصيصه بزمان معين ، فتقول : أزورك مساءً وأنت تريد مساء ذلك اليوم .

وزاد الأصفهاني قسما خامسا وهو أن يكون الظرف مبنيا وذلك في نحو : جئتُك من قبلُ ومن بعدُ ، وفي قوله تعالى (﴿ لِله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ ﴾[الرّوم : 4]. وقد أشار الشريف الكوفي إلى أنّ الظرف قد يكون مبهما ومختصًّا ، « فما كان جوابا لِـ (كم) فهو مبهم ، والعمل في جميعه ، وما كان جوابا لِـ (متى) كان مختصا ، والعمل في بعضه تقول : كم سِرْتَ ؟ فيقول : عشرين فرسخا ، فالعمل في الجميع ، وتقول : متى سرتَ ؟ فيقول : يومَ الجمعة ، المسير في بعضه ، ومتى قدِمْتَ ؟ فيقول : اليومَ ، فيكون القدوم في بعضه »[1] .

باب ظرف المكان :

يعرف ابن الخباز المكان بأنه من التمكن ، لأن الجسم يتمكن بحلوله فيه ، وليست أسناء المكان كلها ظروف .

1 البيان في شرح اللمع ، ص: 207.

ويقسم ابن الخباز المكان إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : المجهول القدر والصورة ، كالجهات الست (أمام ، خلف ، فوق ، تحت ، يمين ، وشمال) ، وهي ظروف .

القسم الثاني : ما كان معلوم القدر مجهول الصورة ، نحو : فرسخ وميل وبريد ، وهذا يكون ظرفا .

القسم الثالث : ما كان معلوم القدر والصورة ، كالدار والمسجد ، وهذا لا يكون ظرفا .

وأسماء المكان التي تكون ظروفا كثيرة ، منها : قُدّام ، وراء ، عند ، دون ، حيال ، تُجاه قرب ، ووسْط .

يقول ابن الدهان في الغرة : « الظرف يعمل فيه الظرف ظاهرا ومقدرا ، فالظاهر نحو : جلستُ اليومَ ، ومضمرا نحو : مررتُ بالذي خلفك ، ويعمل في الصفة ، واسم الفاعل ، والمصدر ، واسم الفعل ... ويقع خبرا للمبتدأ ، وصفة ، وحالا ، وصلة »[1].

قال ابن مالك في ألفيته :

فانصبْهُ بالواقعِ فيه مظهرا كان وإلا فانْوِهِ مقدّرا

فالظاهر كما ذكرنا سابقا ، و« المقدر منه ما كان جوازا ، نحو: يومَ الجمعةِ ، لِمن قال : متى قدمت ؟ ووجوبا إذا وقع خبرا كـ : زيد عندك ، أو صلة كـ : سار الذي هنا ، أو صفة كـ : رأيتُ طائرا فوق غصنٍ ، أو حالا كـ : شاهدتُ الهلالَ بين السحابِ »[2].

1 الغرة في شرح اللمع ، سعيد بن المبارك بن الدهان ، تحقيق : د . فريد بن عبد العزيز الزامل ، ط 1 ، 2011، السعودية ، دار التدمرية ص: 3027 .

2 شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، محمد بن علي بن طولون ، تحقيق : د . عبد الحميد جاسم محمد الفياض ، ط 1 ، 2002 ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ص: 382 .

باب المفعول له:

المفعول له وهو ما يُسمى المفعول لأجله ، هو مصدر يأتي لِيُبيّنَ العلة التي من أجلها وقع الفعل ، وله أربعة شروط :

الشرط الأول : أن يكون مصدرا ، نحو : سافرتُ طلبًا للعلمِ .

الشرط الثاني : أن يكون فاعلا لفاعل الفعل المعلل ، نحو : قعدت عن الحرب جُبْنًا .

الشرط الثالث : أن يكون مقارنا له في الوجود ، نحو : أطعتُ اللهَ رجاءَ المثوبة .

الشرط الرابع : أن يكون العامل فيه من غير لفظه .

ومن أحكامه أنه جواب لِمَ ؟ لأنه سؤال عن العلة .

ويكون المفعول له منصوبا ، ويجوز تقديمه على الفاعل والفعل .

قال ابن عقيل في شرح الألفية : « وحكمه جواز النصب إن وجدتَ فيه هذا الشروط الثلاثة : المصدرية ، وإبانة التعليل ، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل ، فإن فُقد شرط من هذه الشروط تعيَّن جره بحرف التعليل وهو اللام أو مِن أو في أو الباء ، ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشرط ، نحو : هذا قنَعَ لِ زهدٍ »[1].

ولا يجوز أن يقومَ المفعول له مقام الفاعل .

باب المفعول معه:

المفعول معه هو اسم منصوب مذكور بعد واو المعية غالبا ، لمصاحبة معمول فعل لفظا ومعنى، وهذه الواو بمعنى " مع "، كما في قولنا: ما صنعتَ وأباك؟ ، مازلتُ أسير والنيلَ .

[1] شرح ابن عقيل ، عبد الله بن عقيل ، ط 20 ، 1980 ، القاهرة ، دار التراث ، ج 2 ، ص: 186 .

وكما قال الشاعر :

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتيْنِ من الطحال

ويجوز أن يكون المفعول معه مصاحبا للفاعل ، كقولك : قمتُ وزيدًا ، ومصاحبا للمفعول ، كقولك : ضربتُ عبدَ الله وأباه .

واختلف النحويون في ناصب المفعول معه ، « ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك نحو قولهم (استوى الماءُ والخشبةَ ، وجاء البردُ والطيالسةَ) ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو ، وذهب أبو إسحاق الزجّاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : و لابَسَ الخشبةَ وما أشبه ذلك ، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو : جئتُ معهُ »[1] . والمعتمد هو مذهب سيبويه وهو مذهب البصريين .

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 30 ، ص: 248 .

الفصل الثّاني

من باب الحال إلى باب الترخيم

باب الحال:

وهو وَصفٌ فَضْلَةٌ في جوابِ كيفَ، مثل: (ضربت اللّص مكتوفاً). وشرطُها التنكير، وصاحبِها التعريفُ أو التّخصيصُ أو التعميمُ أو التأخيرُ، نحو قوله تعالى: ﴿**خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ**﴾[القمر:7]، وقوله: ﴿**فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ**﴾[فصلت:10]،﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ**﴾[الشعراء:108].

يعرّفه ابن الخبّاز بأنّه: «عبارة عن وصفِ هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه. أو المفعول عند وقوع الفعل به. فالأول كقولك: جاء زيد راكبًا . والثاني كقولك: كلّمتُ هِندًا جالسة»[1].

و يعرّفه ابن برهان بأنّه «زيادة في الخبر وذلك قولهم: جاء زيدٌ جملة خبرية قد انعقد لها الفائدة فاستغنت وصحّ السكوت عليها. فان قلت: راكبًا فقد زادت الفائدة.والزيادة فُضلة والفضلة منصوبة»[2].

أمّا عند الأصفهاني يقول في شرح اللّمع: «النّاصب للحال كونه مشابها للمفعول به وذلك لأنه يأتي بعد تمام الفعل والفاعل كما أنّ المفعول كذلك .ولأنّه فضلة كما المفعول فضلة. والحال يشبه الظرف من وجه ويشبه التمييز من وجه. »[3]

والحال تأتي إمّا مجموعة كقولك لقيتك راكبين وإمّا مفرقة كقولك لقيته مصعدا منحدرا. فمصعد للتاء ومنحدر للهاء[4]. وإعراب الحال النصب وتكون نكرة لأنها تشبه التّمييز يقول

[1] توجيه اللُّمع، شرح كتاب اللّمع: أحمد بن الحسين بن الخبّاز (ت639هـ)، تحقيق الدكتور فايز زكي محمّد دياب، دار السلام للطّباعة والنّشر، القاهرة، ط1، 2002م.ص:202.

[2] ابن برهان ،شرح اللمع، ص:132.

[3] شرح اللمع للأصفهاني، ص:462.

[4] توجيه اللمع، ص:202.

السيوطي: «وجب في الحال التنكير لأنها خبر في المعنى ولئلا يتوهم أنها نعتا عند نصب صاحبها أو إخفاء إعرابها».[1]

والعامل في الحال يكون متصرف وغير متصرف: فالمتصرف من صفات الفعل فجاز تقديم الحال على المفعول من دلك راكبا جاء زيد.

و إن لم يكن العامل متصرف لم يجز تقديم الحال عليه.[2] لأنّه فقد صفة الفعل لفقد التصرف ومن ذلك هدا زيد قائما فيجوز رفع قائم ونصبه.

باب التمييز:

هو اسمٌ فضلةٌ نكرةٌ جامدٌ مُفَسِّرٌ لما انْبَهَمَ من الذوات. وأكثر وقوعِه بعد المقاديرِ نحو (جَرِيبٍ نخلاً، وصاعٍ تمراً، ومَنَوَيْنِ عسلاً)، والعددِ نحوِ قوله تعالى: ﴿**أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا**﴾[يوسف:4] إلى تسعٍ وتسعينَ، ومنه تمييزُ كَمِ الاستفهاميةِ نحوُ (كَمْ عبداً ملكتَ؟). فأمّا تمييز الخبريةِ فمجرورٌ، مفردٌ كتمييز المائة وما فوقَها، أو مجموعٌ كتمييز العشرةِ وما دونها. و لك في التمييز الاستفهامي المجرور بالحرفِ جرٌّ ونصبٌ.

ويكون التمييزُ مفسّراً للنسبة مُحَوَّلاً كنحو قوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾[مريم:4]، ﴿**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**﴾[القمر:12]، أو غيرَ مُحَوَّلٍ نحوَ (امتلأ الإناء ماءً).

وقد يؤَكِّدان نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾[الأعراف:74]، ومنه (بئس الفحلُ فحلُهم فحلاً).

يسمّيه ابن الخباز التّبيين والتّفسير[3]. وهي في الأصل مصادر. و قوله في تفسير قول ابن جنّي: «تخليص الأجناس بعضها ببعض ». الأمر كما ذكر لأنك إذا قلت: له عشرون.

---

[1] همع الهوامع، **239/1**.

[2] المصدر نفسه،**241/1**.

[3] توجيه اللّمع، ص:**208**.

احتمل كلّ جنس يصلح أن يدخل عليه العدد. فان قلت: درهما فقد خلصت هدا الجنس على سائر الأجناس.[1]

و المميّز إمّا أن يكون فاعلا في المعنى كقولك: طاب زيدٌ نفسا أي طابت نفسه أو مفعولا في المعنى كقوله تعالى: ﴿ **وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ**﴾ [القمر:12] أي: فجرنا عيون الأرض. وإنما كان نكرة لأنّ الغرض منه بيان الجنس والنّكرة أخفّ من المعرفة.

والمميز نوعان: احدهما بعد تمام الكلام لأنّ العامل فيه فعل وهو الذي يجئ بعد الجملة والثاني ما يكون بعد تمام الاسم .

والمميز الذي ينتصب بعد تمام الاسم خمسة أقسام:

(الأوّل): مميز العدد وذلك من أحد عشرة إلى تسعة وتسعين لأنّ العدد قد بين الكميّة فهو جمع في المعنى وان كان مفردا في اللفظ من ذلك قوله تعالى:﴿ **إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**﴾[يوسف:4].

(الثاني): مميز المساحة مثل قولنا: ما في السماء قدر راحة سحابا. فقدر الراحة مقدار يجوز أن يكون من السحاب أو غيره فإن قال سحابا بيّن ذلك المبهم.

(الثالث): المكيل كقولك عندي قفيران برّا.

(الرابع): الموزون: مثل عندي منوان سمنا وهو تثنية منا وهو مائة وثمانون مثقالا والرطل نصفه وهو تسعون مثقالا. وكل مثقال درهم.

[1] **الإيضاح العَضُديّ: أبو عليّ الحسين بن أحمد الفارسيّ، حققه د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التّأمين، مصر، ط1 ، 1969 م.، ص: 35.**

(الخامس): المقاييس وهي أشياء ليست بمقادير معلومة بين الناس يتعامل بها ولكنها أشياء موثلت بها.

يقول ابن جنّي: « ومن المنصوب على التمييز قولك طبتُ به نفسًا وضقتُ به درعًا وحَسبك به فارسًا».[1]

ويشرح ابن الخبّاز قول ابن جني : حسبك به فارسا ، فحسبك مبتدأ و به في موضع رفع به كأنّك قلت : يكفيك وفارسا إن شئت جعلته حالا وإن شئت جعلته تمييزا فالتقدير يكفيك من فارس .

و قوله طبت به نفسا وضقت به درعا فمن مميز الجملة وهو فاعل في المعنى والأصل طابت نفسي وضاق درعي فجعل الفعل للمتكلم.

واجمع النحويّون على إنّ مميز الجملة لا يتقدم عليه.[2] فلا تقول له درهما عشرون لأنّ العامل ضعيف والأصل عدم التقديم. واختلفوا في تقديم مميز الجملة فسيبويه لا يجيزه[3] .فلا يقول نفسًا طابَ زيدٌ وحجّته أنّه فاعل في المعنى والفاعل لا يتقدم. وأجاز المبرد تقديمه وزعم أنّه رأي المازني[4] وانشد:

اتهجُر سَلمى للفُراقِ حَبيبهَا وما نفسًا بالفُراقِ تَطيبُ.[5]

[1] اللمع لابن جني، ص:54.

[2] ابن مالك في التسهيل ص:115.

[3] السيوطي همع الهوامع 1/ص252:،وسيبويه الكتاب، ص:105.

[4] نص عليه السيوطي ونسبه إلى المبرد والمازني و الكسائي و الجرمي، 205/1.

[5] نسب إلى المحبل السعدي وقيل للأعشى.

باب الاستثناء:

و هو استِفْعَال من ثَنيتُ أَثنِي إذا عطفت وذلك لأنّك عندما ذكرت المستثنى فقد عطفته عن الحكم الذي لغيره وثنيته عنه.

و الاستثناء نوعان متصل ومنقطع:

فالمتصل مثل:قام القوم إلا زيدا ومعنى دلك أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه.

والمنقطع مثل قولنا: ما فيها أحدٌ إلاّ حمارًا ومعنى ذلك أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه. يقول ابن جني: «ومعنى الاستثناء أن تخرج شيئا ممّا أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره »[1].

وقال ابن مالك في تعريف المستثنى: « هو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بألاّ.أو ما بمعناها بشرط الفائدة »[2].

و الاستثناء معنى فلابد من لفظ يدل به عليه. و هذه الألفاظ هي: إلاّ. وعدا. وحاشا. وخلا.

واختلف في نصب المستثنى « فدهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى انه منصوب بالفعل الذي قبله أو معنى الفعل بتوسط إلاّ، وحجّة سيبويه انّك لو أسقطت إلاّ لكان الفعل غير مقتض للاسم ولا واصلا إليه له »[3].

وذهب أبو العباس والمبرد إلى أنّ إلاّ بمعنى استثنى ، وذهب الفرّاء إلى أنّ الأصل: قام القوم إنّ لا زيدًا وذهب الكسائي إلى أنّ الأصل: قام القوم إلاّ أنذ زيدًا لم يقم .

[1] ابن جني، اللّمع ص:**54**.
[2] التسهيل ص:**101**.
[3] الكتاب سيبويه **369/1**.

ويجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه كما جاز تقديم المفعول على الفاعل لأنّ التقديم توسع في الكلام مثل قولنا ما قام أحد إلاّ زيد فيجوز فيه الإبدال والنصب فادا قدمنا المستثنى قلنا: ما قام إلاّ زيدًا أحد.

وأمّا غير فوجه شبّهها بألاّ إذا استثنيت بها جررت ما بعدها بإضافتها إليه، من دلك قولنا: قام القوم غير زيد فلو جئنا بألاّ فتنصب فنقول جاء القوم إلاّ زيدا .

و أمّا سِوى ففيها أربع لغات: سِوًى كمِعًا، وسُوًى كهُدًى، وسَواء كبَقاء ، وسِواء كجِدار،وهي منصوبة على الظرفية[1]. والعامل فيها ما قبلها. واستدل النحويون على ظرفيتها بأن الموصول يوصل بها، كقولك: الذي سوى زيد عندك.

و أما ليس ولا يكون وعدا فما بعدهن منصوب على كل حال، قام القوم ليس زيدا، وانطلقوا لا يكون بكرا، وذهبوا عدا جعفرًا .

لا يجوز تقديم المستثنى على ليس ولا يكون ولا عدا، لأنّهن جرين مجرى إلاّ، ولا يقدم المستثنى بها عليها، ولا يجوز طرح لا من لا يكون إذهاب النفي.

وأما حاشى وخلا فيكونان فعلين فينصبان ويكونان حرفين فيجران. أمّا حاشى: فدهب الكوفيّون إلى أنها فعل لا غير[2]، واستدلّوا على دلك بتصرفها ، حاشى يحاشي. ودهب أبو العباس المبرد إلى أنها تكون حرف جر وفعلا، فلك أن تجرَّ مستثناها أو تنصبه تقول: قام القوم حاشى زيد، وقام القوم حاشى زيدا.

[1] انظر حاشية يس والتصريح362/1.

[2] السيوطي، الهمع 232/1.

باب معرفة الأسماء المجرورة :

استهلّ ابن الخبّاز هذا الباب بقول ابن بابشاذ[1]: «الجر من عبارة البصريين ، والخفض من عبارة الكوفيين »[2] وإنّما عملت هذه الحروف الجر لأنها توسّطت بين الأفعال والأسماء في إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء فعملت عملا متوسطا، وقال الوراق[3]: « لو عملت حروف الجر رفعا أو نصبا لم يبني لها اثر، لان الفعل يعمل دلك دونها » وهذه الحروف ثلاثة أقسام:

الأول: ما يلزمه الحرفية، وهو تسعة أحرف: من، إلى، في، وربّ، والباء، واللام، والواو والتاء، وحتى.

و قسم يكون اسما و حرفا، وهو خمسة: على، عن، وكاف التّشبيه، ومد، ومند.

وقسم يكون حرفا و فعلا ،وهو ثلاثة: حاشا، وخلا ،وعدا: ولم يذكر ابن جني عدا، وقد روى الجر بها أبو الحسن[4].

ومن معاني حروف الجر:

(من): من معانيها ابتداء الغاية، مثل قولنا سرت من البصرة، وتكون للتبعيض مثل قولنا: أخذت من الدراهم، وتعرفها حيث إن أسقطها تناول الفعل جميع الشيء، فنقول أخذت الدراهم.

---

[1] هو ابن الحسن طاهر ابن احمد المصري ولد ونشا بمصر وله مصنفات نحوية منها شرح الجمل للزجاجي وشرح الأصول لابن السراج ، توفي سنة 469 هـ.

[2] ابن بابشاذ شرح الجمل 137/1 تحقيق د.مصطفى أمّام، (رسالة دكتوراه) كلية اللغة العربية.

[3] هو أبو الحسن محمد ابن عبد الله النحوي المعروف بابن الوراق توفي سنة 371 هـ من مؤلفاته علل النحو كشف الظنون 1160/2.

[4] السيرافي شرح الكتاب 535/1.

و تكون زائدة، وهي على قسمين: الأول أن يكون دخولها كخروجها، مثل ما جاءني من أحد.

والثاني: أن تزاد في غير أحد، مثل ما جاءني من رجل فان أسقطها جاء نفي للواحد.

و أمّا (إلى): معناها انتهاء الغاية والدي تدخل عليه لا يخلو من قسمين:إما أن يكون الشيء منتهيا به أولا: مثل قلبته من رأسه إلى قدمه. والثاني: أما أن يكون قبل آخر الشيء مثل أكلت السمكة إلى نصفها، و أما أن يكون الشيء منتهيا بدونه كقوله تعالى:﴿ **ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** ﴾[البقرة:187].

أمّا (في): فحرف معناه الوعاء والظّرفية، وتدخل على الزّمان كقولك: القيام في اليوم، وعلى المكان كقولك: زيد في الدار، وعلى ما يجري مجرى الأمكنة مثل الماء في القدح، ودخولها على المعاني مجاز مثل قولك: أنا في حاجتك.

أمّا ربّ بضم الراء فحرف معناه التقليل ، قال عبد القاهر الجرجاني: « أنّها تجيء للتكثير»[1]

ولربّ خمس خصائص:

الأولى: أنّ مجرورها لا يكون إلاّ نكرة، وذلك لأنّ معناها التقليل.

الثانية: أنّ الفعل الذي تعديه إلى الاسم لا يجيء إلاّ بعدها، لأنّ التقليل مقارب للنّفي والنّفي لا يعمل فيه ما قبله.

الثالثة: أنّ الفعل لا يكون إلاّ ماضيا، فإذا قلت: ربّ رجلٍ كريمٍ رأيتَ، فهو جواب لمن قال: هل رأيت رجلاً كريما ؟.

الخامسة: أنّ النكرة تكون موصوفة، لأنّ الصّفة جعلت عوض من الفعل.

[1] **الهمع ، للسيوطي 25/2.**

وذهب الكوفيّون إلى أنّ ربّ اسم،[1] واستدلّوا على ذلك بخصائصها المذكورة، ودليلهم: أنّ ربّ تفارق حروف الجر، وفراقها حروف الجرّ ليس من علامات الاسمية.

و أمّا(الباء) فلها معان: منها: الإلصاق مثل بزيد مرض، أن تكون بمعنى في، كقوله تعالى : ﴿**وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ** (137) **وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾[البقرة:137/136]، أي في اللّيل، ومنها الاستعانة مثل كتبت بالقلم. ومنها المقابلة، مثل بعت هذا بدرهم، ومنها السَّببية، كقولك بتوفيق الله حَجَجْتُ، ومنها الزّيادة، والمصاحبة .

وأمّا (اللام): فمعناها الاختصاص مثل المال لزيد، فاختص به المال، قال الزّمخشري:[2] « ومعنى اللام الاختصاص ».

و معناها عند ابن الخباز الملك والاختصاص والفرق بينهما خصوص الملك وعموم الاستحقاق، فكل مالك مستحق، وليس كل مستحق مالك. فإذا قلت السرج للفرس، فالفرس يستحق السرج و لا يملكه، ويجوز أن تكون للتعليل، وتكون اللاّم زائدة كقوله تعالى: ﴿ **إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ** ﴾[يوسف:43].

و أما (على): فتكون حرفا أو اسما فمثال كونها حرفا: على زيد ثوب، وقد استعملت اسما في قول الشاعر:

غُدتَ من عليه تنفضُ الطّل[3] بعدما رَأت حاجبَ الشّمس ارتقى وتَرفّعا.

[1] الهمع،للسيوطي، 25/2.

[2] المفضل، للزمخشري، ص:155.

[3] الطل المطر الصغير القطر، وهو مابين الندى والمطر.

فدخول من عليها يدل على أنها اسم، ومعناها الاستعلاء مثل: زيد على الفرس، و أنت على الدّار، وتستعمل مجازا فيما كان الشيء داخلا تحت حكمه ومتصرفا بتصريفه مثل قولك: عليك دين، وعلى وجهه كآبة، وتجيء على بمعنى مع.

و أمّا (عن): فتستعمل حرفا واسما، فحرفا كقولك رميت عن القوس؛ لأنها قد أضافت الرمي عن القوس. واستعمالها اسما كقول قطر بن الفجاءة المازني:

فلقد أراني للرِّماح رديئة مِن عن يميني مرة ومِن أمامي.

فدخول من عليها يدل على أنها اسم، ومعناها المجاوزة، تقول: انصرفت عن جعفر: أي تركته. وصرف الله عنك الأذى، أي جعله مجاوزا لك.

و أما (الكاف): كاف التشبيه فتستعمل حرفا و اسما فاستعمالها كحرف مثل قولنا: جاءني الذي كزيد، ولو كانت اسما بمنزلة مثل كان الجيد أن نقول: جاءني الذي هو مثل زيد.

واستعمالها اسما كقول امرئ القيس:

فَرحن بكابِن الماء ينفض رأسه تصوب فيه العين طورا وترتقي.[1]

أما قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾[الشورى:11] ففيه قولان أحدهما : أنّ الكاف زائدة،[2] أي ليس مثله شيء، والقول الثاني: أنّ الكاف غير زائدة، وإنما مثل هو الزائد، كأنّه قال: ليس كهو شيء.

و هذا كما تقول: مثلك ما يفعل هذا، أي أنت لا تفعل هذا.

ومن أحكام الكاف أنها لا تدخل على الضّمير، استغناء عنها بمثل.

[1] **ديوان امرئ القيس، ص: 176**

[2] **احمد بن فارس، كتاب الصاحبي ص:73، 1910م**

وأما حاشى وعدا وخلا: فيكنّ أفعالا وحروفا، فإذا كنّ أفعالا نصبن المستثنى، وإذا كنّ حروفا جَررنه.

باب مذ ومنذ :

مذ فيها ثلاث لغات الأولى مُذْ بضم الميم وسكون الذال ، ومِذْ بكسر الميم وسكون الذال ، ومُذُ بضمهما، والأولى هي الشائعة، أما منذ ففيها لغتان مُنذُ بضم الميم والذال، ومِنذ بكسر الميم، و الأولى هي الشائعة الاستعمال، وهما من الأسماء والحروف فإذا جرى ما بعدهما فهما حرفان، و إذا رفعا ما بعدهما فهما اسمان فإذا رفعت ما بعدهما فلهما معنيان: الأول: الأمد، كقولك: ما رأيته مذ يومان، وما زارنا منذ ليلتان. والمعنى الثاني: ابتداء المدة كقولك: ما رأيته منذ يوم الخميس، أي أول المدّة التي انقطع فيها عن رؤيته يوم الخميس.

مثال كونهما حرفا جرّ قولك: أنت عندنا مذ اليوم، ومنذ يكثر جرها للزمان كقولك: أنت عندنا منذ البارحة.

وإذا كان حرفين وجررت بهما ما مضى: فهما لابتداء غاية الزمان. وإذا جررت بهما الحاضر فهما بمعنى في، وإذا كان اسمين بمعنى الأمد، فبناؤهما لأنهما استغرقا الوقت فأشبها لام التعريف، وإذا كان لأوّل المدة فبناؤهما لأنهما أشبها من في ابتداء الغاية. وإذا كان حرفين فبناؤهما ظاهر لان الأصل في الحروف البناء.

باب حتى :

تستعمل حتى في الكلام على أربعة أضرب: حرف جر، وعاطفة، وحرف ابتداء، وناصبة للفعل المضارع .

لا يخلو المجرور بحتّى من قسمين أحدهما: أن يكون آخر جزء مما قبلها مثل قولنا: أكلت السمكة حتى رأسها، فالرأس آخر السمكة.

والثاني: أن يكون مجاورا لآخر جزء مما قبلها كقولنا: صمت رمضان حتى يوم العيد، وذكر الزمخشري[1] «أنّ المجاورة لآخر جزء مما قبلها داخل في الفعل»، وهذا يبطله ابن السراج في الجارة بقوله [2]: «صمت الأيّام حتى يوم العيد ، لان يوم العيد غير داخل في الصوم» .

ومن أحكام حتى أنها لا تدخل على المضمر[3]، فلا تقول قام القوم حتّاك، وإذا كانت عاطفة شرك ما قبلها ما بعدها في الإعراب مثل: قام القوم حتى زيد بالرفع، ورأيت القوم حتى زيدا، بالنَّصب، ومررت بالقوم حتى زيد، بالجرّ.

وإذا كانت حرف ابتداء وقعت بعدها الجملتان الاسمية والفعلية، فالسمية مثل قام القوم حتى زيد قائم، فهذه بمنزلة أما، وذكر أبو إسحاق الزجاج، أنها حرف جر.

وإذا دخلت حتى التي هي حرف ابتداء على الفعل، فلا يخلو من أن يكون ماضيا أو مضارعا، فان كان ماضيا كان مجرورا لآخر جزء من الفعل الذي قبلها مثل: وقفت حتى وصلت إلى الأمير.

وينتصب الفعل بعد حتّى، كقولك: سرت حتّى ادخلها، فالنصب ليس بها بل بأن المضمرة، كأنك قلت: سرت حتى أن أدخلها، وهذا مذهب البصريين[4]، فإذا انتصب الفعل بعد حتى فهي على ضربين: أولا أن تكون بمعنى الغاية، مثل: سرت حتى تطلع الشمس، ثانيا أن ينتصب على معنى كي، مثل: كلمته حتى تأمر لي بشيء، وأسلمت حتى أدخل الجنة.

[1] المفصل للزمخشري ،ص:145.
[2] الأصول ، ص:340.
[3] المفصل للزمخشري ، ص:45.
[4] الهمع للسيوطي ، 8/2.

وذهب الكوفيّون إلى أنّ النّصب بحتّى نفسها. وذهب الفراء[1] إلى أنها تكون جارّة وناصبة، وذهب الكسائي[2] إلى أنّ حتى لا تكون حرف جر، فإذا قلت: ضربت القوم حتى زيد، فالتّقدير ضربت القوم حتى انتهى ضربي إلى زيد.

باب الإضافة :

للإضافة معنيان لغوي وصناعي، فاللغوي الإسناد، تقول أضفت ظهري إلى الحائط، أي أسندته إليه.

وإما الصناعي: فهو ضم اسم أول إلى اسم ثان ليس بخبر ولا تابع ولا حال من غير فاصل بينهما، فإذا وجد الضم على هذه الصفة فان الثاني مجرور، كما يرتفع الفاعل، وينتصب المفعول، والأول يسمى مضاف والثاني مضاف إليه، ولا يجوز تنوين المضاف.

والإضافة نوعان: معنوية ،ولفظية، فالمعنوية تسمى المحضة، واللفظية تسمى غير المحضة، وابن جني لم يذكر الثانية، فالمحضة فهي التي لا ينوي بها انفصال المضاف من المضاف إليه.

من أحكام المضاف إليه سبعة:

الأول: التنكير: فإذا أضفت معرفة إلى نكرة تنكرت، كقولك زيد رجل.

الثاني: التخصيص: وهو في إضافة النكرة كقولك غلام رجل.

الثّالث: التّأنيث: كقولك ذهبت بعض أصابعه.

الرابع: التعريف: كقولك غلام زيد

[1] الهمع للسيوطي ،8/2.

[2] المصدر نفسه ،8/2.

الخامس: الاستفهام: كقولك رزق كم رجلا أطلقت.

السادس: المجازاة: كقولك غلام من تضرب اضرب.

السابع: العموم: كقولك عندي فلام كل رجل.

وأما الإضافة غير المحضة فأربعة أضرب:

الأول: إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، كقولنا هذا ضارب زيد الآن.

الثاني: إضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كقولنا: حسن الوجه وشديد الساعد.

الثالث: إضافة افعل التفضيل إلى ما هو بعض له، نحو قولنا: زيد أفضل القوم .

الرابع: إضافة الاسم إلى الصفة: وذلك نحو قولنا: صلاة الأولى، ومسجد الجامع.

باب معرفة مايتبع الاسم في إعرابه :

للإعراب أربعة أضرب: رفع ونصب وجر وجزم، ولكل واحد منها عامل وكل عامل استوفى مقتضاه لم يكن له سبيل على سواه.

فالفعل لا يرفع فاعلين، وما تعدى إلى مفعول لا ينصب مفعولين، ولا يجرّ حرف الجرّ اسمين ولا يجزم حرف الجزم فعلين إلاّ أن و من ضمن معناها.

ولهذه المعمولات توابع، جرت مجراها في الإعراب، لأنها مثلها في المعنى، أو لرابط بين الأوّل والثاني، فلذلك عمل عامل المتبوع في التابع، وهذه التوابع خمسة: توكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف، وإنما كانت خمسة، لان الثاني لا يخلو من أن يتبع الأول بواسطة أو بغير واسطة، وان تبعه بواسطة فهو العطف بالحرف، وإن لم يتبعه بواسطة فلا يخلوا من أن يكون هو المعتمد بالحديث أو لا، فان كان هو المعتمد بالحديث فهو البدل،

وإن لم يكن المعتمد بالحديث لا يخل من أن يكون مشروط الاشتقاق، أو غير مشروط الاشتقاق، فان كان مشروط الاشتقاق فهو الوصف. وان لم يكن مشروط الاشتقاق لم يخل من أن يكون بمنزلة الوصف في إزالة الاشتراك من الأول أو لا، فان كان بمنزلة الوصف إزالة الاشتقاق فهو عطف بيان، وان لم يكن كذلك فهو توكيد، وابن سراج [1]، وأبو علي[2] بدا بالتوكيد ثم بالوصفة ، وابن جني[3] بدأ بالوصف وجعل عطف البيان إلي جانب العطف بالحرف لتسميته عطفا، لأنّ من أقسام البدل ما يكون غير الأول كقولك: ضرب زيدٌ رأسه فهو بمنزلة العطف بالحرف، و أبو القاسم الزجاجي [4]، أخلّ بالتّرتيب فبدأ بالنّعت ثم بالعطف، ثم بالتوكيد ثم بالبدل، واغفل عطف البيان.

باب الوصف :

قال ابن الخباز: يقال وصفت وصفة ونعت، فالوصف: المصدر، والصفة اللفظ الجاري على الموصوف. والفرق بين الصفة والنعت: النعت يستعمل فيما يتغير والصف يستعمل فيما يتغير وفيما لا يتغير. لذلك يقال صِفات الله، ولا يقال نُعوت الله.

وأمّا حد الصفة فقال ابن جني: (انه لفظ يتبع الموصوف تَحلية وتَخصيصا ممن له مثل اسمه بذكر معنى للموصوف أو في شيء من سببه).[5]

أولا: قال لفظ فهذا دليل على أنّ الوصف يكون اسما وغير اسم، فالاسم كقولنا جاءني رجل عاقل، وغير الاسم كقولنا: مررت برجل في الدار.

[1] ابن السراج الأصول ،11/2.
[2] أبو علي ، الإيضاح ، ص: 273.
[3] اللمع ، ص: 22.
[4] أبو القاسم الزجاجي : هو أبو القاسم ابن عبد الرحمان بن إسحاق أخد عن الزجاج ومحمد بن رستم الطبري وابن كيسان ، والأخفش وغيرهم توفي سنة 337 هـ.
[5] اللمع في العربية ، ص:65.

وثانيا: إنّ هذا اللفظ يتبع الموصوف، ومعنى كونه تابعا له مساواته إيّاه في عشرة أمور: التعريف والتنكير، التأنيث والتذكير، الإفراد والتثنية والجمع، والرفع والنصب والجر، فلا يجوز وصف واحد من هذه بما ليس مثله فيها ، فلا توصف معرفة بنكرة بل بمعرفة .

والثالث: قوله تحْلية و التَّحلية تَفعلة من الحِلِيَة ، وهوّ الأمر الظاهر على الموصوف، كالطول والقصر، والسواد والبياض.

الرابع: قوله تخصيصا ممن له مثل اسمه، أي أنّ الصفة تجيء مزيلة للاشتراك، والاشتراك قسمين: وضعي واتفاقي، فالوضعي كاشتراك النكرة نحو رجل وفرس.

والخامس: قوله بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه، أي أنّ للصفة قسمان: أحدهما أن تكون للأوّل كقولنا: مررت برجل ذاهبة جاريته، فالذهاب للجارية، وإنما جازت صفته بصفة غيره لأنّه مضاف إلى غيره.

وقوله: « ولا يكون الوصف إلا من فعل أو راجعا إلى معنى الفعل » يعني بها أنّ الصفة أما مشتقة أو في تأويل المشتق، لابد من ذلك، فالأول كراكب وقائم، والثاني كمثلك وغيرك، يتأولان: مماثل ومغاير.

وبقية باب الوصف أتى على ما فيه من الأحكام بذكر ثلاثة فصول.

الفصل الأول في صفات النكرات وتوصف بخمسة أنواع:

الأول: ما كان حلية، تقول فيما كان للموصوف: مررت برجل أسود. وفيما كان لسببيته: مررت برجل عالية داره .

الثاني: ما كان فعلا علاجيا، تقول فيما كان للموصوف: مررت برجل ذاهب، وفيما كان لسببيته: مررت برجل قائمة جاريته .

الثالث: ما كان غريزة، تقول فيما كان للموصوف : مررت برجل شريف، وفيما كان لسببيته مررت برجل كريم أبوه.

الرابع: النسب، تقول فيما كان للموصوف: مررت برجل هاشميٌّ، وفيما كان لسببيته: مررت برجل مصريٌّ حماره.

الخامس: ذو التي بمعنى صاحب، تقول مررت برجل ذي مال، وتذكر تثنيتها وجمعها وثانيتها، ولا يجوز إن تصف بذي سببيا فلا تقول: مررت برجل ذي مال أبوه. وذلك لثلاثة أوجه : أحدها أنها غير مشتقة ، والثاني أنها تلزم الإضافة، والثالث أنها على حرفين، فبعدت بذلك كل البعد عن مذهب الفعل، ومن قال: مررت بسرج خز صفته ومررت برجل فضة حلية سيفه[1] لم يبعد إن يقول: مررت برجل ذي مال أبوه، لأنّها متأولّة بمالك وصاحب.

قال ابن الخباز: الفصل الثاني: في صفة المعرفة، والمعارف خمسة أنواع الأول: المضمر، و لا يقع موصوفا ولا صفة، إما كونه لا يوصف فلأنّه إن يكون متكلما أو مخاطبا فقد استغني عن الصفة بحضوره، وان كان غائبا فلا يذكر إلا بعد ظاهر، أما كونه لا يقع صفة فلأنّه بعيد من لفظ الفعل إلا تري أنهم لم يجيزوا: مروري بزيد حسن وهو بعمر و قبيح، وان كان هو ضمير مروري، فلا تعلق به الباء، لأنه لا يدل على لفظ الفعل.

النوع الثاني: العلم، يوصف بسائر المعارف، بالمبهم كقولك: مررت بزيد هذا فان ثنيته أو جمعته لم تصفه بالمبهم فلا تقول: مررت بالزيدين هذين، ولا بالزيدين هؤلاء، لان التثنية والجمع يخرجانه عن العملية بالإلف واللام كقولك: مررت بزيد الطويل، وبالمضاف إلي المعرفة كقولك: مررت بزيد صاحبك، ولا يقع المعرفة صفة، لأنه لما سمي به اخرج عن معنى الفعل.

الثالث: المبهم، ويوصف بالإلف واللام.

[1] سيبويه ،الكتاب ، ص:227.

الرابع: الألف واللاّم، ويوصف بالألف واللاّم، وبالمضاف إلى ما هما فيه، كقولنا: مررت بالرجل الجميل، وبالغلام صاحب القوم.

الخامس: المضاف إلى المعرفة، ويوصف مما أضيف كإضافته كقولنا: مررت بأخيك: صاحب عمرو، وبالمبهم كقولنا: مرت بأخيك هذا، وكل ما كان صفة للنكرة كان بعد المعرفة حالا.

الفصل الثالث: أسماء أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف بذلك: فحكم ما يضيف إلى المعرفة يتعرف كقولنا: غلامي وصاحبنا وجاريته، ودار زيد، وكتاب هذا.

باب التوكيد :

وهو إما لفظيٌّ نحو: أخاكَ أخاكَ إنَّ مَن لا أخا له، ونحو: أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ ونحو: لا لا أبوح بِحُبّ بثينةَ، أو معنويٌّ وهو بالنّفس والعين مؤخرةً عنها إن اجْتَمَعَتَا، ويُجْمَعانِ على أَفْعُلٍ مع غيرِ المفردِ، وبِكُلٍّ لغير مثنىً إن تجزأ بنفسه أو بعامله، وبكلا وكلتا له إن صحَّ وقوعُ المفردِ موقعَه واتحد معنى المسنَد، ويُضَفْنَ لضمير المؤَكَّد، وبأجمعَ وجمعاءَ وجمعِهما غيرَ مضافةٍ.

يقول ابن الخباز: « توكيد وتأكيد »[1]، والأولى لغة القرآن وفيه: ﴿ **وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا**﴾[النحل:91] وله معنيان: لغوي وصناعي، فمعناه في اللغة إحكام الشيء وفي الاصطلاح أوكدت الحبل والسرج وأكدته، أي أحكمته.

ومعناه الصناعي: تمكين المعنى في النفس بذكر لفظه ثانيا أو مثله دلالة عليه وهو ينقسم إلى قسمين: احدهما إن تكرر اللفظ بعينه، ويسمى صريحا، والآخر اللفظي وهذا لا يختص بشيء يكون في الفعل والاسم والحرف والجملة، والمعرفة والنكرة، فمثال النكرة: قام زيد زيد.

ومثاله في الحرف: إنّ إنّ زيدا منطلق، ولا يجوز تكرير الحرف الواحد.

ومثال الجملة : ذهب عمرو ذهب عمرو.

[1] توجيه اللمع، ص:266.

ثانيا التكرير المعنوي: ويسمى التكرير غير الصحيح، ويكون بتسعة أسماء، نفس، وعين، وكل، وأجمع، وأجمعون، وجمعاء، وجمع، وكلا، وكلتا، وكل واحد من هذه يحتاج إلى كشف.

أمّا نفس: فهي عبارة في الأصل عن حقيقة الشيء، المراد منها في التوكيد إثبات الحقيقة، تقول: قام زيد نفسه.

أمّا العين: فهي عبارة عن العضو المعروف في الأصل فأجريت مجرى النفس في التوكيد.

وأمّا كل: فمعناه الشمول والإحاطة وتؤكدها، كل ما يجوز الحكم ببعض أجزائه، تقول جاء الجيش كله ، ولا يجوز جاء زيد كله، لأنه لا يمكن أن يجيء بعضه .

وأمّا أجمع: فمعناها معنى كل، ومذهبها كمذهبها، تقول جاء الجيش أجمع، ولا تقول جاء زيد أجمع.

وأما أجمعون: فيؤكد بها الذكور من ذوي العلم تقول: جاء القوم أجمعون.

وأما جمعاء: فمثل اجمع في توكيد المفرد المحتمل للتجزئة، تقول: جاءت القبيلة جمعاء.

قال ابن الخباز: وأما أكتع وأبضع، فتابع لأجمع، وتابعون وأبصعون تابع لأجمعون، وكتعاء وبصعاء، تابع لجمعاء، وحكم كل تابع حكم متبوعه في التعريف العلمي والجمع والمثنى.

وأما كلا وكلتا: فاسمان يراد بهما عموم الاثنين والاثنتين، كما أن كلا لعموم الجمع، وكلا اسم على زنة معا وكلتا اسم على زنة ذكرى فألفه للتأنيث، وتاؤه كتاء بنت وأخت، في أنها بدل من الواو، التي لام الفعل، ووزنه فعلا.

واختلف النحويون في كلا وكلتا، فقال البصريّون [1]: هو مفرد الفظ مثنى المعنى، واحتجوا بذلك بوجهين: احدهما: انه لا يخبر عنهما إلا بالمفرد ، قال تعالى: ﴿ **كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آَتَتْ**

[1] السيوطي ، الهمع ، ص:**41**.

أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَرًا ﴾[الكهف:33] والوجه الثاني: أنهما يضافان إلى ضمير التثنية، كقولنا: كلاهما وكلتاهما، ولو كان مثنيين ما أضيفا، إلا ترى انك لا تقول: اثناهما واثنتاهما، (وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنى اللفظ)[1]، واحتجوا على ذلك من وجهين أحدهما أن الشاعر قد استعمل مفردها قال الراجز:

في كلتا رجليها سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة [2]

والوجه الثاني: أنهما يكونان في الرفع بالألف وفي الجر والنصب بالياء يقول: جاءني كلاهما وكلتاهما، ورأيت كليهما وكلتيهما، ومررت بكليهما وكلتيهما وهذه طريقة التثنية.

باب البدل :

وهو تابعٌ مقصودٌ بالحكم بلا واسطةٍ، يقول ابن الخباز: "بدل وبدل وبديل، كعدل وجمل وقتيل، والبدل في اللغة كل شيء قام مقام غيره، ومنه قولهم إن بدلك زيد، أي إن القائم مقامك زيد"[3].

وهو عند النحويين عبارة عن كل اسم يعتمده الحديث.

أمّا جريه مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، فإذا قلت قام أخوك زيد، فالبدل والمبدل منه عبارتان عن معنى واحد، فكأنك قلت قام أخوك أخوك، أو قام زيد زيد.

وأمّا جريه مجرى الوصف في الإيضاح والتّخصيص، فلأنك قلت قام أخوك زيد، فالسامع لا يدرك اسم أخوك، فإذا قلت قام أخوك فهو لا يعرف أن اسمه زيد.

---

[1] السيوطي ، الهمع ، ،ص:41.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص:173.

[3] التوجيه ، ص:274-275.

والبدل أربعة أقسام: **الأول** إن تبدل الاسم من الاسم، وهما دالان على معنى واحد ، وهذا يسمى بدل كل من كل، لان الثاني دال على كل ما يدل عليه الأول .

الثاني: إن تبدل الاسم ون الاسم، والثاني يدل على بعض ما يدل عليه الأول، وهذا يسمى بدل بعض .

الثالث: إن تبدل الاسم من الاسم والثاني دال على معنى يوصف به الأول، وهذا يسمى بدل المصدر، وبدل الاشتمال أيضا، لان الأول اشتمل على الثاني.

الرابع: بدل الغلط، وهو إن يكون الثاني خارجا في الدلالة عن الأقسام الثلاثة وإنما انحصر في ذلك، لان كل شيء ضام شيء لم يخل من إن يكون دالا على ما يدل عليه أولا.

وجملة مسائل البدل هي:

بدل الشيء من الشيء وهما لمعنى واحد فمسائله ثمانية: الأولى: بدل المعرفة من المعرفة كقولنا قام أخوك زيد، والثانية بدل النكرة من النكرة كقولنا: مررت برجل غلام رجل ، والثالثة: بدل المعرفة من النكرة كقولنا: مررت برجل زيد، الرابع: بدل المعرفة من النكرة كقولك: ضربت زيدا رجلا صالحا، الخامسة: بدل المظهر من المضمر، السادسة بدل المضمر من المضمر كقولك: جئت أنت، السابعة بدل المظهر من المضمر،كقولك: جاء زيد إنا، ومررت بزيد بي، الثامنة بدل المضمر من المظهر، ولا يجوز إلا أن كان المضمر غائبا.

أما بدل بعض الشيء من جميعه فمسائله ستة:

الأولى: بدل المعرفة من المعرفة كقولك: ضربت زيدا رأسه.

الثانية: بدل النكرة من النكرة كقولك: ضربت رجلا يدا له، الثالثة: بدل المعرفة من النكرة كقولك: ضربت رجلا يده، الرابعة: بدل النكرة من المعرفة كقولك: ضربت زيدا يدا له،

الخامسة: بدل المظهر من المظهر، السادسة: بدل المظهر من المضمر كقولك: أعجبتني وجهك.

أمّا بدل الاشتمال فمسائله ست: الأولى: بدل المعرة من المعرفة كقولك: أعجبني زيد عقله. الثانية: بدل النكرة من النكرة كقولك: أعجبتني جارية حسن لها. الثالثة: بدل النّكرة من المعرفة كقولك: طاب عبد الله خبر بلغني عنه. الرابعة: بدل المعرفة من النكرة كقولك: اشتهيت طعاما طيبه. الخامسة: بدل المظهر من المظهر. السادسة بدل المظهر من المضمر كقولك: أعجبتني حلمك.

واختتم ابن الخباز هذا الباب بثلاث مسائل: المسالة الأولى أن يقال: إذا كان معنى قولك: ضربت زيدا رأسه ضربت رأس زيد، فهل قيل ضربت رأس زيد؟ قال الفرق بينهما من وجهين: الأول: أن قولك ضربت زيد رأسه يفيد التوّكيد، والثاني: انه يفيد ضرب الرأس متصلا بزيد، لأنك ذكرت زيدا، ولو قلت ضربت رأس زيد لجاز أن متصلا به ومنفصلا عنه.

المسألة الثانية: اختلف النحويون في العامل في المبدل، فذهب قوم إلى أن العامل فيه العامل في المبدل منه وهذا قول مهجور، والقول الثاني: أن العامل فيه محذوف ذل عليه الأول وهذا الصحيح. أما المسالة الثالثة: اختلفوا في المبدل منه اهو مطرح أم مراد ؟ فمنهم من قال مطرح لان الثاني سمي بدلا لقيامه مقامه، ومنهم من قال مراد واحتج بقول الشاعر:

إنّ السُّيوف غُدوّهَا ورَواحُها تَرَكت فَزارة مثل قرنِ الأَعضَبِ[1] .

فقال تركت لأنه عنى السيوف.

[1] المقتضب ، ص: 103.

باب عطف البيان :

عطف البيان هو تابعٌ موضحٌ أو مخصِّصٌ جامِدٌ غيرُ مؤولٍ، فيوافق متبوعَه، وسمّي عطفا، لأنّ اسم الثاني في معنى الأول فكأنّه عطف عليه، تقول عطفت العود إذا جمعت بين طرفيه، وسمي عطف بيان؛ لأنّ الاسم الثاني مبين للأول وابن جني يقول: هو «أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل» [1] وإنما يقصد بذلك، الفرق بين الصفة وبينه، لأن الصفة لا تكون إلا مشتقة أو في معنى المشتق.

ولعطف البيان موردان أحدهما: أن يجيء بعد اسم غير كاشف للمعنى، ويكون عطف البيان أشهر من المتبوع فيتنزل منه منزلة الكلمة الجلية من الكلمة الخفية إذا ترجمتها بها، وذلك نحو العقار والخمر، وقول الأعرابي:[2]

أقسَم بالله أبو حفصٍ عمرُ ما مسّها من نقبٍ ولا دبُرٍ[3] .

وإنما يعني عمر ابن الخطاب، وكان اسمه أشهر من كنيته.

والمورد الثاني: أن يكون في الاسم الأول اشتراك، والاسم الثاني مختص، وذلك كقولك: ضربت صاحبك بكرا، إذا كان له أصحاب.

والفرق بين عطف البيان والبدل: أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه والعامل في عطف البيان هو العامل في الأول. والفرق بينهما في النداء، تقول: يا أخانا زيدا، فتنصبه إذا كان عطف بيان ويا أخانا زيد فتضمه إذا كان بدلا، لان التقدير: يا أخانا يا زيد.

[1] اللمع ، ص: 80.

[2] هو عبد الله ابن كيسة .

[3] أبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، والبيت جاء في تأويل مشكل القران لابن قتيبة ،ص:270.

باب عطف النسق :

النسقُ بمعنى المنسوق أي المنظُوم، تقولُ نسقت العقد أي نظمته ولما كان التابع غير المتبوع احتاج إلى رابط. وحروف أربعة أقسام، قسم يشرك بين الأول والثاني في الأعراب والحكم وهو الواو، والفاء وثم، وحتى، وقسم يجعل الحكم للأول دون الثاني وهو لا. وقسم يجعل الحكم للثاني دون الأول وهو بل ولكن، وقسم يجعل الحكم لأحدهما لا بعينه وهو أو، و أما، وأم.

والعامل في المعطوف فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أن العامل الأول بتوسط الحرف، والحجة انك إذا قلت اختصم زيد وعمرو لا يجوز تكرير العامل. والثاني: إن العامل حرف عطف، والحجة انه لو سقط لاختل الكلام والعامل لا يقتضيه.

والثالث: إن العامل محذوف دلّ عليه العامل المذكور وحجته تكرير العامل كقولك مررت بزيد وبعمر.

أما عن معانيها: فالواو معناها الجمع المطلق، فنسبتها إلى غيرها نسبة العام إلى الخاص، قال أبو سعيد رحمه الله في شرح الكتاب[1]: «أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو ليست للترتيب ».

وأما الفاء فقال معناها: (التفرق على مواصلة). فمعنى التفرق أن كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه منفرد، ومعنى المواصلة: إن الثاني بعد الأول بلا مهلة، فإذا قلت: مررت مررت بزيد فعمرو، فهذا يسميه سيبويه مرورين[2] ، وإذا قلت مررت بزيد وعمر يسميه مرور.

[1] أبو سعيد السيرافي ،شرح الكتاب ، ص:547.

[2] سيبويه ، الكتاب ، ص: 217.

قال ابن الخباز: وأما ثُمَّ فمعناها المهلة والتراخي، فإذا قلت: مررت بزيد ثُمَّ عمرو فهذان مروران بينهما فاصل، وأما أو فلها ثلاث معاني: الشك والتخيير والإباحة، أما الشك فعلى وجهين احدهما أن تقول: قام زيد أو عمرو، وأنت جاهل بالقائم فيصير السامع مثلك . والثاني أن تقول قام زيد أو عمرو، وأنت عالم بالقائم لكنك تقصد الإبهام.

أما التخيير: فقولك: كن عدوّي أو صديقي، وتزوج زينبَ أو أختَها.

أما الإباحة ، فقولك: كلِ الخبز أو اللحم ، والفرق بين التخيير والإباحة: أنك في التخيير لا تجمع بين الشيئين، وفي الإباحة يجوز لك الجمع ، والفرق أو في الإباحة وبين الواو انه إذا قال: كل خبزا أو تمرا، فأكل واحدا من هذه الأشياء كان ممتثلا الأمر، ولو كانت كالواو لم يمتثل حتى يجمع بينهما كلها.

وقوله أين وقعت أو فهي لأحد الشيئين يشير به إلى الخلاف، لأن الكوفيين يذهبون إلى أنها تكون بمعنى الواو أو بمعنى بل. [1]

وأمّا (لا) فمعناها: إخراج الثاني مما دخل فيه الأول تقول: قام زيد لا عمرو، ولا يجوز تكرير العامل بعدها فلا تقول: قام زيد لا قام عمرو.

وأمّا (بل) فمعناها الإضراب عن الأول والإثبات للثاني، ويجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب تقول: قام زيد بل عمرو.

وأما لكنْ: فهي للاستدراك بعد النفي، تقول ما قام زيد لكنْ عمرو، والنهي بمنزلته تقول: لا تأخذ درهما لكنْ دينارا، ولا يجوز أن تقول: قام زيد لكن عمرو وأجازه الكوفيون [2].

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف ، 245/2.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص:258 ، مسالة 67.

وأما (أم) فليست من حروف الاستفهام ، كالهمزة وهل ولكن تعطف بها في الاستفهام على وجهين: أحدهما: أن تكون معادلة لهمزة الاستفهام على معنى أي، وحقيقة هذا اللفظ انك إذا أسقطها والهمزة والمعطوف والمعطوف عليه جاز أن تقيم مقام الجميع تقول في معنى ذلك: أزيد ضربت أم عمرا؟ أيهما ضربت. وفي معنى قولك: أبزيد مررت أم عمر؟ بأيّهما مررت، فهذا معنى المعادلة.

وأما (إمَّا) فبمنزلة أو في الشك والتخيير والإباحة، تقول في الشك: قام إمّا زيد وإمَّا عمرو، وتقول في التخيير : خذ إمّا درهما وإمّا دينارا، وتقول في الإباحة: جالس إمّا الفقهاء وإمّا المحدثين . وهي أبلغ في الشك من أو .

واحتج أبو علي[1] على أنّ "إمّا "ليست بحرف عطف من وجهين: أحدهما أنك تقول ضربت إمّا زيدا وإمّا عمرا ، فتقدمها على المعطوف عليه، وهذا لا يكون في حروف العطف ، والثاني: أنّك تقول: وإما عمرا فتدخل عليها الواو ، ولا يجتمع حرفان بمعنى.

يقول ابن الخباز: وهاهنا تقسيم في المظهر والمضمر، فتقول: إذا كان المعطوف عليه مظهرا، والمعطوف مضمرا، فإن كانا مرفوعا وجب أن يكون منفصلا كقولك: قام زيد وأنت، وكذلك إن كانا منصوبين كقولك ، دعوت عمرا وإياك، وإن كانا مجرورين فلابد من ذكر العامل كقولك: مررت بزيد وبك وعلة ذلك كله أن حرف العطف ليس بعامل فلا يتصل به المرفوع والمنصوب والمجرور.

وان كان المعطوف عليه مضمرا والمعطوف مظهر فإن كان الأول مرفوعا أو منصوبا منفصلا كالظاهر كقولك: أنت قائم وزيد، وإياك دعوت وعمرا، وإن كان المعطوف عليه متصلا فإن كان مرفوعا لم يعطف عليه حتى يؤكد بمرفوع منفصل كقوله تعالى :﴿ **وَيَا آَدَمُ**

[1] الإيضاح ، ص: 289.

اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[الأعراف:19]، وعلته أن المتصل المرفوع اشتد اتصاله بالفعل فلو عطف عليه من غير توكيد لكان في الظاهر كعطف الاسم على الفعل.

وذهب الكوفيون إلى جواز ترك التوكيد [1]، واحتجوا بقول عمر ابن أبي ربيعة:

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا[2] .

يقول ابن الخباز: وإن كان المعطوف عليه مجرورا وجبت إعادة الجار كقولك: مررت بك وبزيد. وسرت إليك والى عمرو، وكذلك على المجرور بالإضافة كقولك: بينك وبين زيد درهم. قال أبو علي: لأنّ المضمر المجرور أشبه التنوين حيث كان على حرف واحد، ولم يجز الفصل بينه وبين ما هو معه، فلذلك أعيد الجار، وذهب الكوفيون إلى جواز ترك الإعادة.[3]

باب المعرفة والنكرة:

المعرفة والنكرة في الأصل مصدران ، يقال عرفت الشيء إعرفه معرفة وعرفانا ، وأنكرت الشيء إنكارا وأنكرته نكرة .

والأصل النكرة لذلك بدأ بها، فكانت الأصل لوجهين: أحدهما: انك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة وتجد كثيرا من النكرات لا معرفة لها. والثاني: أن الشيء المتداول وجوده تلزمه الأسماء العامة، ثم تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة.

وللنّكرة علامات تعتبر بها، منها دخول رُبَّ كقولنا: رُبَّ رجل، ومنها اللام نحو: الرجل والغلام.

[1] الإنصاف ،252/2 مسالة 66.

[2] الخصائص، 372/2.

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف، 246/2.

يقول ابن الخباز: وأما المعرفة فقيل: (ما خصّ الواحد من جنسه) وقيل ما دل على شيء بعينه وهي خمسة أقسام: المضمر والعلم والمبهم والمعرّف باللام، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية.

الأول: المضمر: وحده ما كني به عن الاسم الظاهر، فإذا قلت فعلت، و اسمك زيد، فالتاء كناية عن زيد.

والمضمر ضربان: متصل ومنفصل، فالمتصل نحو أنا وأنت، أما المنفصل فمرفوع ومنصوب، أما المرفوع فاثنا عشرة ضميرا: أنا، نحن، أنت، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن، هو، هي، هما، هم، هنَّ.

وهذه الضمائر لها في الكلام مواضع:

أن تكون بعد حرف الاستثناء.

أن تكون خبرا .

أن تكون مبتدأ.

أن تكون بعد حرف العطف.

أن تقع فصلا بين المبتدأ وخبره.

وأما المنصوب المنفصل فهو اثنا عشرة ضميرا هي: إيّاي، إيانا، إياكَ، إياكِ ، إياكما ، إياكم، إياه، إياكن، إياها، إياهما، إياهم، إياهن. وهذه اللواحق لا محل لها من الإعراب.

أما القسم الثاني من المضمر: المتصل، وحده ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة، ولا يخلو من أن يلي العامل، كضربت أو ما يليه كالكاف في ضربك، وهو مرفوع ومنصوب ومجرور، أما المرفوع اثنا عشر ضميرا: الأول التاء للمتكلم في فعلتُ، يستوي فيها المذكر والمؤنث، الثاني النون والألف في فعلنا وتكون للمذكرين والمؤنثين، الثالث التاء في فعلتَ وهي مفتوحة

للمخاطَب، الرّابع التاء في فعلتِ للمخاطبة، والخامس فعلتما الألف للتثنية والتاء للمخاطب ،والسادس فعلتم، والسابع فعلتن، والثامن المستكن في زيد فعلَ، والتاسع الألف في فعلا،والعاشر الواو في فعلوا.

واختلف في الألف والواو: فقال سيبويه[1]: إذا جاء بعد ظاهر كقولك: الزّيدان قاما والزّيدون قاموا فهما اسمان. وإذا تقدما كقولك: قاما أخواك فهما حرفان .

والحادي عشر المستكن في فعلتْ، والثاني عشر النون في فعلن.

وأما المنصوب فاثنا عشر ضميرا: الأول الياء للمتكلم في أكرمني، الثاني النون والألف في أكرمَنا، الثالث الكاف في أكرمكَ، الرابع الكاف في أكرمكِ، وهي مكسورة للمخاطب، الخامس أكرمكما وهي تثنية للمذكر والمؤنث، السادس أكرمكم وهو لجماعة الذكور، السابع أكرمكنّ وهي لجماعة الإناث، الثامن الهاء في أكرمهُ، التاسع الهاء والألف في أكرمها، العاشر هما في أكرمهما، الحادي عشر الهاء والميم في أكرمهم، الثاني عشر هنّ في أكرمهنّ.

وكل هذه الضمائر تتصل بإنّ وأخواتها، لأنها مشبهات بالفعل.

أما المجرور فاثنا عشر ضمرا هي: لي، لنا، لكَ، لكِ، لكما، لكم، لكن، له، لها، لهما، لهم، لهن.

يقول ابن الخباز: أما القسم الثاني: العلم: وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه، وإنما سمي علما بشهرته، مأخوذ من العلم، وهو يهتدي به على الطريق من المنارة، وفائدة وضع العلم للاختصار.

وقسّم ابن جني العلم إلى اسم، ولقب، وكنية، فالاسم ما وضع على المسمى من أول أحواله كزيد وعمرو، واللقب: ما وضع على المسمى لمعنى فيه كانف الناقة.

[1] سيبويه ، الكتاب ، 5/1 6.

والعلم ينقسم إلى منقول ومرتجل، أما المنقول: فهو ما وضع في أول أحواله نكرة ثم سمي به، ولا يشترط مراعاة المعنى الأصلي، وأقسامه ستة:

الأول: المنقول عن العين كثور وأسد وهود وحمزة.

الثاني: المنقول عن اسم معنى كفضل وفهم.

الثالث: المنقول عن الصفة، وهي فاعل مذكر، كصالح ومالك وحارث، وعلى فاعلة كنائلة وفاطمة عائشة، ومفعول كمحمّد ومنصور.

الرابع: المنقول عن الفعل وهو إما ماض كشمر اسم فرس، وإما مضارع كتغلب ويشكر، وأما أمر كـ: اصمت.

الخامس: المنقول عن صوت كببه، قال الجوهري[1]: هو نبر عبد الله بن الحارث بن نوفل ابن عبد المطلب.

السادس: المنقول عن المركب، وذلك أربعة أقسام:

الأول: المضاف والمضاف إليه، كعبد عمر وأم سعد.

الثاني: الركب المبني الشطر الأول نحو: معدي كرب.

الثالث: المركب المبني الشّطرين نحو سيبويه.

الرابع: الجملة، كيقدُم.

الثاني: المرتجل: وهو كل اسم وضع علما من أول أمره ،وينقسم إلى معدول وغير معدول، فالمعدول مذكر كعمران، ومؤنث كحذام، وغير المعدول: قياسي وشاذ، فالقياسي: ما وافق

[1] الصحاح للجوهري ، مادة ببه.

نظيره في النكرات كغطفان و عمران، والشاذ ما خالف نظيره في النكرات، وذلك إما بفك الإدغام كمحب، وأما بفتح ما حقه الكسر كموهب، وأما بتصحيح ماحقه الإعلال كمكورة.

أما القسم الثالث: أسماء الإشارة: وهي خمسة: ذا، وتا، وذان، وتان، وأولاء، ولبنائها علتان: أحدهما: أنها لا تلتزم مسمياتها. والثاني: إنها تضمنت حرف الإشارة، وما ذكرها ابن جني بعد العلم إلاّ وهو يرى أنّ العلم اعرف منها ، وهذه مسألة خلافية: قال ابن السراج والكوفيون: إنّ أسماء الإشارة أعرف من الأعلام[1] وذلك لخمسة أوجه: أنّ اسم الإشارة يعرف بالعين والقلب، والعلم يعرف بالقلب فتعريفها من وجهين، وتعريفه من وجه والثاني: أنّ العلم تدخله الألف واللام كالحارث والعباس، وتلك لا تدخلها. الثالث: أنّ العلم يضاف، وتلك لا تضاف. الرابع: أنّ العلم يعرض له التنكير بالشركة وتلك لا تتنكر. الخامس: أن الأصل في الإشارة أن تستعمل للحاضر، والأصل في العلم أن يستعمل للغائب.

وذهب سائر البصريين إلى أنّ العلم أقوى تعريفا لوجهين: أحدهما أنّ العلم يوصف باسم الإشارة كقولك: مررت بزيد هذا. والصفة أضعف تعريفا من الموصوف. والثاني: أن العلم يلزم مسماه، والإشارة لا تلزم مسماها.

أمّا ذا فيشار بها إلى الواحد المذكّر من ذوي العلم وغيرهم، كقولنا لبس هذا الرجل هذا الثوب. أما تا فنقول رأيت هاتَا الجارية في هاتَا الدّار . وأما دان فقولنا هذان الرجلان. وأما تان فنقول هاتان الجاريتان. وفي تا لغات فيقال: تا و تي، وته و تهي، و ذه و ذهي، و ذان و تان.

ولأسماء الإشارة أربعة استعمالات:

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسالة 101.

الأول: تقرن بحرف التنبيه تقول: هذا وهذان.

الثاني: أن تقرن بها حرف الخطاب تقول: ذاك وذلك.

الثالث: أن تجمع بينهما.

الرابع: أن لا يؤتى بواحد منها كقولنا: ذا.

والإشارة على ثلاثة أقسام: إشارة إلى القريب كذا، وإلى البعيد كذلك، وإلى المتوسط كذاك.

القسم الرابع: المعرف باللام.

ولا يخلو الألف واللاّم من أن يكون اسما آو حرفا، فالاسم هي الموصولة باسم الفاعل، واسم المفعول كقولنا: الضارب أباه زيد، فعود الضمير يعود على الاسمية.

و إن كانت حرفا: لم يخل من أن تكون زائدة أو غير زائدة، فالزائدة في الّذي والّتي وتثنيتهما وجمعهما، وإن كانت غير زائدة فهي إمّا لتعريف العهد كقوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا** (15) **فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا**﴾[المزّمل:15-16].

وإمّا لتعريف الجنس: كقولنا أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ، وأمّا للعموم كقوله تعالى: ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ**﴾[النساء:34]، وأمّا لتعريف الحضور كقولك: مررت بهذا الرجل.

واختلف الخليل وسيبويه في الألف واللاّم: فذهب سيبويه[1] إلى أنّ التّعريف باللاّم، والهمزة قبلها زائدة للوصل، والدليل على ذلك من وجهين: أحدهما أنّ الهمزة مستمرة

[1] الكتاب، سيبويه ،ج2 ،/294.

الحذف، و الثّاني أنّ حرف التعريف يمتزج بما يعرفه. واحتجّ الخليل[1]: بأنهم قالوا: أَلْ ففتحوا الهمزة كما في قاف قد، وحق همزة الوصل الكسر.

باب النّداء :

يقول ابن الخباز: يقال: نِداء ونُداء، فمن كسر قال هي مصدر فاعل، ومن ضمَّ قال هو صوت ولا يكون المنادى إلاّ اسما، لأنّه مفعول، فإن وجدت بعد حرف النّداء فعلا أو حرفا، فهو على حذف المنادى.

والأسماء المناداة ثلاثة أقسام: الأوّل: المفرد، وهو ضربان: معرفة ونكرة، والمعرفة ضربان: أحدهما : العلم نحو زيد وعمرو، فهذا إذا ناديته بنيته على الضم ، وبني لأنّه وقع موقع أسماء الخطاب التي يغلب عليها معاني الحروف، إذ الأصل أن نقول: أدعوك وأناديك ، وإنّما بني على الحركة ، لأنّه كان متمكنا قبل النداء، وبني على الضم لان الفتحة حركته لو أعرب، والكسرة تجعل في الكلام لبسا بالمضاف إلى ياء المتكلم.

واختلفوا في زوال تعريف العلم [2]فمنهم من قال: لا يزول لأنّنا ننادي من لا شريك له في اسمه كقولنا: يا فرزدق، ومنهم من قال: يزول لئلا يجتمع فيه تعريفان.

الثاني: من قسمي المعرفة: النكرة المقصودة، كقولك يا رجلُ، يا غلامُ.

والثاني من قسمي المفرد: النكرة، وهي منصوبة كقولك: يا رجلاً ويا غلاماً.

أمّا المضاف فنحو قولك: يا عبدَ الله، ويا أبا الحسن، وهو منصوب.

وأمّا المشبّه للمضاف: فهو كل اسم عمل فيما بعده رفعا أو نصبا، فالرفع كقولنا: يا حسنًا وجهه، والنصب أمّا لفظي كقولك: يا ضاربا زيداً، وأمّا محلي كقولك: يا خيرا من زيد، وإنّما

[1] همع الهوامع ، ص:78.
[2] همع الهوامع ، ص: 55.

سمي هذا مشابها للمضاف؛ لأنّه عامل فيما بعده كما أنّ المضاف عامل في المضاف إليه ولم يبن؛ لأنّه عامل فيما بعده فجرى مجرى المضاف.

ويقسّم ابن الخباز حروف النّداء إلى خمسة:

الأوّل :يا، ومجالها أوسع من غيرها لأنّ القرآن كثر النّداء فيه، ولم يأتِ إلاّ بها .
الثاني: أيا والهمزة فيها ليست زائدة ، لأنّ الحروف لا يزاد فيها.
الثالث: هَيَا، وقيل أنّ الهاء بدل الهمزة .
الرابع: أي ، أنشد أبو القاسم رحمه الله:

ألم تسمعي أي عبدَ في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هديل.[1]

الخامس: الهمزة.

وحرف النّداء لا يحذف؛ لأنّ الغرض منه إفادة معناه وقد يحذف ويبقى عمله والأسماء في حذفه على قسمين: قسم يحذف معها وهو العلم كقوله تعالى:﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ** ﴾[يوسف:29]، والمضاف كقوله تعالى﴿**رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ**﴾[آل عمران:8] .

وقسم لا يجوز معه الحذف، وهو النكرة المقصودة، فلا تقول رجل أقبل، وذلك لان الأصل في النكرة المقصودة أن تنادى بأي، فيقال: يا أيّها الرجل، فلو قيل: رجل أقبل لحذفت منه أربعة أشياء: يا وأيّ وها واللاّم. وكذلك المبهم فلا تقول:

هذا أقبل .

[1] همع الهوامع ، ص: 172.

يقول ابن الخباز: ويجوز وصف المنادى المفرد المضموم، لأنّه يجوز إذا قلت: يا زيد أن يحضرك مُسمّون بهذا الاسم فإن وصفته بمفرد مثله جاز فيه الرفع، كقولك يا زيد الطويل.

وإن عطفت اسما على المنادى فيه الألف واللاّم، كقولك يا زيدُ والحارثُ ، فالخليل وسيبويه والجرمي يختارون الرفع، لأنّه معرفة منادى تعذر بناؤه للألف واللاّم فأجري مجرى الأوّل في اختيار الضّم[1]. وأبو عمرو وعيسى بن عمرو[2] ويختاران النّصب يختاران النّصب لأنّه تعذر بناؤه فعدل به إلى الأصل[3] . وأبو العباس المبرد يفرق بين العلم و الجنس،[4] فيختار في العلم الرفع كقولك يا زيدُ والحارثُ تشبها له بالأوّل، ويختار في الجنس النصب كقولك: يا زيدٌ والرجلَ، لأنّه لم يجرِ مجرى الأوّل.

واختلف النحويون في نداء ما فيه الألف واللام، فذهب الكوفيّون[5] إلى إجازته واحتجوا بقول الشاعر :

فيَا الغُلامان اللَّذان فرّا أيُّكمَا أن تكسِبانا شَرّا.

وذهب البصريون[6] إلى أنّه يجوز، واحتجوا بأنّك لو ناديت ما فيه الألف واللام لجمعت على الاسم بين تعريفين ، وما انشده الكوفيون محمول على الضرورة .

باب الترخيم:

للتّرخيم معنيان: لغوي وصناعي، فاللغوي: التليين، ومنه قولهم: كلام رخيم أي: لين. وهو عند النحويين عبارة عن حذف أواخر الأسماء المفردة المضمومة في النداء[1]، ففي هذا قيود،

[1] سيبويه ، الكتاب ، ص:305.

[2] هو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي البصري ، أخد عن ابن أبي إسحاق وغيره وكان مولعا بالغريب توفي سنة 119هـ

[3] سيبويه ، الكتاب ، ص:305.

[4] المقتضب ، للمبرد ، 212/4.

[5] الإنصاف ، مسالة 46.

[6] الإنصاف ، مسالة46.

الأول: الأواخر ، وإنما اختص بالآخر لوجهين: أحدهما: أنّ الأواخر محال التغيير. والثاني: أنّ معظم الاسم إذا مضى على السلامة كان أدلّ على باقيه. **والثاني:** المفردة، وإنّما لم ترخم المضاف والمشابه له، لأنهما في النداء ومثلهما في غير النداء حيث كان معربين، فلا اثر للنداء فيهما. **الثالث** : المضمومة ، فلا يجوز ترخيم النكرة المحضة ، لأنّ النداء لم يغيرها. **الرابع:** قوله في النداء، وإنما اختص ذلك بالنداء، لأنّ النداء كثير في كلامهم فخففوا فيه الأسماء[2]وأجازوا للشاعر الترخيم في غير النّداء[3]، أنشد سيبويه:

فإنّ ابن حارث إن اشتق لرؤيته أرته صغيرات الكواكي نهارا[4]

فليس ذلك بترخيم ، وإنما أبدل الياء من الباء ، لان الياء في هذا الموضع لا تحرك والباء تحرك فكره أن يسكن في الوصل ما يحتمل الحركة.

وللعرب في الترخيم مذهبان : أحدهما أن يحذفوا آخر الاسم ويدعوا الباقي قبل المحذوف على ما كان من ضمة أو فتحة أو كسرة أو سكون ، تقول في حارث يا حارِ ، وفي جعفر يا جعفَ ، انشد ابن جني لزهير :

يا حارِ لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك[5] .

وقال النابغة :

فصالحونا جميعا إن بدا لكم ولا تقول لنا أمثالها عامِ .[6]

أراد قول : يا عامر ، وقد رخمت العرب حارثا ومالكا وعامرا كثيرا ؛ لأنّهم كثيرا ما يسمون بها

---

[1] اللّمع لابن جني ، ص:30.

[2] الكتاب ، سيبويه ، ص: 330.

[3] المرجع نفسه ، ص: 330.

[4] البيت لأوس بن حسناء التميمي ، العقد الفريد ، ص:177 ، الكتاب لسيبويه ، ص:343.

[5] ديوان زهير ، ص: 47.

[6] ديوان النابغة ، ص: 70.

وخالف البصريين[1] في ترخيم هرقل على القول الأول ، فقال : أقول : يا هِرَ بحذف القاف واللام ؛ لأني لو أبقيت القاف ساكنة لصار آخره كآخر الحروف، والمذهب الثاني: تنزيل الاسم المرخّم منزلة ما لم يحذف منه شيء، لأنهم كرهوا أن يكون النداء لبعض الاسم، فيضمون المكسور والمفتوح والساكن ، فيقولون : يا حارُ ويا جعفُ ويا هرقُ. والحذف من المرخّم قسمان : أحدهما : حذف حرف كما في الأمثلة السابقة ، والثاني: حذف حرفين وذلك على قسمين : أحدهما أن يكونا زائدين، والأخر أن يكون زائدا واصلا. فالأول سبعة أقسام :

الأول: أن تكون الزائدتان للتأنيث وذلك نحو أسماء تقول : يا أسمَ .

الثاني: الألف والنون المزيدتان في فعلان ، وما جرى مجراه من الأوزان ، تقول في ترخيم مروان يا مروَ .

الثالث: الياءان المزيدتان للنّسب كبصري ترخيمها بصرِ.

الرابع: الزائدتان للإلحاق نحو حرباء تقول في ترخيمها يا حربَ .

الخامس: الألف والتاء في جمع التأنيث تقول في ترخيم هندات ، يا هندُ.

السادس: الزائدتان في التثنية نحو زيدان تقول في ترخيمها : يا زيدَ .

السابع: الزائدتان في جمع التذكير نحو زيدين تقول في ترخيمها يا زيدِ .

واختلف النحويّون في ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن، إذ ذهب الكوفيّون إلى حذف آخره، مع حذف الساكن، نحو قولك في (قِمَطْر): (يا قِمَ)؛ وذلك لأن الحرف الأخير إذا سقط بقي آخره ساكناً، فيؤدي إلى التّشابه مع الأدوات. وهذا لا يجوز [2].

[1] همع الهوامع ، ص: 183.

[2] الإنصاف ، ص: 304-305

ونسب ابن السّراج (ت316هـ)، وابن يعيش (ت643هـ)، وابن عقيل (ت769هـ) وأبو حيان الأندلسيّ (ت745هـ) هذا المذهب إلى الفرّاء [1] (ت207هـ).

وذهب البصريون إلى أنّ ترخيمه يكون بحذف آخره فقط، فكما بقيت حركة الاسم المرخّم بعد دخول التّرخيم، فكذلك يجب أن يكون السّكون باقياً.

وردّ البصريون على الكوفيين بأن قولهم غير صحيح؛ لأنّه كان يجب أيضاً أن يحذف الحرف المكسور؛ لأنّ بقاءَه يؤدي إلى شبهه بالمضاف إلى ياء المتكلّم [2].

أمّا ابن الخبّاز فقد ذكر مذهب البصريين، ثم ذكر ما ذهب إليه الكوفيون ممثلاً بالفرّاء (ت207هـ)، راداً عليه رأيه، إذ قال: (وخالف الفرّاء البصريين في ترخيم هِرَقل فقال: أقول: يا هِرَ بحذف القاف واللام ؛ لأنّي لو أبقيت القاف ساكنة لصار آخره كآخر الحروف ، ويقال للمحتج عنه: أخبرنا عن وزن المرخّم في قولك: يَا حارِ ما هو؟ فإن قال: هو فَعَلَ فقد أخطأ؛ لأنّه فَاعِلٌ من الحرث ، وان قال وزنُه فَاعِ، فيقال له: أهذا وزن موجود في الكلام أم غير موجود؟ فإن قال موجود، فقد أخطأ، وإن قال: غير موجود، فيقال له لماذا فررت من قولك : يا هِرقْ؛ لئلا يشبه الحروف، ولم تفر من قولك ياحارِ؛ لأنّه على وزنٍ معدومٍ)[3].

وما أجاب به ابن الخبّاز عن حجّة الفرّاء (ت207هـ)، كان مما انفرد به .

ولا يجوز ترخيم المضاف والمضاف إليه ، أمّا عدم ترخيم المضاف فلأنّه معرب والمضاف إليه حال محل التنوين ، وأمّا امتناع ترخيم المضاف إليه فلأنّه معرب ولأنّه غير منادى ، وقد جاء ترخيم المضاف إليه في ضرورة الشعر .

[1] شرح ابن عقيل ، ج2 ،ص: 129

[2] الإنصاف ، ص : 304-305.

[3] التوجيه ، ص: 332.

الفصل الثالث

من باب النّدبة إلى باب القسم

باب الندبة:

الندبة وهي مصدر من ندبتُ ، أندبُ ، ندبًا ، وندبة ، إذا بكيت على الميت وعددت محاسنه .

وعرفها ابن الدّهّان فقال: « النّدبة شيء تختصُّ به النّساء تفجعا على المندوب ، لأنّ من عادة الرّجال الصّبر عند الشّدائد »[1].

وهي نداء المتفجَّع عليه ، أو المتوجَّع منه ، نحو : وازيداه ، واكبداه ، ولا تستعمل من أدوات النداء إلّا (وا) وقد تستعمل (يا) إذا لم يحصل التباس بالنداء ، كقول جرير :

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

ولا يجوز حذف الحرف ، لأنّ النّدبة يمدّ فيها الصّوت لاشتهار المصيبة ، ويلحق في آخر المندوب ألف لمدّ الصّوت في الوصل ، وتُزاد هاء في الوقف .

ولا يكون المندوب إلاّ اسم علم كقولنا : وامحمّداه ، أو الصّفة الغالبة له كقولنا : وامُطعِمَ الضيفاه .

ولا يجوز ندب النّكرة الشّائعة ولا المقصودة ، فلا نقل : وارجلاه ، ولا يجوز ندب المبهم والموصول ، فلا تقل : واهذاه ، وفي هذا خلاف بين النّحويّين : « ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز ندبة النّكرة والأسماء الموصولة ، وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ذلك »[2].

وما اشتهر من صلة الموصول جاز ندبه ، كقول العرب : وامن حفر بئر زمزماه .

قال ابن مالك في ألفيته :

---

[1] شرح الدروس في النحو ابن الدهان ص: 462.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 51 ، ص : 362.

ويُندبُ الموصولُ بالذي اشتهرْ كـ (بئر زمزمٍ) يلي (وامن حفرْ)

وإذا نُدب المضاف تقع المدّة في آخر المضاف إليه ، فتقول : واعبد الملكاه ، وأبا الحسناه.

وإن كان المضاف إليه مُنوّنا ، جاز فيه أربع حالات :

1 – حذف التّنوين لأنّه لاقى ألف النّدبة ،كقولنا : واغلام زيداه .

2 – تحرّك التّنوين بالفتح ، فتقول : واغلام زيدِناه .

3 – تُكسر النّون ، فتقول : واغلام زيدِنِيه .

4 – حذف النّون وقلب الألف ياء ، فتقول : واغلام زيديه .

وألف النّدبة يكون ما قبلها مفتوحا إلاّ في ثلاثة مواضع :

أ – ندبة المضاف إلى ضمير المخاطَبة ، تبقى الكسرة وتُقلب الألف ياء ، فتقول : واغلامكِيه.

ب – ندبة المضاف إلى ضمير المذكّر الغائب ، تثبت الضمّة وتقلب الألف واوا ، فتقول : واغلامهُوه .

ج – ندبة المضاف إلى ضمير المخاطَبين أو الغائبين ، تبقى ضمّة الميم وتقلب الألف واوا ، فتقول : واغلامهُمُوه ، واغلامكُماه ، واغلامهُماه .

يقول سيبويه : « هذا باب تكون ألف النّدبة فيه تابعا لما قبلها ، إن كان مكسورا فهي ياء ، وإن كان مضموما فهي واو ، وإنّما جعلوها تابعة ليُفرّقوا بين المذكّر والمؤنّث وبين الاثنين

والجميع وذلك قولك : واظهرهُوه ، إذا أضفت إلى مذكّر ، وإنّما جعلتها واوا لتفرّق بين المذكّر والمؤنّث إذا قلت : واظهرهَاه .

وتقول واظهرهُمُوه ، وإنّما جعلت الألف واوا لتفرّق بين الاثنين والجميع إذا قلت : واظهرهُماه وإنّما حذفت الحرف الأوّل لأنّه لا ينجزم حرفان ، كما حذفت الألف الأولى من قولك :وامثنَّاه ، وتقول : واغلامَكِيه إذا أضفت الغلام إلى المؤنّث ، وإنّما فعلوا ذلك ليفرّقوا بينها وبين المذكّر إذا قلت : واغلامكَاه ، وإذا ندبت غلام جماعة الإناث تقول : واغلامكُنَّاه ، واغلامهُنَّاه »[1] .

وفي ندبة المضاف إلى ضمير المتكلّم المفرد أقوال منها : واغلاماهُ ، واغلاماه (هذا ضعيف) واغلامِياهُ ، واغلامِيَهْ ، واغلاميهْ .

قال ابن قيس الرقيّات :

تبكيهم دهماءُ مُعْوِلةً وتقول سلمى يا رزِيّتيه

وإن كان المضاف إلى ياء المتكلّم مقصورا أو منقوصا أثبتت الياء ، « فإن جعلت للنّدبة علامة قلت : يا قاضيّاه ، ويا مسلميّاه »[2].

باب إعراب الأفعال وبنائها:

الأفعال منها ما هو مبنيٌّ ومنها ما هو معرب ، فأمّا المبنيُّ فهو الماضي والأمر ، أمّا المضارع فهو مُعرب .

[1] كتاب سيبويه ، ج 2 ، ص : 224.

[2] المقتضب للمبرد ، ج 4 ، ص: 273.

يرى ابن الحاجب « أنّ الماضي ما دلَّ على زمان قبل زمانك مبنيٌّ على الفتح مع غير الضّمير المرفوع المتحرّك والواو » [1].

أمّا ابن السرّاج فيرى أنّ الفعل الماضي مبنيٌّ على حركة ، « فأمّا المبنيُّ على حركة يقصد به الماضي بجميع أبنيته...وإنّما بُني على الحركة لأنّه ضارع الفعل المضارع في بعض المواضع...» [2].

ويرى ابن يعيش أنّ الأصل في الماضي البناء على الفتح « وذلك لأنّ أصل الأفعال كلّها أن تكون ساكنة الآخر ...ويبنى على الضمّ – أي الفعل الماضي – عند اتصاله بواو الجماعة ، فالفتح في الأفعال الماضية هو الأصل والإسكان والضمّ عارض فيها » [3].

والفعل الماضي يسكن إذا اتّصل به ضمير الفاعل ، نحو : ضربتُ ، ويُضمُّ إذا اتّصل به واو الجماعة ، نحو : ضربُوا .

وقد يسكن في ضرورة الشّعر ، كقول كعب بن زهير :

أقولُ مقالاتٍ كما قال عالمٌ بهنَّ ومنْ أشْبهْ أباهُ فما ظلم

ثاني الأفعال المبنيّة هو فعل الأمر ، وهو مبنيٌّ على السّكون لأنّ السّكون هو الأصل في البناء هذا مذهب سيبويه والبصريّين ، وعند الكوفيّين أنّه مُعرَب .

ومن الأفعال المبنيّة كذلك : كلّ فعل اتّصلت به نون جماعة المؤنّث ، نحو : هنَّ فعلْن ، يفعلْن ، أنتنّ خرجتُنَّ ، تخرجْن ، اخرجن .

[1] شرح كافية ابن الحاجب ، ج 4 ، ص: 7.
[2] الأصول في النّحو لابن السّرّاج ، ج 2 ، ص: 145.
[3] شرح المفصّل ، ج 2 ، ص: 6.

وكذلك الفعل الذي لحقته نون التّوكيد سواء الخفيفة، كقولنا: اضربَنْ، يكونَنْ، أو المشدّدة في نحو : ليُسْجنَنَّ ، قال تعالى ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكونَنْ من الصَّاغرين ﴾ [يوسف : 32] .

أمّا المضارع فالأصل فيه الإعراب لأنّه شابه الأسماء من ثلاثة أوجه :

أ – تدخل عليه لام الابتداء : إنّ المؤمن لَيفعلُ الخيرَ .

ب – شيوعه في الحال والاستقبال فأشبه النّكرة .

ج – أنّه على زِنة اسم الفاعل حركة وسكونا .

يقول سيبويه : « اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بُني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيّ على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنّها مرتفعة ، وكينونتها في هذا الموضع ألزمتها الرّفع ، وهي سبب دخول الرّفع فيها »[1].

ومن أمثلة ذلك : يقولُ زيدٌ كذا ، زيدٌ يقولُ كذا ، الْتقيْتُ برجلٍ يحملُ متاعا ، أظنّهُ يقبلُ ذلك .

اختلف النّحويّون في رفع الفعل المضارع ، فالكوفيّون منهم اختلفوا « في رفع الفعل المضارع نحو : يقومُ زيدٌ ، ويذهبُ عمرو ، فذهب الأكثرون إلى أنّه يرتفع لِتعرّيه من العوامل النّاصبة والجازمة ، وذهب الكسائي إلى أنّه يرتفع بالزّائد في أوّله ، وذهب البصريّون إلى أنّه يرتفع لقيّامه مقام الاسم »[2].

وينقسم الفعل إلى قسمين : صحيح ومعتلّ .

[1] الكتاب ، سيبويه ، ج 3 ، ص : 9–10.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 74 ، ص : 550–551.

فالصّحيح يُرفعُ بالضّمّة ويُنصبُ بالفتحة ويُجزمُ بالسّكون ، أمّا المعتلّ وهو ما كان آخره ألفا أو واوا أو ياء كيسعى ويقضي ويدعو ، فتسكن هذه الحروف في الرّفع لامتناع الحركة على الألف ، واستثقالها على الواو والياء ، وفي النّصب تبقى الألف على سكونها (يخشَى – لن يخشى) ، أمّا الياء والواو فتُفتحان (لن يدعُوَ ، لن يقضيَ) ويجوز إسكانها في ضرورة الشّعر قال عامر بن الطّفيل:

وما سوّدتني عامرٌ عن وراثةٍ أبى الله أنْ أسمو بأمٍّ ولا أبِ

وأمّا في حال الجزم فإنّهنّ يُحذفنَ (لمْ يدعُ ، لمْ يقضِ ، لمْ يخشَ) .

أمّا الأفعال الخمسة (تفعلين – تفعلان – تفعلون – يفعلان – يفعلون) فإنّها تُرفع بثبوت النّون وتُنصب وتُجزم بحذفها ، نقول : أنتِ تجتهدين – أنتِ لن تجتهدي – أنتِ لمْ تجتهدي وإذا اتّصل الفعل المضارع بنون النّسوة فإنّه يُبنى على السّكون حملا على الماضي .

باب الحروف الّتي تنصب الفعل:

يُؤيّد ابن الخبّاز ابنَ جنّي في نواصب الفعل وهي أربعة : أنْ – لنْ – كيْ – إذن ، ويشرح معانيها كالآتي :

– **أنْ** تعمل ظاهرة ومضمرة ، وهي مصدرية لأنّها مع فعلها تُؤولُ مصدرا ، نحو : يسُرّني أنْ تنجحَ أي : يسرّني نجاحُك .

– **لنْ** للتّوكيد والنّفي ، قال تعالى ﴿ ولن يخلفَ اللهُ وعدهُ ﴾ [الحجّ : 47].

– **كيْ** معناها التعليل ، قال تعالى ﴿ فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا ﴾ [القصص : 13].

– **إذن** ومعناها الجواب والجزاء ، ولها ثلاثة أحوال :

الأولى : أنْ تقع متقدّمة ويكون بعدها فعل مضارع فتعمل النّصب ، قال الشّاعر :

أُزجُرْ حمارك لا يرتعْ بروضتنا إذنْ يُردَ وقيدُ البعير مكروب

الثّانية : أن تقع متوسّطة ، كقولك : واللهِ إذن لا أفعل .

الثّالثة: أن تقع متأخّرة فلا تعمل، قال تعالى ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ [الأنعام: 56].

وفي معاني هذه الحروف يقول أحمد الهاشمي :

« 1 – أنْ وهي حرف مصدري ونصب واستقبال ، نحو : أريدُ أنْ أزورَ الصّديقَ ...وتُؤولُ مع ما بعدها مصدر .

2 – لنْ : حرف نفي ونصب واستقبال ، نحو : لن يفلحَ الكاذبون .

3 – إذن : حرف جواب وجزاء .

4 – كي : وهي خرف مصدري ونصب واستقبال »[1].

ثمّ يشرح ابن الخبّاز أوجه إضمار (أنْ) ، وبدأ بإضمارها مع الفاء كما يلي :

- في الأمر ، قال أبو النجم :

يا ناقُ سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا

- في النّهي ، قال تعالى ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ [طه : 61].

- في النّفي ، قال تعالى ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [فاطر : 36].

[1] القواعد الأساسيّة للّغة العربيّة ، ص : 337–338.

– في الاستفهام ، قال تعالى ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ [الأعراف : 53] .

– في التّمنّي ، قال تعالى ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النّساء : 73].

– العرْض ، نحو : ألَا تنزلُ فتصيبَ خيرا .

– التّحضيض ، قال تعالى ﴿ (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾ [الماعون : 10].

_ الدّعاء ، نحو قولنا : اللّهمّ ارزقني مالا فأحجَّ به .

وبعد الواو فتنصبُ في كلّ موضع نَصَبتْ فيه الفاء :

– الأمر، قال الشّاعر :

فقلتُ ادعي وأدعوَ إنَّ أندى لِصوت أن يناديَ داعيان

– النّهي ، قال أبو الأسود :

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثلَه عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

– الاستفهام ، قال أبو العتاهيّة :

ألمْ أكُ جارَكم وتكونَ بيني وبينكمُ المودّةُ والإخاءُ

– التّمنّي ، قال تعالى ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنعام : 27].

– العرْض ، نحو : ألا تجلسُ وتُحدّثَنا .

_ الدّعاء ، نحو قولنا : اللّهمّ اغفرْ لي وتُدخلَني الجَنّةَ .

– التّحضيض ، كقولنا : هلاّ تزورُ زيدا وتُكرمَه .

- النّفي ، قال تعالى ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ [آل عمران : 12].

الموضع الثّالث الّذي تُضمر فيه (أن) وهو بعد أو :

قال الشّريف الكوفي : « وأمّا النصب بعدها فعلى ضربين : ضرب ينتصب بحرف ناصب أيّ حرف كان ، نحو قولك : أريد أن تُسافرَ أو تُلاومَ زيدا ... فما بعد أو منصوب بالحرف الناصب المقدّم ، والضرب الثّاني أن تقدّ (أو) بمعنى (إلاّ أن)، نحو قولك : لَألزمَنَّك أو تقضيَني دَيْني ، والتقدير: إلاّ أنْ تقضيَني دَيْني ...والفعل بعدها منصوب بإضمار (أن) ولا يجوز إظهارها »[1].

أمّا اللّام فمذهب البصريّين أنّهُ إذا قلتَ : زرتُك لِتُكرمني ، نصبْتَ بأن مضمرة ، لأنّ هذه اللّام حرف جرّ ، لأنّك تقول : زرتُك لِلإكرام ، وإن كانت جارّة لمْ تعملْ في الفعل ، لأنّ عامل الأسماء لا يعمل في الفعل ، وذهب الكوفيّون إلى أنّها ناصبة بنفسها ، قالوا : لو كانت حرف جرّ لما دخلتْ على الفعل ، ولو كانت قد دخلت على الفعل وهي حرف جرّ لجاز دخول مِن والباء كقولك : عجبتُ مِن تُكرم زيدا .

ولِلّام ثلاثة أوجه :

الوجه الأوّل : جواز إظهار (أنْ) معها ، قال تعالى ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الزّمر : 12] .

الوجه الثّاني : إظهار (أن) معها إذا توسّطت (لا) بينها وبين الفعل ، قال تعالى (﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ [الحديد : 29] .

[1] البيان في شرح اللّمع ، ص : 437.

الوجه الثّالث : وجوب إضمار (أن) في سيّاق النّفي ، قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال : 33].

وبعد حتّى يجب إضمار (أن) ، قال ابن مالك :

وبعد حتّى هكذا إضمارُ أنْ حتمٌ كجُدْ حتّى تسرَّ ذا حزنْ

و حتّى هذه هي حتّى الجارّة ، سواء كانت لانتهاء الغاية ، نحو قوله تعالى ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [البقرة : 214] ، أو التّعليل نحو قوله تعالى ﴿ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا ﴾ [المنافقون : 7] ، أو محتملة لهما كقوله تعالى ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [الحجرات : 9].

بـاب حروف الجزم:

الجزم إعراب يخصُّ الأفعال وغيرها ، وحروف الجزم خمسة وهي : لمْ ، لـمّا ، لا النّاهية ، لام الأمر إنْ الشّرطيّة .

لـمْ : تفيد النّفي ، والفعل بعدها مضارع في معنى الماضي ، تقول : لم يأتِ زيدٌ ، أي في الوقت الّذي مضى فبل وقت التّحدّث .

لــمّا :وهي مركّبة من لم و ما ، وتفيد انتفاء الفعل إلى وقت الحديث ، قال تعالى ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات : 14].

وقال بعضهم « قد تكون لـمّا ظرف زمان وتُضاف إلى الفعل الماضي وفاعله ، نقول : لـمّا سار زيدٌ قصدتك ، تقديره : وقت مسير زيدٍ »[1].

لا : وتفيد النهي ، قال تعالى ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ [القصص : 88].

[1] **البيان في شرح اللّمع ، ص : 442.**

لام الأمر : هي لام ساكنة ويجوز تحريكها ، وحقّها الدخول على فعل الغائب ، قال تعالى ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحجّ : 29] ، وقد أمر بها المتكلّم نفسه كقوله تعالى ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ [العنكبوت : 12].

إنْ : ومعناها الشّرط ، وقد تدخل على الماضي وعلى المضارع ، وهي أصل الجوازم ، تقول : إنْ تذهبْ أذهبْ ، إنْ حضر أحمدُ حضرتُ .

أمّا الأصفهاني فقد جعل حروف الجزم أربعة : لـمْ ولـمّا ولام الأمر ولا النّاهيّة .

بـاب الشّرط وجوابه:

أدوات الشّرط منها ما هيّ حروف ومنها ما هيّ ظروف ومنها غير ظروف .

فأمّا الحروف فأجمع النّحويّون على حرفيّة إنْ وزاد بعضهم إذما .

وأمّا الظّروف فهيّ : متى ، أين ، أنّى ، حيثما ، إذما .

وغير الظّروف هي : مَنْ ، ما ، أيّ ، مهما .

يشرح ابن الخبّاز فائدة وضع أسماء الشّرط ، فمَنْ للعاقل وما لغير العاقل ، وأيّ للعاقل وغيره ، ومهما بمنزلة ما ، وأيْن للأمكنة وكذلك أنّى ، وحيثما ومتى للأزمنة وكذلك إذما .

وعمل هذه الأدوات الجزم ، قال ابن مالك :

« واجزمْ بإنْ ومَنْ وما ومهما أيّ متى أيّان أيْن إذْما

وحيثما أنّى ، وحرفٌ إذما كإنْ ، وباقي الأدوات أسما »[1]

وفيما يلي أمثلة ، تقول :

[1] شرح ابن عقيل ، ج 4 ، ص : 26.

- إنْ تقمْ أقمْ معك ، قال تعالى (﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا ﴾ [الإسراء : 8].

_ مَنْ يخرجْ أخرجْ معه ، قال زهير بن أبي سلمى :

ومَنْ يغتربْ يحسبْ عدوّا صديقه ومَنْ لا يكرمْ نفسه لا يُكرّمِ

_ ما تعملْ أعملْ ، قال تعالى ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة : 272].

_ أيَّهم تكرمْ أكرمْ .

_ مهما تزُرْني أزرْك ، قال زهير :

مهما تكنْ عند امرئ مِن خليقةٍ وإن خالها تخفى على النّاس تعلمِ

_ متى تدْعُني آتِك .

_ أين تسافرْ أسافرْ ، أنشد سيبويه :

صعدةٌ نابتةٌ في حائر أينما تُمِّلْها الريح تملْ

قال تعالى ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [النّساء : 78].

_ أنّى تتّجهْ أتّجهْ .

_ حيثما تتجوّلْ في الجزائر تسترحْ .

_ إذما ، قال الشّاعر :

وإنّك إذما تأتِ ما أنت آمرٌ به تُلفِ مَنْ إيّاه تأمرُ آتِيا

_ أيّان نُؤمنْك تأمنْ غيرنا .

وفيما يخص إعراب الأفعال الواقعة بعد هذه الأدوات « ذهب الكوفيّون إلى أنّ جواب الشّرط مجزوم على الجوار ، واختلف البصريّون ، فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشّرط ، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشّرط وفعل الشّرط يعملان فيه ، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشّرط يعمل في فعل الشّرط وفعل الشّرط يعمل في جواب الشّرط ، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنّه مبنيٌّ على الوقف »[1].

وجواب الشّرط على ثلاثة أضرب :

1 _ الفعل : إن كان فعلا الشّرط مضارعين وجب جزمهما ، وإن كانا ماضيين لا يستبين فيهما الإعراب فهما في محل جزم ، وإن كان فعل الشّرط ماضيا وجوابه مضارعا فالجيّد الجزم

2 _ الفاء : وإنّما جيء بها للمجازاة ، قال تعالى ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ [المائدة : 96]، والتّقدير : فهو ينتقم منه .

وفي هذا الضّرب يقول ابن مالك في ألفيته :

واقرنْ بفا حتْما جوابا لوْ جُعِلْ شرطا لِإنْ أو غيرها لم ينْجعلْ

3 _ إذا : قال تعالى ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الرّوم : 36] ، موضع إذا وما بعدها الجزم .

وإذا أسقطتّ الفاء جاز جزم الفعل ورفعه ، إلاّ في النّفي والنّهي في بعض المواضع ، لا تأتينا تحدّثنا لأنّ التّقدير : إنْ لمْ تأتنا تحدّثْنا ، وهذا محال .

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 84 ، ص : 602.

والنّهي منه ما يصحّ جزم جوابه كقولنا : لا تسبّ زيدا يحببْك ، لأنّ التقدير : إلاّ تسْبُبْه يحببْك ، ومنه ما لا يصحّ جزم جوابه ، فلا تقول : لا تدنُ من الأسد يأكلُك ، بل الصّواب لا تدنُ من الأسد ، إنْ تدنُ منه يأكلْك .

ويجوز رفع الفعل (جواب الشّرط) على ثلاثة أوجه :

1 – القطع ، نحو : لا تذهبْ به تغلبُ عليه ، وفيه معنى التّعليل .

2 – الصّفة ، نحو قوله تعالى ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي ﴾ [مريم : 6و7] ، أي وليا وارثا

3 – الحال ، أنشد سيبويه للأخطل:

كروا إلى حرّتيكم تعمرونها كما تكرُّ إلى أوطانها البقرُ

بـاب التّعجّب:

يمكن تعريف التّعجّب أنّه « حالة قلبيّة منشؤها استعظام فعل ظاهر المزيّة بزيادة فيه خفيَ سببها ، وله سماعا صيغٌ كثيرةٌ ، وأمّا صناعة فله صيغتان : ما أفْعَله ، وافعِلْ به » [1].

أمّا (ما أفعله) ، نحو : ما أحسنَ زيدا ، فإنّه مركّب من (ما ، وأحسنَ ، وزيدا) .

1 – ما « اسم تامّ لا يحتاج إلى صلة وموضعه الرفع بالابتداء ، وهذا مذهب سيبويه » [2].

ما عند سيبويه نكرة غير موصولة ولا موصوفة ، وعند أبي الحسن موصولة ، وهي استفهامية عند الفرّاء .

[1] القواعد الأساسيّة للّغة العربية ، ص : 328.

[2] البيان في شرح اللمع ، ص : 457.

2 – أحسنَ ، وهو فعل ماض عند البصريّين ، وعند الكوفيّين اسم ، وهذا الفعل لا يكون منه مضارع ولا أمر ، لأنّ التّعجّب إنّما يكون من شيء ثابت ، وخذا الفعل فيه ضمير راجع إلى ما وذلك الضّمير مرفوع بأنّه فاعل .

3 – زيدًا ، وهو مفعول به صريح ، ناصبه أحسنَ ، فالمعنى : شيءٌ أحسنَ زيدًا .

إعراب (ما أحسنَ زيدًا) : « (ما) مرفوع بالابتداء ، و(أحسنَ) فعل ماضٍ فاعله ضمير (ما) وذلك هو العائد من خبر (ما) إليها ، و (زيدًا) ينتصب بـ (أحسنَ) انتصاب المفعول به » [1].

وفي دخول كان في الجملة التّعجّبية (ما كان أحسنَ زيدًا) أقوال ثلاثة :

_ القول الأوّل : أنّها ناقصة وهو قول الزّجّاجي وهو قول رديء .

_ القول الثّاني : أنّها تامّة ، وهذا لا يمكن .

_ القول الثّالث : أنّها زائدة ، وهو الجيّد .

أمّا جملة (ما أحسنَ ما كان زيد) ، فما الأولى للتّعجّب والثّانية مصدرية ، والتّقدير : ما أحسنَ كونَ زيدٍ .

الصّيغة الثّانية (أفْعِلْ به) ، نحو قوله تعالى (﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم : 38] ، واختلف النّحويّون في الفعل في هذه الصّيغة ، فذهب جماعة منهم أبو عليّ وأبو الفتح إلى أنّ اللّفظ لفظ الأمر والمعنى معنى الخبر والباء وما عملت فيه موضع رفع لأنّها فاعل الفعل .

وذهب أبو إسحاق الزّجّاج و به قال الزّمخشري من المتأخّرين إلى أنه فعل صريح ، والباء وما عملت فيه في موضع نصب بأنّها مفعول .

[1] شرع اللمع لابن برهان ، ص : 411.

ولا يجوز التّقديم والتّأخير في جملة التّعجّب (ما أفعله) أو (أفْعِلْ به) ، فلا تقول : زيدا ما أحسنَ ، ولا ما زيدا أحسنَ .

وفعل التّعجّب في الأصل ثلاثي مجرّد نقل بالهمزة فتعدّى إلى المفعول به ، والّذي يمتنع بناؤه منه أربعة أنواع :

1 – الفعل الثّلاثي المزيد ، نحو : استغفر – انطلق – تكسّر .

2 – الرّباعي سواء كان مجرّدا أو مزيدا ، نحو : دحرج – اقشعرَّ .

3 – أفعال الألوان كـ (سوِد – احمرَّ – ابيضَّ) .

4 _ أفعال العيوب الظّاهرة كعمِيَ وعوِرَ .

ولإنشاء التّعجّب من هذه الأنواع من الأفعال نبني فعل التّعجّب من فعل ثلاثي ونأتي بالمصدر من الفعل الّذي لا يجوز بناء فعل التّعجّب منه ، وننصبه ، فنقول : ما أسرعَ دحرجتَه ، ما أكثر استغفاره ، أحسِنْ بتواضعه .

وقد أورد ابن طولون ثمانية شروط لصيّاغة فعل التّعجّب وهي :

1 – أن يكون فعلا فلا يُبنى من غير الفعل . 2 – أن يكون فعلا ثلاثيا .

3 – أن يكون متصرّفا فلا يُبنى من (نِعْم وبِئْس) .

4 – أن يكون معناه قابلا للتّفاضل فلا يُبنى من نحو (ذهب) .

5 – أن يكون تامّا فلا يُبنى من نحو (كان) . 6 – أن يكون غير منفيّ .

7 – أن يكون الوصف منه على أفعل فلا يُبنى من نحو (عرج – عور) .

8 – أن لا يكون مبنيّا للمجهول .

بـاب نِعْم وبِئْس:

اختلف النّحويّون في نِعْم وبِئْس أهما اسمان أم فعلان ؟ « فذهب الكوفيّون إلى أن (نِعْم و بِئْس) اسمان مبتدآن ، وذهب البصريّون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان و أليه ذهب عليّ بن حمزة ألكسائي من الكوفيّين » [1].

فأمّا البصريّون فاحتجّوا بدخول تاء التّأنيث عليها ، فنقول : نِعْمتْ وبئستْ ، واحتجّ الكوفيّون بالنّداء ، كقولهم : يا نِعْم المولى ، وبدخول حرف الجرّ عليها كقول حسّان :

ألستُ بنِعْم الجارِ يُؤلفُ بيتَه أخا ثلّةٍ أو مُعدِمَ المال مصرِما

وبما أنّ نِعْم وبِئْس فعلان ، فلا بدّ لهما من فاعل ، وفاعلهما على ثلاثة أقسام :

الأوّل : أن يكون مُحلّى بالألف واللّام ، نحو : نِعْم الرّجلُ زيدٌ .

الثّاني : أن يكون مضافا إلى ما فيه (ال) ، كقوله تعالى ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ [الحجّ : 78].

الثّالث : أن يكون مضمرا مفسّرا بنكرة ، نحو : نِعْم قومًا معشره .

وإذا كان فاعل نِعْم مؤنّثا جاز إلحاق التّاء وحذفها ، تقول : نِعْمتِ المرأةُ فاطمةُ ، ونِعْم المرأةُ فاطمةُ .

وإن أضمرتَ مبنيّا مؤنّثا فلا بدّ من التّاء ، فتقول : نِعْمتْ جاريةٌ زينبُ .

واختلف النّحويّون في جواز إظهار فاعلها مع التّمييز ، فمنعه سيبويه وأكثر أصحابه ، وأجازه المبرّد والفارسيّ في نحو قول الشّاعر جرير بن عطيّة الخطفيّ :

[1] **الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 14 ، ص : 97.**

تزوّد مثل زاد أبيك فينا فنِعْم الزّادُ زادُ أبيك زادا

بـاب حبّذا:

يقول ابن الخبّاز أنّ حبّذا مركّبة من (حَبَّ) واسم الإشارة ذا.

قال ابن مالك : « والحاصل أنّ (حَبَّ) فعل فاعله (ذا) ولا يُؤنّث ولا يُثنّى ، ولا يُجمع لأنّه بمنزلة المثل والأمثال لا تُعيَّرُ » [1].

وفي الإعراب اختلف النّحويّون ، فذهب معظمهم إلى أنّ الفعل منهما (حَبَّ) ، و(ذا) هو الفاعل ، هذا مذهب سيبويه ، قال به ابن خروف ، وقال بعضهم الجميع فعل ، والفاعل ما بعده ، قال به الأخفش وابن درستويه ، وقيل الجميع اسم مبتدأ وما بعده خبره وهو مذهب المبرّد وابن السّرّاج وابن هشام اللّخمي ووافقهم ابن عصفور .

أمّا الواسطي فيرى « أنّ (حبَّ) فعل و(ذا) فاعله ولا يجوز الفصل بين حبَّ وذا لأنّهما قد صارا كالشّيء الواحد »[2] ، ويرى ابن عقيل أنّ حبَّ فعل ماضٍ وذا فاعله .

وتُقال حبّذا في المدح ، أمّا في الذّمّ فنقول (لا حبّذا) .

بـاب عسى:

عسى فعل ماضٍ لا يتصرّف ، والدّليل على فعليّته اتّصال تاء الضّمير به ، قال تعالى ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ [محمّد : 22].

وعسى مثل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، إلاّ أنّ خبر عسى لا يكون إلاّ فعلا مضارعا مقرونا بأن ، قال ابن مالك :

---

1 شرح الكافية الشّافية ، جمال الدّين بن عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : د . عبد المنعم أحمد هريري ، ط 1 ، 1982، مكة المكرّمة ، دار المأمون للتّراث ، ج 2 ، ص : 1117.

2 آراء الواسطي الضّرير ، ص : 91.

ككان كاد وعسى لكنْ ندرْ غيرُ مضارع لهذين خبر

قال تعالى ﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [التّوبة : 102] .

وقد يأتي خبر عسى بغير أن ، كما في قول هدبة بن الخشرم :

عسى الهمّ الّذي أمسيتُ فيه يكونُ وراءه فرجٌ قريبُ

وإذا جعلتَ في عسى ضميرا ثنّيتَ وجمعتَ وأنّثتَ ، فتقول : الزّيدان عسيا أن يقوما ، والزّيدون عسيوا أن يقوموا ، وهند عست أن تقوم ، والهندات عسين أن يقمن .

وإذا لم تجعلْ في عسى ضميرا وحّدتّها في التّثنية والجمع والتّأنيث ، فتقول : الزّيدان عسى أن يقوما ... والهندات عسى أن يقمن .

بـاب كمْ:

كمْ اسم لأنّها تقع مبتدأ ويدخلها الخبر ، وهي على ضربين : استفهامية وخبريّة .

فإذا كانت استفهامية جاء الاسم بعدها نكرة وهو تمييز ، « ويكون مفردا منصوبا وجوبا، نحو : كمْ رجلاً حادثتَ ، إلاّ إذا دخل عليها حرف جرّ فيجوز جرّه بمن مقدّرة ، نحو : بكمْ درهماً – أو درهمٍ – اشتريت هذا الكتاب ؟ » [1].

وإذا كانت خبريّة جُرَّت النّكرة ، كقولنا : كمْ مالٍ جمعتَ ، وإذا فصلت بينها وبين مميّزها نصبته ، قال القطّامي :

كم نالني منهم فضلا على عدم إذْ لا أكادُ من الإقترارِ أحتمل

وفي النّكرة بعد كم قال الأكثرون : إنّها مجرورة بكم لأنّها مضافة إليها ، وقال الخليل : إنّها

[1] القواعد الأساسيّة للّغة العربية ، ص : 241–242.

مجرورة بمن مضمرة ، قال تعالى ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ [الأعراف : 4].

وكم إذا وقعت موضع الرّفع ، نحو : كم رجلا عندك ؟ فكم مبتدأ وعندك خبره ورجلا مفسّر للعدد ، وفي قولنا : كم هكتارا أرضك ؟ يجوز أن تكون كم مبتدأ وأرض خبر ويجوز العكس .

وإذا وقعت في موضع نصب ، نحو : كم ضيفا دعوت ؟ فتنصب كم بدعوت . وأمّا الجرّ فيكون إمّا بحرف جرّ ، نحو : كم إنسانا مررت ؟ فالجارّ والمجرور في محلّ نصب بالفعل الّذي بعده ، ويكون بالإضافة إلى كم ، نحو : ابن كم سنةً أنت ؟ فابن رُفع بالابتداء وكم مجرور بإضافة ابن إليه وسنة ينتصب على التّمييز وأنت خبر .

بـاب معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف:

الاسم من حيث الإعراب قسمان : قسم تلحقه كلّ الحركات الإعرابية مع التّنوين ، وقسم لا يقبل الجرّ والتّنوين وهو ما يُسمّى بالممنوع من الصّرف .

قال الزّمخشري : « والاسم المعرب على نوعين ، نوع يستوفي حركات الإعراب والتّنوين كزيدٍ ورجلٍ ويُسمّى المنصرف ، ونوع يُختَزَلُ عنه الجرّ والتّنوين لشبه الفعل ويُحرَّكُ بالفتح كأحمدَ ومروانَ إلاّ إذا أُضيف أو دخله لم التّعريف ، ويُسمّى غير المنصرف ، واسم المتمكّن يجمعهما وقد يُقال للمنصرف الأمكن » [1].

فالاسم المنصرف ما تقلّب بأنواع الإعراب والتّنوين ، وغير المنصرف ما لم يلحقه الجرّ إلاّ إذا عُرّف أو أُضيف ولا يلحقه التّنوين .

[1] شرح المفصّل في صنعة الإعراب ، ج 1 ، ص : 209.

والأصل في الأسماء الصّرف إلاّ إذا كان هناك مانع ، وفي العربية علل تسع هنّ فروع على أصول إذا اجتمع في الاسم منها علّتان منعتاه من الصّرف ، وقد نظمها ابن الخبّاز في الغرّة المخفيّة في بيتين هما :

موانع ما لم ينصرف هي تسعة ففعلان منها ذو الزّيادة محسوب

ووزن وتأنيث ووصف وعجمة وجمع وتعريف وعدل وتركيب

يشرح ابن الخبّاز هذه العلل التّسعة على التّرتيب الآتي :

الأولى : وزن الفعل ، وهو أن يكون الاسم على وزن الفعل ، نحو : أحمد ، تغلب .

الثّانية : التّعريف ، وما لا ينصرف هو العَلَم ، نحو : فاطمة .

الثّالثة : التّأنيث ، وشرطه أن يكون لازما ويجوز لإسقاط علامته ، نحو : طلحة .

الرّابعة : الألف والنّون ، نحو : عثمان .

الخامسة : الوصف ، نحو : أحمر .

السّادسة : العدل ، أن تريد لفظا وتعدل عنه إلى آخر ، نحو : عُمر ، زُحل ، مثنى ، ثُلاث.

السّابعة : الجمع ، وهو الجمع الّذي ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة ، نحو : مساجد ، مصابيح .

الثّامنة : العُجمة ، أن يكون الاسم من غير كلام العرب ، نحو : إسماعيل .

التّاسعة : التّركيب ، أن يُجعل الاسمان اسما واحدا ، نحو : حضرموت ، بعلبكّ .

ثمّ يفصّل ابن الخبّاز في هذه العلل وهي الأسباب المانعة للصّرف كما يلي :

الأوّل : وزن الفعل ، وقد ذكر له ابن جنّي ستّة أمثلة :

1 – أفعل ، نحو : أيْدع وهو الزّعفران ، أحمر وأصفر ، أحمد مضارع حمدت أو ماضٍ من أحمدت أو أفعل التّفضيل .

2 – يَفعَل ، نحو : يرمَع وهي حجارة ، يلمع وهي صفة بمعنى كذّاب .

3 – تفعَلُ ، نحو : تألب وهو شجر .

4 – فعَّل ، ومن الأسماء الّتي جاءت على هذا الوزن شلّم (اسم لبيت المقدس) .

5 – فُعِل ، ومنه دُئِل اسم دويبة .

6 – انفعل ، نحو : انطلق لو سمّيت به رجلا لقلت هذا انطلق فتقطع الهمزة .

وعند التّصغير بعض الأسماء تصرف وبعضها تمنع من الصّرف ، وهي على أربعة أقسام :

أ – قسم ينصرف مكبّرا ومصغّرا كزيدٍ .

ب – قسم لا ينصرف لا مكبّرا ولا مصغّرا كأحمد .

ج – قسم ينصرف مكبّرا ولا ينصرف مصغّرا كتضارُب فتقول في تصغيره تُضَيرِب .

د – قسم ينصرف مصغّرا ولا ينصرف مكبّرا كعمر المعدول ، تقول في تصغيره عُمَيْرٌ فتصرفه.

الثّاني : التّعريف ، لا يمنع من الصّرف إلاّ المعرّف بالعلمية ، ويمنع مع وزن الفعل كأحمد ، ومع المؤنّث بالتّاء كطلحة ، ومع العدل كعمر ، ومع الألف والنّون كعثمان / ومع العجمة كإبراهيم ومع التّركيب كحضرموت .

الثّالث : التّأنيث ، والمؤنّث نوعان : مؤنّث بعلامة ومؤنّث بغير علامة .

والمؤنّث بالعلامة قسمان : مؤنّث بالألف و مؤنّث بالتّاء .

المؤنّث بالتّاء ، نحو : طلحة وعبلة فهذا لا ينصرف إلاّ إذا نكّرته كقولك : رأيتُ عبلةَ وعبلةً أخرى .

المؤنّث بالألف قسمان : أ – مؤنّث بالألف المقصورة كحبلى وقتلى ، فهذا لا ينصرف في النّكرة . ب – مؤنّث بالألف الممدودة كصحراء وأصدقاء وأنبياء ، فهذا لا ينصرف في النّكرة والتّصغير .

أمّا المؤنّث بغير علامة ، ومنه الثّلاثي ساكن الوسط كهنْد ودعْد وللعرب فيه مذهبان الصّرف والمنع ، قال تعالى ﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا ﴾ [البقرة : 61] وقال ﴿ ادْخُلُوا مِصْرَ ﴾ [يوسف : 99] ، وإن كان متحرّك الوسط نحو سقَر لم ينصرف ، قال تعلى ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾ [المدثر : 26].

وإن حقّرت هند قلت : هُنَيْدةُ ، فلم تنصرف .

والاسم المؤنّث المركّب من أكثر من ثلاثة أحرف ، نحو : سُعاد وزينب لم ينصرف في المعرفة وهو منصرف في النّكرة .

الرّابع : الألف والنّون المضارعان لألفي التّأنيث وفيه نوعان :

الأوّل : ما كان على وزن فعْلان مؤنّثه فعْلى نحو: غضبان وعطشان مؤنّثهما غضْبى وعطشى فهذا لا ينصرف في النّكرة .

الثّاني : ما كان في آخره ألف ونون زائدتان وليس مؤنّثه فعلى ، ومتى كان علما لم ينصرف في النّكرة ، وأمثلة هذا : حمْدان وبكْران في اسمي رجلين ، وحِدْرِجان (قصير) .

الخامس : الوصف ، ومنه ما كان على وزن أفعل وهو ثلاثة أقسام :

1 – أفعل مؤنّثه فعْلاء ، نحو : أحمر حمراء ، فهذا لا ينصرف في النّكرة والتّصغير (أُحَيْمر)، وإن سمّيت به لم ينصرف ، فإن نكّرته بعد التّسمية قال سيبويه لم ينصرف وقال أبو الحسن ينصرف .

2 – أفعل التّفضيل ، نحو : أكرَمُ منك ، فهذا لا ينصرف في النّكرة ، ولم ينصرف منه إلاّ خيْرٌ منك وشرٌّ منك لزوال وزن الفعل .

3 – غيرُ هذين القسمين ، نحو : أرْمَل فهذا ينصرف في النّكرة .

السّادس : العدل ، وهو على ضربين :

1 – أن يكون في المعارف ، نحو : عُمر وزُفر فهذا لا يتصرف لأنّه معرفة معدول عن عامر وزافر .

2 – أن يكون في النّكرة ، وهو نوعان :

الأوّل : الأعداد وهي ستّة (آحاد وموحد وثُناء ومثْنى وثُلاث ورُباع) فهذا لا ينصرف ، قال تعالى ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [فاطر : 1].

الثّاني : آخَر وأُخَر ، فآخَر أفعل التّفضيل من التّأخّر ، فلم ينصرف للوصف ووزن الفعل ، قال تعالى ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ [القصص : 88] ، وأمّا أُخر فهو جمع أُخْرى فلا ينصرف ، قال تعالى (﴿ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [آل عمران : 7].

السّابع : الجمع وهو قسمان :

1 – ماله نظير في الآحاد ، نحو : قَفْزان ينصرف في النّكرة ، فإن سمّيت به لم ينصرف للتّعريف والألف والنّون الزّائدتين ، وقَتْلى لا ينصرف في النّكرة والمعرفة لألف التّأنيث .

2 – ما لا نظير له في الوُحدان ومثاله صيغ منتهى الجموع ، نحو : مساجد ، محاريب فهذا لا ينصرف ، فإذا عُرِّف بالألف واللّام أو أُضيف أو صُغِّر انصرف ، فتقول : مُسَيْجِدٌ كمُنيْبِرٍ ، وما يدخله تاء التّأنيث كزنادقة فإنّه ينصرف .

الثّامن : العُجمة ، ويُقصد بها الأسماء الأعجمية وهي على ضربين :

أ – ما كان نكرة فتكلّمت به العرب وغيّرته ، نحو : ديباج ، فِرِنْد ، إبريسم ، إهليلَج ، إطريفل فهذه كلّها منصرفات في النّكرة ، فإن سمّيت بها مذكّرا انصرف وإن سمّيت به مؤنّثا لم ينصرف

ب – ما كان باقيا على عجمته وهو معرفة ، انصرف إن كان على ثلاثة أحرف ، نحو : نوح ولوط وهود ، وإن كان أكثر من ثلاثة أحرف لم ينصرف ، نحو : إبراهيم وإسماعيل وإسحاق .

التّاسع : التّركيب ، وهو ضمّ اسم إلى اسم من غير إضافة وهو على ضربين :

الأوّل : ما يقتضي بنا الشّطر الأوّل ، نحو : بعلبكّ ، قال امرؤ القيس :

لقد أنكرتني بعْلبكُّ وأهلها ولَابنُ جُريْجٍ في قُرى حمصٍ أنكرا

ونحو : حضْرَموْت ، معدي يكرب .

الثّاني : ما اقتضى تركيبه بناء شطريه ، وهو نوعان :

1 – ما ثانيه صوت : سيبويه ، عمرويه ، درستويه ، فإن كان معرفة لم يُنوّن وإن كان نكرة نُوِّن .

2 – ما ليس ثانيه صوتا ، وهو قسمان :

- عدد : من أحد عشر إلى تسعة عشر .

- ألفاظ جاءت فضلة ، ك : بيت بيت ، صباح مساء ، بين بين ، شغر بغر .

بـاب العدد:

يبدأ ابن الخبّاز بذكر الأسماء الموضوعة للعدد وهي اثنا عشر اسما : الواحد والاثنان والثّلاثة والأربعة والخمسة والستّة والسّبعة والثّمانية والتّسعة والعشرة والمائة والألف .

وإنّما جيء بهذه الأسماء مقرونة بالمعدودات للدّلالة على المقدار .

ذكر أسماء الأعداد:

_ الواحد ، يُستعمل على وجهين : اسم نحو العدد واحد ، وصفة نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [النّساء : 171] ، ونقول في مؤنّثه واحدة ، قال تعالى ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء : 92].

_ الاثنان والاثنتان والثّنتان صيغ موضوعة للتّثنية ، قال تعالى ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[النّحل : 51] .

_ أمّا أسماء الأعداد من الثّلاثة إلى العشرة فإنّها تُؤنّث مع المذكّر وتُذكّر مع المؤنّث ، كقولنا : ثلاثة رجالٍ وأربعُ نسوةٍ ، وفي التّنزيل ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾[الحاقّة : 7] .

وفي شين العشرة تحريك بالفتح مع المذكّر ، نحو : عشَرة رجالٍ ، وتسكينها مع المؤنّث ، نحو : عشْرُ ليالٍ .

أمّا « ألفاظ العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر فتُبنى على الفتح إلاّ اثني عشر فإنّ عشر مبنيّ والاثنان معرب »[1].

وأحد عشر مبنيّ على فتح الجزأين وهو للمذكّر ، قال تعالى ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف : 4] ، وفي تأنيثه نقول إحدى عشرة .

أمّا اثنا عشر فهو مع المذكّر ، قال تعالى ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [المائدة : 12] ، ومع المؤنّث نقول : اثنتا عشرة في حالة الرّفع ، قال تعالى ﴿ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة : 60] ، واثنتي عشرة في حالة النّصب والجرّ ، قال تعالى ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ [الأعراف : 160] .

وأمّا ثلاثة عشر إلى تسعة عشر ، فشطرها الأوّل يُذكّر مع المؤنّث ويُؤنّث مع المذكّر ، أمّا العشرة فتذكّ مع المذكّر وتؤنّث مع المؤنّث ، نقول : حصرَ أربعةَ عشَرَ طالبا وتسع عشْرة طالبة .

ومن العشرة اشتقّت ألفاظ العقود وهي : عشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستّون وسبعون وثمانون وتسعون ، فهي تعرب إعراب جمع المذكّر السّالم ، فنقول : عندي أربعون دينارا ، اشتريت قلما بثلاثين دينارا .

فهذه الألفاظ – العقود – تبقى على حالة واحدة مع المذكّر والمؤنّث ومميّزها يكون مفردا .

وإن زدتّ على العشرين وما بعدها جرى مجراه ، فتقول ، إحدى وثلاثون جارية ، واثنان وأربعون عبدا ، وفي التّنزيل ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص : 23] .

[1] البيان في شرح اللّمع ، ص : 540.

قال عنترة :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سودا كخافية الغراب الأسحم

فإذا تجاوزت التّسعة والتّسعين صارت المئة وأصلها ميئة فحذفت اللّام فصار وزنها فِعة ، وهي مضافة لمميّزها وهو مفرد ، نحو : مئة غلامٍ و مئة جاريةٍ .

وبعد المائتين تأتي بالثّلاثة إلى التّسعة مضافة إلى المئة فتقول : ثلاث مئة ، أربع مئة ... تسع مئة ، وقد يأتي في الشّعر ثلاث مئين ، أنشد الميداني :

ثلاث مئين قد مضين كواملا وها أنا هذا أرتجي مرّ أربع

وبعد تسع مئة وتسعة وتسعين يأتي الألف وحكمه الإضافة إلى المفرد ، فتقول : ألفُ رجلٍ وألف امرأةٍ ، وتُثنّي فتقول : ألفان وألفين ، وتضاف إلى المميّز ويُعرب إعراب المثنّى ، ومن ثلاثة إلى عشرة يُجمع الألف على آلاف ، قال تعالى﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ ﴾ [آل عمران : 124] وقال أيضا ﴿ بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ [آل عمران : 125] وفي تعريف العدد اختلاف بين المركّب والمعطوف والمضاف ، فالمركّب من أحد عشر إلى تسعة عشر يُعرّف منه الاسم الأوّل فقط ، فتقول : الأحد عشر رجلا ، والخمسة عشر دينارا وإن كان معطوفا تعرّف الاسمين فتقول : الإحدى والعشرون امرأة ، وإن كان مضافا تعرّف الآخر وهو المضاف إليه ، قال الفرزدق :

مازال مُذ عقدت يداه إزاره وسما فأدرك خمسة الأشبار

وإن تراخى المضاف إليه عُرّف ، في نحو : خمس مئة الألف ، أربع مئة ألف الرّجل ، خمس مئة ألف دينار الرّجل ، ثلاث مئة ألف دينا غلام الأمير .

بـاب الجمع:

المقصود بالجمع هذا هو جمع التّكسير .

الأسماء قسمان مجرّدة ومزيدة ، فأبنية المزيدة كثيرة أمّا المجرّد وهي الأصول فهي ثلاثة أقسام: ثلاثية ورباعية وخماسية .

الثّلاثية : وهي عشرة أبنية تكون أسماء وصفات ، وهي :

_ فَعْل نحو : كَعْب وهو اسم ، وصعْب وهي صفة – فَعَل نحو : جمل اسم ، وبطل صفة – فَعِل نحو : كبِد اسم والصّفة حذِر – فَعُل نحو: عضُد ويقُض – فِعْل كحِمْل وخِلْق – فِعَل كضِلَع والصّفة زِيَم (متفرق) – فِعِل نحو إبِل و بِلِز (ضخم) – فُعْل كقُفْل وحُلْو – فُعَل نحو رُبَع وخُتع – فُعُل كعُنُق وطُلُق صفة لفرس .

الرّباعية : خمسة أبنية تكون أسماء وصفات :

1 – فَعْلَل نحو : ثعلب ، والصّفة سلهب (طويل) .

2 – فِعْلِل نحو: ضفدِع ، والصّفة حِضرِم (كثيرة الماء) .

3 – فُعْلُل نحو : بُرْثُن (مخلب الأسد) ، والصّفة جُرشُع (العظيم من الإبل) .

4 – فِعْلَل نحو : قِلفَع (الطّين اليابس) ، هِجرع(الأحمق) .

5 – فِعَلّ نحو : فِطَحْل (زمن في عهد نوح) ، حِنَجْر صفة .

الخماسية : أربعة أبنية تكون أسماء وصفات :

1 – فَعَلَّل نحو: سفرجل ، والصّفة سمردل (القويّ السّريع) .

2 – فُعَلِّل نحو : قُزَعْمِل (القصير الضّخم من الإبل) ، والصّفة خُبَعْثِن (غليظ شديد).

3 – فِعْللّ نحو : إصطبل وجِردَحْل (ضخم) .

4 – فَعْلَلِل نحو: قهبلس (الضّخمة من النّساء) ، جحمرش (العجوز الكبيرة) .

ثمّ يفصّل ابن الخبّاز هذه الأقسام كلّها كالآتي :

ـ إذا كان الاسم على وزن فَعْل صحيح العين جُمِع في القلّة على أفعل نحو : كعب أكعب ، كلب أكلب ، وفي الكثرة هو على ثلاثة أقسام : فِعال نحو كلاب وكباش ، فعول نحو عصور، فعول وفِعال كنسور ونِسار ، وفروخ وفراخ ، وقد جُمع منه على أفعال نحو : فرخ وأفراخ وفرد وأفراد ، وإن كان معتل العين جمع في القلّة على أفعال نحو : لوح ألواح وبيت أبيات .

وإذا كسّرت المعتلّ العين (عين واو) جاء على فعال نحو ك ثوب ثيّاب ، أمّا ما كانت عينه ياء جاء تكسيره على فعول نحو : عين عيون ، وإن كان الاسم على وزن فعل صفة جمع بالواو والنّون : صعْبون ، وقد يجمع على فِعال : صِعاب .

ـ وزن فَعَل ، إذا كان اسما جمع على أفعال نحو : طلل أطلال ، وقد جاء في القلّة على أفعُل نحو زمن أزمُن ، قال ذو الرّمّة :

أمنزلَتَي ميَّ سلام عليكما هل الأزمُن اللّائي مضين رواجِعُ

فإذا جُمع جمْع الكثرة كان على وزن فعول وفِعال كأسد أسود وجبل جِبال ، وجاء منه في القلّة على فِعْلة نحو : أخ إخوة ، وإن كان صفة جمع بالواو والنّون نحو : حسنين ، وعلى فِعال نحو : حِسان ، وعلى أفعال : أبطال .

ـ وزن فَعِل إن كان اسما اطّرد جمعه على أفعال نحو : كتف أكتاف وكبد أكباد ، وإن كان صفة جمع بالواو والنّون للعاقل نحو : حذِر حذِرون ، قال تعالى ﴿ وإنّا لَجميعٌ حذِرون ﴾ [الشّعراء : 56] .

ـ وزن فَعُل ، ويجمع في القلّة على أفعال نحو : عضُد أعضاد ، وجمع على فِعال نحو : رِجال وهو للقليل والكثير ، وإن كان صفة للعاقل جمع بالواو والنّون نحو : يقُظُون ، وجاء على أفعال ، قال تعالى ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف : 18] .

ـ وزن فِعل ، وقد اطّرد في جمع اسمه على أفعال نحو : حِمل أحمال ، بئر آبار ، وفي القلّة على أفعُل نحو : رجل أرجُل ، وأكثر ما يجيء في الكثرة على فِعال وفُعول نحو : ذئاب ولصوص ، وإن كان صفة للعاقل جمع بالواو والنّون نحو : حِلفون ، وقيل : أجلاف .

ـ وزن فِعَل ، وقد جمع اسمه على أفعال نحو : عنب أعناب ، وإن كان صفة لم يجُزْ فيه الكسر نحو : مكان سوى .

ـ وزن فِعِل ، وهو قليل في الأسماء والصّفات ، ففي الاسم نحو : إبل آبال ، والصّفة نحو : امرأة بِلِز ونساء بلزات .

ـ وزن فُعْل ، وقد اطّرد جمع اسمه على أفعال نحو : قفل أقفال وبرج أبراج ، وفي الكثرة على فِعال وفعول نحو : خُفّ خفاف وبرج بروج ، قال تعالى ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ [البروج : 1] ، وإن كان صفة جمع بالواو والنّون للعاقل نحو : حُلوُون .

ـ وزن فُعَل ، جمع منه في القليل على أفعال نحو : رُبَع أرباع ، وفي الكثرة على فعلان نحو : جُرذ جرذان ، وقد جاء منه اسمان على فِعال : ربع رباع ورطب رطاب ، أمّا الصّفة فتجمع بالواو والنّون للعاقل نحو : خُتع ختعين وسُكع سكعين .

ـ وزن فُعُل ، وقد جمع اسمه على أفعال نحو : أذن آذان وعنق أعناق ، أمّا الصّفة فقالوا : شلل شللون ، وقالوا : جُنُب للواحد والجمع .

ثمّ يشرح ابن الخبّاز جمع الأسماء الرّباعية الّتي ثالثها حرف مدّ ، كالآتي :

1 – وزن فِعال ، وقد جمع على أفعلة نحو : فراش أفرِشة ، ولم يأتِ في الكثير إلاّ على فُعُل : كتاب كُتُب ، أمّا الصّفة فجمعت على فُعُل : ناقة كِناز نوق كُنُز ، وعلى فعال نحو : ناقة هِجان نوق هِجان .

2 – وزن فَعال نحو : زمان فيجمع على أفعِلة : أزمِنة ، وقضاء أقضيّة ، وتجمع صفته على فُعُل نحو : نُوار نُوُرٌ وعَوان عونٌ .

3 – فُعال ، جمع اسمه على أفعلة في القليل نحو : غراب أغربة وحوار أحورة ، وفي الكثرة على فعلان وهو كثير نحو : غلام غلمان ، أمّا الصّفة فتجمع على فُعلة وفِعال وفعلاء نحو : شُجعة وكِرام وكُرماء

4 – وزن فعيل نحو : جريب فيجمع في القلّة على أفعلة فنقول : أجربة ، ورغيف أرغفة ، وفي الكثرة على فُعُل نحو : كُتُب وقُضُب ، وعلى فِعلان نحو : ظِلمان ، وفُعلان كرُغفان ، قضبان ، كثبان ، وجمعت الصّفة على فِعال نحو : طويل طِوال ، وعلى فعلاء : فقيه فقهاء ، وعلى أفعلة وأفعِلاء : أحِبّة وأحِبّاء .

5 – فَعول ، جمع قليله على أفعلة نحو : عمود أعمدة ، وكثيره على فُعُل نحو : عمود عُمُد ، وعلى فِعلان كخروف خِرفان ، وقالوا في الصّفة : عدوّ أعداء ، وعجوز عُجُز وعجائز .

وأمّا فاعل فإن كان اسم جمع على فواعل نحو : كاهل كواهل ، وقارب قوارب ، وإن كان صفة جمع على فُعّل وفُعّال نحو : رُكّع وسُجّد وزوّار ، وعلى فَعَلَة نحو : بررة و فجرة ،

وعل فُعَلة نحو : قُضاة وبُناة ، وفعال نحو : راعٍ رِعاء ، وفُعلان نحو : راكب رُكبان ، وفُعلاء كشاعر شُعراء ، وإن كان العَلم رباعيا جمع على فعالِل سواء كان اسما أو صفة نحو : عقرب عقارب ، ودرهم دراهم ، وجوهر جواهر .

وإن كان خماسيا حذف الحرف الخامس (يحذف ما كان من حروف الزّيادة) نحو : سفرجل سفارج ، وإذا كانت الحروف ليست من حروف الزّيادة يحذف الحرف الخامس نحو : قُزعمل قزاعم ، جحمرش جحامر .

وفي نحو ك حنبطى وسرندى نقول في الجمع : حنابط وسراند ، وفي نحو : مغتسل نقول : مغاسل ، أمّا ’ذا كان صفة فنقول : مغتسلون ومغتسلات ، وفي نحو : عيسجور نقول : عساجر .

وفي جمع الاسم المؤنّث بالتّاء الّذي على وزن فَعْلة يجمع بالألف والتّاء مع فتح العين إن كان اسما : جفنة جفَنات ، أمّا إذا كان صفة فتبقى عينه ساكنة : صعْبة صعْبات ، وإن كانت عينه ياء أو واوا لم تحرّك في الجمع كجوْزات وبيْضات ،أو كانت حرفا مدغما كسلّة سلاّت .

وإن كان الاسم على وزن فَعْلة جمع في القلّة بالألف والتّاء بالضمّ والإسكان والفتح لعينه، فتقول في نحو : غرفة (غرْفات وغرُفات وغرَفات) ، قال تعالى ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ ﴾ [سبأ : 37] ، و لك أن تجمعه على فُعل فتقول : غُرَف في جمع غرفة ، وظُلل في جمع ظُلّة وإن كان على وزن فِعلة جمعته على فعِلات وفعَلات وفعْلات نحو: كسرة تجمع على كسِرات وكسَرات وكسْرات .

وقد جاءت أسماء مجموعة مبنيّة على غير واحدها المستعمل في الكلام ، ومنها : ليلة وجمعها ليالٍ ، وشبَهٌ جمعه أشباه إلاّ أنّه شُذّ جمعه على مَشابِه ، وحاجة قياس جمعه حِيَج

إلاّ أنهم جمعوه على حوائج ، وذكَر جمعوه على مَذاكير وقياس جمعه ذكور وذُكران ، قال تعالى ﴿ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا ﴾ [الشّورى : 49و50] وسدٌّ قالوا في جمعه : أسِدّة .

وإن سمّيت بالصّفة نحو : سعيد ، قلت في جمع القلّة : أسعدة وفي جمع الكثرة سُعُد قياسا على أرغفة ورُغُف ، فإن سمّيت بنحو مساجد قلت في التّذكير : مساجدون ، وفي التّأنيث : مساجدات ، وإن سمّيت مذكّرا باسم فيه تاء التّأنيث لم تجمعه إلاّ بالألف والتّاء نحو: طلحة جمعه طلحات .

بـاب القسم:

القسم اسم للمصدر الّذي هو الإقسام وليس بمصدر ، والقسم ضرب من الخبر لأنّه جملة من فعل وفاعل ، نحو : أُقسمُ باللهِ ، أو من مبتدإٍ وخبر ، نحو ، عليَّ عهدُ اللهِ ، وغايته توكيد الجملة المحلوف عنها .

ولا يكون الحلف إلاّ بالله ، رُوِي عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال ((لا تحلفوا بآبائكم وأمّهاتكم ولا تحلفوا بالله إلاّ وأنتم صادقون)) [صحيح النسائي : باب الإيمان] .

وفعل القسم فعل غير متعدٍّ بنفسه ولذلك يتعدّى بحرف الجرّ (حرف القسم) إلى الاسم المقسَم به ، وحروف القسم ثلاثة : الباء والواو والتّاء .

الباء هي الأصل ، « وتنفرد بثلاثة أشياء :

1 _ الدّخول على المضمر .

2 _ أنّ الفعل إذا ظهر لم يتّصلْ به غير الباء ، نحو : أحلف باللهِ ، ولا تقل : أحلف واللهِ .

3 _ أنّها تختصّ بالطلب ، تقول : باللهِ قمْ ، ولا تقل ، واللهِ قم » [1] .

والواو بدل من الباء ، ولا تدخل إلاّ على المظهر ، وقد كثر القسم بالواو في القرآن الكريم نحو قوله تعالى ﴿ وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [العصر : 1و2] .

والتّاء بدل من الواو ، ولا تدخل إلاّ على اسم الجلالة ، نحو قوله تعالى ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ [الأنبياء : 57] .

وقد يُحذف جرف القسم ، ويُنصب الاسم المحلوف به ، نحو : اللهَ لأفعلنَّ ، والتّقدير ، أحلف باللهِ ، وبعض العرب يجرُّ اسم الجلالة وحده بعد حذف الحرف ، فيقول : اللهِ لأفعلنّ، ولا يُجيز البصريّون جرَّ غيره ، فلا يقولون : أبيك لأقومنَّ ، وأجازه الكوفيّون . ويُعوِّضُ حرفَ الجرّ المحذوف في القسم ثلاثة أشياء :

_ الأوّل : " ها " ، قالوا : إي ها الله ذا ، وهو مشتمل على القسم وجوابه ، كأنّهم قالوا: إي ها الله للأمرُ ذا ، والتّقدير : إي واللهِ للأمرُ هذا .

_ الثّاني : ألف الاستفهام ، كقولهم : أللهِ لتفعلنَّ ، جرّت الاسم لأنّها صارت عوضا من الباء .

_ الثّالث : قطع ألف الوصل ، ولا يكون ذلك إلاّ مع فاء العطف ، فيقال : أفألله لتبيعنَّ ، فالألف الّتي تلت الفاء هي عوض من الباء المحذوفة .

وقدِ استُعمِلَ حرفان آخران وهما اللّام ومِنْ ، فقالوا : للهِ لأفعلنَّ ، ومعناه الاختصاص ، أي : أختصُّ بيميني اللهَ ولا أحلف بغيره .

أمّا " من " فلا تدخل إلاّ على ربّي ، قالوا : مِن ربّي إنّك لأشرُّ .

1 شرح الدّروس في النّحو ، أبو سعيد بن المبارك بن الدّهّان ، تحقيق : د إبراهيم الإدكاوي ، السعودية ، جامعة المنوفية ، 1991 ، ص : 403.

ولابدّ لجملة القسم من جواب ، ويربط بينهما حروف أربعة وهي : إنّ واللّام وما ولا .

1 – إنّ ولا تدخل إلاّ على المبتدإ والخبر ، وقد جاء في التّنزيل ﴿ وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [العصر : 1و2] .

2 – اللّام ، تدخل على الجملة الاسمية والفعلية ، تقول :واللهِ لمحمّدٌ أفضلُ من خالدٍ ، وفي التّنزيل: ﴿ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ [يوسف : 32].

3 – لا ، إن دخلت على الجملة الاسمية كرّرت ، نحو : واللهِ لا زيدٌ فيها ولا عمرو ، وإن دخلت على الجملة الفعلية صيَّرت الفعل في معنى المستقبل ، قال تعالى ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف : 85] ، أي : لا تفتأُ .

4 – ما وتدخل على الفعل الماضي فتقرّبه من الحال ، وعلى المضارع فتخلّصه للحال، تقول: واللهِ ما قام زيدٌ ، ووالهِ ما يقومُ زيدٌ .

وجملة القسم عند العرب مكوّنة من المبتدإ والخبر وهي مُنزَّلة منزلة الفعل والفاعل ، قالوا : لَعمرُكَ لَأفعلنَّ ، أيمُنُ اللهِ لأذهبنَّ ، فعمرك مرتفع بالابتداء وخبره محذوف تقديره : لعمرك ما أقسم به .

واختلف النّحويّون في " أيمن " : « ذهب الكوفيّون إلى أنّ قولهم في القسم " أيمن الله " جمع يمين وذهب البصريّون إلى أنّه ليس جمع يمين ، وأنّه اسم مفرد مشتقّ من اليُمْن »[1] .

وفي أيمن عشر لغات : أيمُن ووزنها أفعُل ، إيمُن ووزنها إفعُل ، أيْمُ الله ووزنها أفعُ الله ، إيمُ الله ووزنها إفعُ الله ، أمُ الله ووزنها أ عُ الله ، إمُ الله ووزنها إعُ الله ، مُنُ الله ووزنها عُلُ الله ، مِنُ الله ووزنها عِلُ الله مُ الله ووزنها عُ الله ، مِ الله ووزنها عِ الله .

[1] **الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 59 ، ص : 404.**

الفصل الرابع

من باب الوصول والصلة إلى الإمالة

باب الصلة والموصول :

حدّ الموصول لابد له في تمامه اسما من جملة يشفع بها، والجملة تسمى صلة لأنها وصلته أو وصلت به، ويسمى ما لحقته موصولا، لأنه وصل بها، والموصول ضربين: أسماء وحروف، وكون الاسم موصولا بعيدا عن القياس، لأنّ حقه أن يقوم بنفسه ولا يحتاج إلى غيره، وكون الحرف موصولا مناسب لحاله، لأنه دال على معنى غيره.

فمن الأسماء: الذي، والألف واللام فيها زائدتان غير معرفتين؛ لأنّ من وما الموصولتين معرفتان وليس فهما الألف واللاّم، فان ثنيته قلت اللذان في الرفع واللذين في الجر والنصب، وهو معرب في التثنية لابد لها من الحرف، وهو يفيد الإعراب، وفي التّنزيل:﴿**وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ** ﴾[النساء:16] جعلوا التشديد عوضا من ياء الذي المحذوفة، وتحذف نونه للضرورة الشعرية. و إن جمعته قلت الّذين على كل حال.

ومنها التي، نقول في تثنيتها: اللّتان واللّتين، وفي جمعها اللاّتي واللاّت، واللاّئي واللاّئي، وقال أبو علي في الحجة: أنّ وزن اللاتي واللائي فاعل، تقول في جمعهم: اللّواتي واللّوائي، وأما اللاّؤون واللائين فهما بمعنى الذين .

والذي والتي وتثنيتهما يكونان للعاقل وغير العاقل، والذين لا يكون إلا لغير العاقل، وكذلك اللاّؤون واللاّئين، وجمع التي يكون للعلم.

ومنها: من: وهي مختصة للعلم، مفردة اللفظ في الأفراد والتثنية، والجمع، وإما ما فهي مختصة بغير ذوي العلم، و أما أي: فتكون لذوي العلم وغيرهم بمنزلة التي والذي، وأكثر استعمالها مضافة؛ لان معناها يقتضي الإضافة لأنّها جزء من كل، ولا يجوز حذف ما تضاف إليه.

وأما الألف واللام: فلا تخلو من تدخل على اسم أو على صفة، فان دخلت على اسم فهي

لتعريف الجنس أو العهد، وان دخلت على صفة من اسم فاعل أو اسم مفعول أو الصفة المشبهة باسم الفاعل كالضارب والمضروب فهي اسم بمعنى الذي وأبو عثمان والمازني يذهب إلى أنّها حرف[1]، وحجته أنها لو كانت اسما بمعنى الذي لم يقدم ما في حيزها عليها، وقد جاء التقديم في قوله تعالى: ﴿ **وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ**﴾[يوسف:20].وابن السّراج[2] يذهب إلى أنها اسم بمعنى الذي والتي ولا تلحقها تثنية ولا جمع ولا تأنيث، وإنّما يلحق هذا الصفة كقوله تعالى:﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي**﴾[النور:20]، والدّليل على أنّها اسم عودة الضّمير إليها كقولنا: الضارب أباه زيدٌ.

ولا يجوز إفراد الموصول عن الصلة، فلا تقول جاءني الذي، ومررت بمن، حتى تأتي بالصلة، والذي يوصل بالموصول ستة أشياء: الفعل والفاعل مثل: جاءني الذي قام أبوه، والمبتدأ والخبر مثل: مررت بمن أبوه أمير، والشرط وجوابه مثل: الذي إن تكرمه يكرمك عبد الله، والظرف مثل: الذي خلفك زيد، والجار والمجرور كقولك: الذي لك درهم ، والقسم وجوابه كقولنا: الذي حلفت لا أزوره زيد.

ولا يجوز تقديم الصلة عن الموصول وذلك لعلتين: إحداهما: أن الصلة مبنية للموصول، وذكر المبيَّن قبل المبيِّن لا فائدة منه، والثانية : أن معنى الموصول لا يفهم إلا بصلة، ومحلها من الموصول محل الراء بجعفر ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول، ولا يجوز أن تعمل الصلة في الموصول لأنها تمامه.

ولا تكون الصلة إلاّ جملة خبرية، يقول ابن جني: تحتمل الصدق والكذب،[3]ولا تكون إلاّ خبرية لأنّ التخصيص والإيضاح لا يحصل بغير الخبر إلاّ خبرية لان التخصيص والإيضاح لا يحصل بغير الخبر. ولا يجوز حذف العائد من الصلة، لأنّه هو الذي ربطها بالموصول،

[1] الارتشاف ، أبو حيان ، ص:137.
[2] الأصول ، لابن السراج ، ص: 186.
[3] اللّمع ، ص: 124.

فحذفه يقطع ما بينها وبينه. يقول ابن الخبّاز[1] : « واعلم أن الموصول والصلة بمنزلة الاسم المفرد »، والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الصلة لا موضع لها من الإعراب ، والثاني أنّه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول ولا تقديمها عليه . والثالث : أنّه لا يجوز حذف الموصول وبقاء الصلة، ولا حذف الصلة وبقاء الموصول.

والحال والاستثناء بمنزلة التوابع تقول: جاءني الذي قصده أخوك راكبا يوم الجمعة ماشيا، فالذي موصول، وقصده أخوك فعل وفاعل ، وهو صلته ، والهاء عائدة عليه ، وراكبا حال من الهاء، ويوم الجمعة متعلق براكبا، وماشيا حال من الذي، ولا يجوز الفصل بماش بين الذي وغيره، من هذه الكلم ولا بين كل كلمتين منها إلى يوم الجمعة، ويجوز تقديم ماش على الذي، لأن الذي وصلته كزيد فكأنك قلت: جاءني ماشيا زيد .

أمّا الحروف الموصولة فهي ثلاثة: ما وأن الخفيفة و أنّ الثقيلة، فأما أنّ الثقيلة فقد سبق ذكرها في بابها وهي واسمها وخبرها في موضع مصدر يحكم عليه برفع أو نصب أو جر، تقول: سرّني انك قائم ، أي: سرّني قيامك ، ومن أحكامها أنّها إذا كانت مرفوعة بالابتداء لم يجز تقديمها، تقول حقّ انك ذاهب ، ولا تقول انك ذاهب حقٌّ.

وأمّا ما فهي حرف مصدريٌّ، يوصل بالفعل الماضي والمضارع، تقول : عجبت ممّا قعدت، وسرّني ما تقوم، قال تعالى: ﴿ **لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا** ﴾[القصص:25]، أي أجر سَقيِكَ، واختلف فيها، فمذهب سيبويه[2] إنّها حرف، واحتج بان الضمير لا يعود إليها من صلتها، وذهب أبو الحسن[3] إلى إنّها اسم ، جاءت بمعنى الحدث كما يجيء الذي بمعناه ،

[1] توجيه اللمع ، ص:503.

[2] الكتاب لسيبويه ، ص:367 ، ص:410.

[3] نص على مذهبه المبرد في المقتضب 200/3

كقولنا : عجبت من القيام الذي يوم الجمعة ، والعائد عنده محذوف ، فإذا قلت عجبت ممّا قعدت ، فتقديره عنده :ممّا قعدته ، أي من القعود الذي قعدته.
وأما أن الخفيفة: فهي حرف مصدري بالاتفاق، وتوصل بالفعل الماضي والمضارع ، تقول : عجبت من أن قمت ، وسرّني أن تجلس، فإذا دخلت على المضارع أخلصته للاستقبال، والكثير الشائع فيها نصبه.
يقول ابن الخباز: « واعلم أن المصدر قسمان: مالا يكون في معنى أن وفعله، وما يكون في معناهما ».[1]

فالأول: هو الذي بنصبه فعله ، ويذكر معه لأحد الأشياء الثلاثة التي ذكرت في باب المفعول المطلق، وذلك نحو: ضربت ضربا، فهذا ونحوه لا يعمل، لان كون يحمل عاملا أن يقدر بان والفعل ، وهذا لا يصح تقديره بهما، فلا يجوز أن تقول : ضربت أن اضرب.

والثاني : ما كان في معنى أن والفعل، وذلك ما كان معمولا لغير فعله ، فهو يصح تقديره بان والفعل، ويعمل عمل الفعل في رفع الفاعل ونصب المفعول، ويجري مجرى الفعل المشتق منه ، متعديا كان أو غير متعد، فينصب المفعول والمفعولين والثلاثة، والمصدر والظرفين، والمفعول له والمفعول معه والحال والمستثنى.

وإنّما عمل المصدر لأنه أشبه الفعل؛ حيث شاركه في الحروف وذل على الزمان وصح أن يقدر به.

[1] توجيه اللمع ، ص:517.

باب النونين:

وهما اثنتان خفيفة وثقيلة، يقول ابن جني:(وهما خفيفة و ثقيلة، والثقيلة أشدّ توكيدا من الخفيفة)،[1]فالثقيلة مشدّدة بمنزلة نونين، والخفيفة نون واحدة ساكنة لأنه لا حاجة لحركتها، فالثّقيلة مبنية على الحركة لالتقاء الساكنين، ومفتوحة لأنها والفعل كلمة واحدة، فاختير لها الفتح للطول، وهي أشدّ توكيدا من الخفيفة لأنّ لفظها أكثر من لفظ الخفيفة .

ولا يخلو الفعل الذي يدخلان عليه من أن يكون مضارعا أو امرأ ، ولا يدخلان على الماضي لأنه الفعل قد وقع، والمقصود منهما توكيد ما يقع، فان كان مضارعا فلا يجوز أن يكون حالا، وان كان مستقبلا دخلتا عليه ، ولهما مواضع يدخلان على الفعل معهما، فنجدها كثيرا في القسم، لأنّ الأصل في مجيئهما التوكيد، وفي التنزيل:﴿ ليسجننّ وليكوناً من الصّاغرين﴾[يوسف: 32]، وقال الأعشى:

ولا تسخرنّ من بائس ذي ضرورة ولا تحسبنّ المال للمرء مخلدا.

و لا تقربنّ جارة إنّ سِرَّها عليكَ حرام فانكحنَ أو تأبّدا. [2]

قال ابن الخباز: وتدخلان في الاستفهام ، وأنشد:

هل ترجعنّ ليال قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا [3]

وقال: إنها تدخل في النفي، ويجوز دخولها على المنفي بلا ولن. وتقول في توكيد فعل الاثنين: لا تضربانّ زيداً، حذفت نون الرفع لأنّ الفعل صار مبنيا وتقول في توكيد الجمع: لا تذهبُنَّ معه.

[1] اللمع ، ص: 132..

[2] ديوان الأعشى ، ص:137.

[3] البيت لابن المعتز ، مغني اللبيب ، ص:84.

باب النّسب:

النّسب معناه عن النحويين : « إضافة الشيء إلى غيره من جهة المعنى بإلحاق ياء مشدّدة مكسور ما قبلها آخر المضاف إليه »[1] ، وعند ابن الخباز النّسب و النّسبة بمعنى واحد ، وسيبويه[2] يسّميه باب الإضافة ، ويستوي في ذلك الآباء والأمهات والبلدان والأحياء والصناعات تقول : زيديّ وفاطميّ ودمشقيّ وتميميّ ونحويّ .

وإنما افتقر إلى علامة ، لأنه معنى حادث في الاسم فلابد له من علامة كالتثنية والجمع والثاني ، وكانت العلامة من حروف اللين ، لأنها الجديرة بالزيادة ، وكانت الياء أولى ، لأنهم لو زادوا الألف لالتبس بالمقصود، ولو زادوا الواو لثقلت عليهم، وإنما شدّدوا الياء؛ لأنهم لو خففوها لحذفت لالتقاء الساكنين فزالت علامة النسب، وإنما كسروا ما قبلها ليدلّوا على شدّة امتزاج الاسم بالعلامة.

فإن نسبت إلى فعل ثلاثي مكسور العين أبدلت كسرته فتحة[3]، فقلت في نمر: نمريٌّ، فان تجاوز الاسم ثلاثة أحرف، وقبل آخره كسرة فهو قسمان: ساكن الثاني ومتحرك، فالأول نحو تَغلِب والمغرِب، فهذا فيه مذهبان: احدهما: تبقي الكسرة فتقول: تغلِبيٌّ ومغرِبيٌّ، والثاني: ومنهم من يفتح[4] فيقول: مغرَبيٌّ وتغلَبيٌّ.

والمتحرك الثاني نحو: عُلَبِط و هُدَبِد، تقول في النسب إليه: عُلبِطيٌّ و هُدبِديٌّ فتبقي الكسرة.

[1] المفصل ، للزمخشري ، ص:104.
[2] الكتاب ، سيبويه ، ص:69.
[3] لكتاب ، سيبويه، ا ص: 38.
[4] المصدر نفسه، ص:17.

فإن نسبت إلى المقصور فلا يخلو من أن تكون ألفه ثالثة أو رابعة أو فوق ذلك فان كانت ثالثة : أثبتت، وقلبت واوا سواء أكانت من بنات الياء أو من بنات الياء أو من بنات الواو تقول في فتى: فتويٌّ.

باب التصغير :

وهو اسم يصاغ لتصغير حجم الشيء أو لتقليل كميته أو لبيان قرب زمنه أو لتحقيرها يقول ابن الخباز :التصغير والتحقير بمعنى واحد، وهو من خصائص الأسماء، لان تصغير الأسماء بمنزلة وصفه بالصغر ، فقولنا: ثويبٌ بمنزلة ثوب صغير وله ثلاث معاني[1]: تحقير عظيم كثويب، وتقليل كثير كدُريهمات، وهو مختص بالجموع، وتقريب بعيد[2] وهو مختص بالظروف، كقولك: جئتك قبيل الشهر.

والتصغير يحدث في الاسم تغييرات ، فالاسم المصغر لزمته ثلاثة أشياء: ضمّ أوله وفتح ثانيه و زيادة ياء ثالثة[3].

للتصغير أوزان خاصة به تسمى الأوزان التصغيرية وهي: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل. وهي تنتج من ضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ساكنة (في الثلاثي) وكسر ما بعد الياء(في الرباعي) فإن كان ما قبل الآخر حرف مد قلب ياءً: فتقول في تصغير: " كَلْب" " كُلَيْب". وفي تصغير: " جَعْفَر" جُعَيْفِرٍ" وفي تصغير "مصباح"و"عصفور" و"قنديل": مُصَيْبيح، وعُصَيْفِير وقُنَيديل.

وهذه الأوزان خاصة بباب التصغير كما قلنا، ومثّل لها الخليل بن أحمد بفَلْس ودِرْهَم ودينار، وهي النقود التي كان عليها معاملات الناس، فيقال في تصغيرها: فُلَيْس ودُرَيْهم

[1] التعريف بفن الصرف ، ص:8-9.

[2]، الكتاب ، سيبويه ، ص:135.

[3] المفصل للزمخشري، ، ص:99.

ودُنَيْنِير.

وهذه الأوزان قد تختلف مع الأوزان الصرفية التي عرفناها من قبل: فمثلاً: أُحَمْيمْد" وزنها التصغير في: فُعَيعِل ووزنها التصريفي: أُفَيْعِل. وأغراض التصغير:

1-تقليل حجم المصغر :كما في قولنا :" بجوار بلدتنا جُبَيْل أحمر" و" بها نُهَيْر يروي مزارعها". وكما تقول" غرست بجانب شجرة الكافور شُجَيْرة ورد"." وعلى الغُصَيْن عُصَيْفِير يغرِّد".

2- تحقير شأن المصغر: كقولك:" دعك من هذا الشُويعر فهو لا يحسن الكلام" و "إنه صُوينع غير متمكن من صنعته".

3- الدلالة على قرب الزمان، كقولك: تعود الطيور إلى أعشاشها قُبَيْل الغروب" و" ووعظنا الإمام بُعَيْدَ الصلاةَ "و" استيقظت قُبَيْل الشروق".

4- الدلالة على قرب المكان: كقولك : " قُرَيْبَ بيتنا مسجد" و"بُعَيْدَ منزلنا صندوق للبريد"و"مشيت بالأمس فُوَيْق الميل".

5-تعظيم المصغر وتهويل أمره، كقولك:" يالها من دُوَيهْية أصابت القوم".

6- تمليح المصغر، كقولك: يا صُوَيْحبي متى تزوروني؟" و" ما أحبك إلى قلبي يا بُنَيَّ!" وفي الحديث الشريف قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم عن عائشة رضي الله تعالى عنها:" خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء".

تصغير ما زاد على أربعة أحرف:

إذا كان الاسم ثلاثياً أو رباعياً فلا يحذف منه شيء من حروفه عند تصغّر، سواء أكان فيه حرف زائد أم كان كله أصولاً، فأفضل، ومسجد، وجوهر، وما شابهها تصغير دون حذف شيء منها. فيقال: أُفيضل ومُسيجد وجُويهر.

أما الخماسي وما زاد عليه، فإنه عند تصغيره، يكتفي فيه بأربعة أحرف فقط، ويحذف ما عداها ، فتقول في تصغير: سفرجل وعندليب وجحمرش: سُفَيْرِج، وعُنَيْدِل ، وجُحَيْمر، إلا إذا كان الاسم خماسياً، وقبل أخره حرف مد، فإنه يبقى عند التصغير، إن كان ياءً، ويقلب باءً أن كان ألفاً أو واواً، كما سبق أن عرفنا ذلك في تصغير مثل قنديل ومصباح وعصفور على : قُنَيْدِيل ومُصَيْبيح وعَصَيْفِير.

استثناءات من القاعدة:

عرفنا من قبل أنه إن زاد الاسم على ثلاثة أحرف كسر ما بعد ياء التصغير فيه، كما عرفنا أيضاً أنه إن زاد الاسم على أربعة أحرف حذف الزائد عند تصغيره، ولكن هناك أشياء تستثنى من كل قاعدة من هاتين القاعدتين :

1- ما يعامل معاملة الثلاثي:يعامل الاسم معاملة الثلاثي في عدم كسر ما بعد ياء التصغير فيه فيما يلي:

أ- إذا كان الاسم مختوماً بإحدى علامات التأنيث: التاء والألف المقصورة والألف الممدودة، فيقال في تصغير: شجرة ووردة وحبلى وحمراء: شُجَيْرة ووُرَيْدة وحُبَيْلى وحُمَيْراء.
ب- إذا كان الاسم مجموعاً جمع قلة على وزن (أَفعال) مثل: أجمال وأفراس وأصحاب ؛ إذ تصغر على : أُجَيْمال وأُفَيْراس وأُصَيْحاب.

جـ- إذا كان الاسم مختوماً بألف ونون زائدتين، مثل : عثمان ونعمان وحمدان وسلمان، فتصغيرها: عُثيمان ونُعيمان وحُميدان وسُليمان، ويشترط مثل هذا الاسم ألا يكون جمعه على فعالين ، مثل: سِرْحان وسُلطان، فيكسر ما بعد الياء فيهما، فيقال: سُرَيْحِين وسُلَيْطين، لأن جمعها: سَرَاحِين وسلاطين.

2- ما يعامل معاملة الرّباعي:

يعامل الاسم معاملة الرباعي، فلا يحذف منه شيء عند التصغير، في الحالات التالية:
أ- إذا كان مختوماً بتاء التأنيث أو الألف الممدودة، مثل: مدرسة وحنظلة وخنفساء وقرفصاء، تصغّر على: مُدَيْرِسة وحُنَيْظِلة وخُنَيْفِساء وقُرَيْفِصاء.

ب-إذا كان مختوماً بعلامة تثنية أو جمع تذكير أو جمع تأنيث فتقول في " شاعران: و"كاتبون" و" كاتبات" عند التصغير: شويعران وكويتبون وكويتبات.

جـ- إذا كان مختوماً بياء النسب، مثل: عبيقري وسميهري في تصغير عبقريّ وسمهريّ.
د- إذا كان مختوماً بألف ونون زائدتين، مثل : زُعيفران وصُويلجان في تصغير : زعفران وصولجان.
هـ- إذا كان مركباً مزجياً ، مثل : بُعيلبلك في تصغير بعلبك.

تصغير ما ثانية حرف لين:

ينقسم ما ثانية حرف لين عند تصغيره إلى ثلاثة أقسام نفصل القول فيها فيما يلي:
1- قسم يبقى فيه حرف اللين كما هو: وهو ما كان ثانيه حرف لين أصلياً، مثل : سّيف وبيت وثوب وعُود، فيقال في تصغيره: سُيَيف ؛ بُيَيْت وثُوَيْب وعُوَيْد.

2- قسم يرد فيه اللين إلى أصله: وهو ما كان ثانيه حرف لين منقلباً عن حرف لين آخر، مثل قيمة وقُويمة، وحِيلة وحُوَيلْة، وميزان ومُويزِين، وميعاد ومُويعيد، وباب وبُويب، وتاج وتُويج، وغار وغوير، ومال ومُويل، ومُوقن ومييقن، ومُوسر، ومُييسر، ومُونع ومُيينيع.
3- قسم يقلب فيه اللين واواً: وهو ثلاثة أشياء:

أ- إذا كان حرف اللين منقلباً عن همزة، مثل : "آدم" الذي أصله "أَأْدَم" فيصغر على أُوَيْدِم.

ب- إذا كان حرف اللين زائداً، مثل ضارب وضويرب، وسالم وسويلم.

ج- إذا كان حرف اللين مجهول الأصل، مثل عاج وعُويج، وصاب وصُويب، وزان وزوين.

تصغير المؤنث الخالي العلامة:

إذا صغر الاسم المؤنث الخالي من علامة التأنيث، تلحقه تاء التأنيث، إن كان ثلاثياً أصلاً، أو حالاً، أو مآلا، فمثال ما هو ثلاثي في الأصل كلمة :"يد" إذ أصلها : "يدي" فتصغر على: "يُدَيَّة" ومثال ما هو ثلاثي حالاً: دار، وسِنّ، وأُذُن، وعَيْن، ونار، ورِجْل، وهِنْد، ودَعْد، وأَرْض، فتصغّر على : دويرة ، وسنينة، وأذينة، وعيينة، ورجيلة، وهُنيدة، ودعيدة، وأربضية، ومثال ما هو ثلاثي مآلا تصغير مثل : حُبْلى تصغير ترخيم، وسيأتى، ومثل الثلاثي الرباعي المؤنث الذي فيه مد قبل لامه المعتلة: سماء وسُمَيَّة.

تصغير ما حذف أحد أصوله :

لا يخلو ما حذف أحد أصوله من أن يكون ما تبقى منه على ثلاثة أحرف، أو أقل، ولكل من الأمرين حكم على النحو التالي:

1- إذا كان الباقي على ثلاثة أحرف، لا يرد المحذوف مثل تصغير : قُلْ وبعْ وكُلْ وخُذ المسمى بها على : قُوَيل وبُبيع وأُكيل وأخَيْذ، ومثل تصغير "يد" على "يديَّة" كما سبق.

تصغير الجموع:

لا تصغر الجموع على لفظها دائماً، ولكنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

1- جموع التكسير للقلة: " يصغَّر على لفظها، مثل أطعمة وأُطيعِمة، وأرجل وأُرَيجْل، وأفراس وأُفَراس، وفِتْية وفُتَيَّة.

2- جموع التكسير للكثرة: يصغر المفرد منها، ثم يجمع المصغر بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل، أو بالألف والتاء، إن كان لمؤنث أو لمذكر غير عاقل، مثل رُكبان، ورويكبون، وجعافر،

وجُعَيفِرون، وغلمان وغليِّمون، صُناع وصوينعون، وشواعر وشويعرات، وجبال وجبيلات، وكتب وكتيِّبات، وغُرف وغريفات.

3- جمع المذكر السالم والمؤنث السالم: ويصغران على لفظهما، مثل: مسمعون ومُسيمعون وكاتبون وكويتبون،ومسلمات ومسيلمات وجفنات وجفينات.تصغير الترخيم:

هناك نوع آخر من التصغير يختلف عن السابق يسمى "تصغير الترخيم" وطريقته أن تعمد إلى الاسم ذي الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها، ثم تصغر الأصول الباقية، فلا يصح في مثال "جعفر" لأنه لا زيادة فيه، ولا في مثل "متدحرج" لأن زيادته غير صالحة للبقاء. وله صيغتان: فُعَيْل وفُعيْعل، فالأول : كحُمَيْد في : حامد وأحمد ومحمّد وحُمَيد وحَمْدان وحَمْدون. والثاني: كقريطس وعصيفر في تصغير قِرطاس وعصفور.

باب ألفات القطع وألفات الوصل:

الألفات على ضربين على ما ذكر فقوله : همزة القطع ما تقطع اللفظ بها ما قبلها عما بعدها .

وذلك قولك: إبل وفي الفعل: أكرم. فإنك تقول: هذه إبل فلان فتقطع اللفظ بها ولا تسقطها كما تقول في ألف الوصل وذلك أنك تقول: يا زيد اضرب عمرا فإنك تصل ما قبلها بما بعدها وتحذفها استغناء عنها.

وكل همزة وقعت في أول كلمة فهي همزة قطع إلا ما أستثنيه لك وذلك نحو قولك : أخذ وأخذ وأكرم ، وأكرم. فإن هذه كلها ألفات القطع.

وأما همزة الوصل ، فإنك تدخل في الكلم الثلاث : الاسم والفعل والحرف فدخولها في الأسماء في موضعين : اسم غير مصدر واسم مصدر. فأما التي من غير المصادر فعشرة وهي : ابن ، وابنة ، وامرؤ ، وامرأة ، واثنان ، واثنتان واسم واست وابنم وأيمن. فالعشرة التي

ذكرها تنصرف إلى قوله : إلا ما أستثنيه لك لأن الهمزة في هذه الأسماء كلها وقعت أولا. ثم هذه كلها همزة الوصل فهذا هو المستثنى.

وقوله : ابن أصله : بنو لأن جمعه : بنون فهذا يدل على أن أصله : بنو لكن حذفوا الواو للاستثقال. فلما حذفوا الواو سكنوا الباء فلما سكّنوها أدخلوا عليها همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن لأنه لا يمكن النطق بما هو ساكن وجمعه: بنون وأصله: بنوون. ولكنهم حذفوا الواو التي هي للجمع وعلامة له.

واسم أصله: سمو فحذفوا الواو. فلما حذفوه بقي الاسم على حرفين فأسكنوا السين ثم أتوا بألف الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن فقالوا: اسم.

فيجوز أن يقال: إن أصله: سمو لأن جمعه يأتي على (أفعال) وهو: أسماء، وأفعال: جمع: فعل، كجبل، وأجبال، وأسد، وآساد. فكذلك أيضا لما أتى جمعه على (أفعال).

وذلك غير صحيح لأن (أفعالا) يكون جمعا للأبنية الثلاثية كلها إلا (فعلا) بسكون العين فإن جمعه يأتي على (أفعل). على أن جموع الثلاثي كلها تتداخل. فيجوز أن يكون أصله (فعلا) ثم يأتي جمعه على: (أفعال) هذا كما تقول في: الزمن وذلك لأن جمعه يأتي على (أزمن) مع أن القياس يقتضي أن يكون جمع (فعل) (أفعالا) ثم إنه يأتي جمعه على هذا. فكذلك أيضا هاهنا وجب أن يكون بهذه المثابة لأن جموع الثلاثي تتداخل والدليل على أن أصله : سمو (قول الشاعر) :

قد وردت على طريق تعلمه باسم الذي في كلّ صورة سمة.[1]

وأصله: سموه، ولكنه حذفت الواو للمعنى الذي ذكرناه.

[1] **الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص:16.**

وأما : اثنتان ، واثنان فأصلهما : ثنوان وثنوتان لأن أصله : ثنو أو : ثني. فالمحذوف هو الياء أو الواو على اختلاف النحاة ولكنهم لما حذفوا الياء قالوا : ثنتان وهذا لا واحد له لأنّ واحده من غير لفظه ، وهو : واحد. وكذلك جمع القلة إلى العشرة لا واحد له من لفظه وهو : أثناء.

وأمّا است ، فإن أصله : سته بدليل قوله : أستاه وستيه ولكنهم حذفوا الهاء كما حذفوا الواو ، لأن بين الهاء وبين حروف المد واللين مشابهة لأنها من مخرج واحد فلما حذفوا الهاء بقي الاسم على حرفين فأسكنوا الأول وأدخلوا عليه ألف الوصل فقالوا : است والدليل على أن بين الهاء وبين حروف المد واللين مشابهة هو : أنهم أبدلوا الهاء من الألف في قولهم : هرقت وأرقت وأبدلوا الألف من الهاء وهو في قولهم : ماء وذلك لأن أصله : ماه بدليل قولهم : مويهة ، وأمواه.

وابنم : الميم زائدة وهو : ابن [1]. وقالوا : سه في : أست وأصله : سته فحذفوا التاء والدليل عليه قولهم : أستاه وستيه وقال عليه الصلاة و السّلام : (العينان وكاء السّه) [2].

وأما أيمن فإن الألف ألف الوصل بدليل أنها تسقط كما (في قول الشاعر) :

فقال فريق الحي ، لما نشدتهم : نعم. وفريق: ليمن الله ، ما ندري

وأما امرؤ ، فأصله : مرء. فأسكنوا الميم على غير قياس كما أسكنوا السين من : اسم والباء من : ابن وادخلوا عليه ألف الوصل فإذا أدخلوا ألف الوصل أتبعوا الراء الهمزة. فقالوا: امرؤ وامرءا ، وامرئ فحركة الراء تبع لحركة الهمزة.

[1] شرح الشافية ،ج2 ، ص:250–252.

[2] سنن أبي داود ، ج1 ، ص:90.

وأما أسماء المصادر فهو كل مصدر ماضيه متجاوز لأربعة أحرف في أوله همزة وهو مثل : استخراج واصفرار.

وأما دخولها في الأفعال ففي موضعين : أحدهما : الماضي إذا تجاوز عدّته أربعة أحرف وفي أوله همزة فتلك همزة الوصل. وذلك : استخرج وانطلق.

والآخر: مثال الأمر المواجه من كل فعل انفتح فيه حرف المضارعة ويسكّن ما بعده وهو قولك في الأمر : اضرب لأنه من: ضرب يضرب. وقد حذفوا همزة الوصل مع فاء الفعل في ثلاثة مواضع في الأمر المواجه : وهو قوله : خذ، كل، مر. والأصل : أؤخذ أؤكل أؤمر. إلا أنهم حذفوها ، تخفيفا وقد ورد في القرآن: أؤمر وهو قوله تعالى: ﴿**وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ**﴾[طه:132]. وأما دخولها الحرف فهو في موضع واحد وهو لام التعريف نحو : الغلام والجارية.

وهمزة الوصل إذا وقع الاستغناء عنها بغيرها حذفت. وإذا وجدت همزة الاستفهام فتقول في الاستفهام : أبن زيد هذا؟ ومعناه : أإبن زيد هذا؟ ولكن لما وقعت الغنية عن همزة الوصل بهمزة الاستفهام حذفتها فقلت: أبن زيد؟ فإن كانت الهمزة مع لام التعريف لم تحذفها مع همزة الاستفهام لئلاّ يلتبس الخبر بالاستفهام تقول: آ الرجل قال ذلك ؟ آ الغلام خرج ؟.

وهذا لأن الأصل فيه: ألف الوصل. ثم إنهم أدخلوا عليه الهمزة للاستفهام ولم يمكن حذف همزة الوصل فأدخلوا عليها مدة. لأن أصله : آ الرّجل؟ فزادوا عليها المدة ولم يحذفوا ألف الوصل لئلا يشتبه الخبر بالاستفهام. وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: 59] وتقول في القسم : آلله ، لأذهبنّ فلم تحذفها لأنها صارت عوضا عن واو القسم. فلم تحذف التي للوصل ، لأنها عوض عن الواو ولا التي للاستفهام لأنها لا يفهم منها معنى الاستفهام بعد حذفها.

وتقول في النداء : يا ألله اغفر لي لأن الألف واللام هناك بدل من همزة (إله). وهمزة الوصل أبدا مكسورة نحو : اضرب واجرح ، و ابن واستخرج و امرؤ. إلا أن ينضمّ ثالثها ضما لازما فتضم هي وهو أن يكون للإتباع فتقول : اخرج فتضم الهمزة إتباعا لضمة الراء. وقال :

اغزي يا جارية وإنما ضمت الهمزة ، لأن أصل : أغزي : أغزوي فضمّت الهمزة إتباعا لضمة الزاي على ما ذكر.

باب الاستفهام:

الاستفهام هو طلب العلم بشيء لم يكن قبل، أو طلب الفهم عند ابن الخباز وحقيقته استعلام المجهول، يقول ابن جنّي : ويستفهم بأسماء غير ظروف وبظروف، وبحروف. فالأسماء: (من) و (ما) و (أيّ).

أولا: (من) وهي على أربعة أقسام :

(الأول): أن يكون موصولا فتقول: من عندك ظريف بمعنى: الذي وإذا كان كذلك فإنه إنما يكون مبنيا لأن الصلة مع الموصولات بمنزلة شيء واحد فكان (من) بعض الاسم وبعض الاسم لا يستحق الإعراب على ما سبق بيانه في مواضع.

(الثاني): وهو أن يكون استفهاما. فتقول: من عندك؟ وإذا كان استفهاما فإنه إنما يكون مبنيا لتضمنه معنى همزة الاستفهام لأنك إذا قلت: من عندك؟ فمعناه: أزيد أم عمرو وما يكون متضمنا لمعنى الحرف فإنه يبنى.

(الثالث): وهو أن يكون بمعنى الشرط والجزاء. تقول: من تضرب أضرب وإنما يكون مبنيا هاهنا لأنه تضمن معنى الحرف وهو (إن) لأنه هو حرف الشرط والجزاء.

(الرابع): وهو أن يكون موصوفا وعليه قول (الشاعر) :

مدرك أو محارب لا ينام لا افتخار إلا لمن لا يضام [1]

فمن جرّ قوله: مدرك فهو إنما جره لأنه صفة لقوله: لمن أي: لرجل مدرك.

[1] **ديوان المتنبي ، 92/4.**

وأما (ما) فإنه يأتي على ثمانية أقسام: أربعة منها أسماء وأربعة حروف فأما كونه اسما ففي أربعة مواضع:

(الأول): أن يكون موصولا.

(الثاني): أن يكون موصوفا كما قال الله تعالى:﴿**هذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ** ﴾[ق:23]. ف (عتيد) صفة لقوله (ما). ومعناه: هذا شيء لدي عتيد. ولا يجوز أن يقال: إنّ (ما) هنا ، موصولة. إذ لو كانت موصولة، لكان من الواجب أن يقال: هذا ما لدي العتيد. فلما كان (عتيد) دون العتيد ، علمنا بهذا ، أن (ما) موصوفة في هذا الموضع.

(الثالث): أن يكون بمعنى الشرط. قال الله تعالى: ﴿وَما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[البقرة:197]،فهو اسم.

والدليل على أنه اسم، هو أن الضمير يعود إليه من قوله: يعلمه.

(الرابع): وهو (ما) التعجب. نحو: ما أحسن زيدًا!

وأما إذا كان حرفا، ففي أربعة مواضع، منها (ما) الكافة: وهو قولك: إنما، وكأنما.

(الثاني): وهو (ما) المصدرية.

(الثالث): وهو (ما) الصلة الزائدة. وهو قوله تعالى:﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ**﴾[آل عمران:159] وإنما سميت صلة؛ لأن الكلام يوصل بها.

(الرابع): وهو (ما) التي للنفي. ترفع الاسم، وتنصب الخبر: فتقول: ما زيد قائما. لأنها حرف بمنزلة: هل، وبل.

و من: إنما تكون للعقلاء، ولا تكون لغير العقلاء. وما: إنما يكون لغير العقلاء.

فإن قلت: قال الله تعالى: ﴿**وَالسَّماءِ وَما بَناها**﴾ [الشمس:5]، أقسم الله سبحانه وتعالى بذاته، ب (ما) وهو تعالى عالم. فعلم بهذا أن (ما) تستعمل للعقلاء. لكن ليس كذلك، وذلك لأن (ما) هناك، المصدرية. فالتقدير: والسماء وبنائها.

و قال الله تعالى: ﴿**فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساء**﴾ [النساء:3] ، ومعلوم أن النّسوان من جملة العقلاء.و ليس كذلك أيضا، وذلك لأن (ما) هناك، صفة للعقلاء. و (ما) يكون صفة للعقلاء. فالتقدير : فانكحوا المحلّلة من النساء.

وأما (أيّ) فقد تقدم شرحه في باب الموصول.

والظّروف: متى، وأين، وكيف، وأنّى، وأيّان، وأيّ حين.

(متى): ظرف زمان. ويكون خبرا عن الحدث، ولا يكون خبرا عن الجثة.

تقول: متى انطلاقك؟. ولا يجوز: متى زيد؟. فإن قلت: متى زيد قائم، وعلقت (متى) بقائم؛ جاز. ولو قلت: متى زيد قائما؛ لم يجز أن تنصب: قائما، على الحال؛ بخلاف (أين) لأن (متى) زمان، فلا يكون زيد مبتدأ، و (متى) خبره. كما يكون (أين) خبر زيد. وقولهم: متى أنت وبلادك؛ إنما جاز لأن المعنى: متى عهدك ببلادك؟. فعهدك: حدث محذوف. فلمّا حذف المضاف انفصل المتصل، فصار (الكاف) (أنت) كقوله تعالى: ﴿**فَنِعِمَّا هِيَ**﴾[البقرة:271]؛ أي فنعما إبداؤها. فحذف الإبداء، فانفصل فصار (ها) (هي). فكذا. هاهنا. وقوله تعالى :﴿وَيَقُولُونَ مَتى هُوَ﴾ [الاسراء51:]، فتقديره: متى البعث؟. ف (هو) كناية عن البعث.

و (أين) ظرف، سؤال عن المكان. و (كيف) ظرف. سؤال عن الحال.

و (أيّ حين) حين: ظرف. وأيّ: اسم، ولكن ، لما أضيف إلى الظرف، اكتسى منه الظرفية.

باب ما يدخل على الكلام فلا يغيّره:

وهو كل ما دخل على الاسم، والفعل جميعا. وذلك نحو: إنمّا وكأنّما ولكنّما وليتما ولعلّما.

و أن هذه الحروف، قبل إدخال (ما) عليها، خصّ عملها بالأسماء، فنصبت الأسماء، ورفعت الأخبار. وبعد إدخال (ما) عليها، صارت مكفوفة عن العمل. لأن (ما) الكافة، كفتها عن

عملها، حتى إنها لم تعمل في شيء. فكان دخولها في الأسماء، كدخولها في الأفعال. وإنما احتاجوا إلى إدخال (ما) الكافة ، على هذه الحروف ؛ وذلك : أنّ (إنّ) للتوكيد ، وكذلك أخواتها ، لكل واحد منها معنى بعينه .

فالعرب احتاجوا إلى التوكيد في الأفعال ، كما احتاجوا إلى التوكيد في الأسماء. فلم يمكنهم إدخال (إنّ) في الأفعال ، فأدخلوا عليها (ما) الكافة. حتى كفت (إنّ) وأخواتها عن العمل ، وصارت مشتركة بين الأسماء ، والأفعال ، والحروف .

و(ما) الكافة، تدخل الأسماء، فتكفها عن العمل. وتدخل الأفعال، أيضا، فتكفها عن عملها. وتدخل الحروف كذلك .

أما دخولها الأسماء، فنحو قولك: بعد ما خرج زيد، وبعد ما زيد خارج. وقبلما ضرب زيد، وقبلما زيد ضارب. ف (بعد) الذي هو الاسم، كان جارا، وكان يجر ما بعده؛ فيقال: بعد خروج زيد. و لما دخل (ما) عليها كفه عن الجر، وكان ما بعده جملة مركبة من مبتدأ، وخبر، وفعل، وفاعل. فالمبتدأ، والخبر قول الشاعر:

أفنان رأسك كالثّغام المخلس[1] أعلاقة ، أمّ الوليد ، بعد ما .

وأما دخولها الأفعال، فنحو قولك: قلما يقوم زيد، وقلما يخرج زيد. ف (قلّ) فعل. وقوله: يقوم: فعل. والفعل لا يدخل على الفعل، إلا أنه لما دخله (ما) كفته عن امتناع دخوله في الأفعال، حتى لما اتّصلت: دخلت الأفعال، فقيل: قلما يقوم زيد. ولو لا وجود (ما) لما جاز دخول (قل) على (يقوم).

[1] ، لهدبة بن خشرم ، في ديوانه ، ص :76.

وأما دخول الحروف، فنحو دخولها في (إنّ) و (لعلّ) وغير ذلك. وهذه الأشياء التي تدخل على الكلام، فلا تغيره، كثير. منها ما ذكرناه في (لعل) ومنها (إذ) و (إذا) و (هل) والهمزة .

باب الحكاية:

الحكاية هي: « إيراد اللّفظ المسموع على هيئة من غير تغيير او إيراد صفته ».[1]وهي عند ابن الخبّاز قوله : « هي عند صاحب الكشّاف ، الحكاية: أن تجيء بالقول على استبقاء صورته الأولى ».[2]

ووقعت الحكاية في كلام العرب بعد ثلاثة أشياء : مَنْ ، وأي ، وفعل القول وتصاريفه .

فإذا قيل : جاء زيدٌ ، قلت : مَن زيدٌ ؟ وإن قيل ك رأيت زيدًا ، قلت : من زيدًا ؟

وفي أيّ ، إن قيل : جاء رجلٌ ، قلت : أيُّ رجلٍ ؟ فإن قيل : لقيت رجلاً ، قلت : أيَّ رجلٍ ؟ وكذلك تكسر في حالة الجر .

وأمّا مسائل القول في الحكاية فحاصلها أنّ الجملة تحكى بعده ولا تتغير ، كقولك قال زيدٌ : عمرو منطلقٌ .

باب الخطاب:

يرى ابن الخبّاز أنّ الخطاب والمخاطبة مصدران فيقول: «واعلم أنّ الخطاب معنى لابدّ له من حرف، وله حرفان"التّاء والكاف"»[3]، إذا خاطبت إنسانا فاجعل أول الكلمة للمذكور

[1] أسرار العربية، أبي البركات عبد الرّحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح فخر صالح قداره، ط1، بيروت، دار الجيل، 1995م ، ص:390.

[2] توجيه اللّمع ، ص:591.

[3] المصدر نفسه ، ص:596.

الغائب، وآخرها للحاضر المخاطب. تقول، إذا سألت رجلا عن رجل: كيف ذاك الرجل ، يا رجل؟ فإنّ (ذا) إشارة إلى الأقرب. و (الكاف) للخطاب. فإذا قلت: ذاك؛ فإنه يكون إشارة إلى الأقرب. فإذا زدت فيه اللاّم، فقلت: ذلك، فإنه يكون إشارة إلى الأبعد. وذلك؛ لأن (ذا) للإشارة واللام دلالة على البعد، و (الكاف) للخطاب.

قال الله تعالى :﴿الم(1) **ذلِكَ الْكِتابُ**﴾[البقرة:1-2]. فقوله : ذلك إشارة إلى الأبعد، والكتاب حاضر قريب فكان من الواجب أن يقول : الم ذاك الكتاب ؛ لأن (ذاك) إشارة إلى الأقرب.

وهو ليس صحيحاً وذلك لأن أحدهما يقوم مقام الآخر. والدليل عليه، قول الشاعر:

أقول له ، والرّمح يأطر متنه : تأمّل ، خفافا ، إنّني أنا ذلكا. [1]

فأشار بذلك إلى نفسه، وهو قريب. ومعنى آخر: وهو أن (ذلك) أراد به التورية، وهو بعيد. والكاف للخطاب. من قولك ذلك، لا محل له من الإعراب؛ لأنه لا يخلو: إما أن يكون مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا. ليس من الجائز أن يقال: إنه مرفوع أو منصوب، لأنه لا ناصب له، ولا رافع. بقي أن يقال: إنه مجرور وليس كذلك؛ لأنه لو كان مجرورا بالإضافة إليه، لكان من الواجب أن يحذف نون التثنية، عند الإضافة إليه ومع ذلك لا تحذف. تقول: كيف ذانك الرجلان، يا رجل؟ فقال: ذانك. ولو كان مجرورا بإضافة (ذا) إليه، لكان من الواجب، أن تسقط النون، كما تسقط في قولك: غلاما زيد، عند الإضافة.

وكذلك أيضا لو كان مجرورا، بالإضافة إليه، لكان من الواجب أن يجوز توكيده، فيقال : ذاك نفسك، كما تقول: مررت بك نفسك. فلما لم يجز توكيده، ولم تسقط نونه؛ علمنا بهذا أنه ليس بمجرور، ولا محل له من الإعراب. والله أعلم.

[1] شعر خفاف بن ندبة السلمي: تح نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد،1968م ،ص: 69.

باب الإمالة:

الإمالة هي: أن تنحو بالفتحة، نحو الكسر؛ فتميل الألف نحو الياء؛ لضرب من تجانس الصوت، يقول ابن الخبّاز: «وهي النحويين: عبارة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء»[1].

الإمالة تستحسن في الكلام. والأسباب التي تجوز لها الإمالة ستة. وهي ما ذكره من الكسرة، والياء، وأن تكون الألف منقلبة عن الياء، أو بمنزلة المنقلبة عن الياء، أو لأن الحرف الذي قبل الألف قد ينكسر في حال من الأحوال، أو إمالة لإمالة.

فالمقصود من الإمالة، تجانس الصوت. والعمل من وجه واحد؛ وذلك؛ لأن النطق بالألف، والفتحة، تخالف الكسرة لأنهما ضدّان فالسين إذا وقعت في كلمة وبعدها الطاء قلبت السين صادا نحو الصراط: لتجانس الصوت. لأن الطاء من حروف الإطباق ، والصاد كذلك ؛ بخلاف السين لأن السين مهموسة وليست من حروف الإطباق. فكما قلبوها صادا؛ لتوافق الطاء فكذلك أمالوا ألف عالم؛ لأجل الكسرة حتى يكون تسفّلا بالكسرة ، بعد التصعد بالألف، لأن التسفل، والتّصعّد ضدان فلم يجمعوا بينهما.

وكذلك أمالوا مع الياء في شيبان وغيلان لأن الألف ضد الياء على ما بينا. وكذلك أمالوا قضى وسعى لأن الألف أصله الياء بدليل قضيت وسعيت فأمالوها ليكون العمل من جهة واحدة وكذلك أمالوا خاف لانكسار الخاء في خفت تنبيها على أن الألف بدل من حرف مكسور في خاف إذ أصله خوف.

وكذلك أمالوا حبلى لأن هذه الألف وإن كانت زائدة فهي في حكم المنقلبة، بدليل قولهم: حبليان لأنك لو اشتققت منه فعلا قلت حبليت وكذلك أمالوا عملت حسابي وكتبت كتابي أمالوا الألف الأولى لكسرة الفاء. وأمالوا الثانية التي هي بدل من التنوين لأجل الإمالة التي قبلها.

ويأتي حروف تسمى: الحروف المستعلية فتمنع الإمالة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف فلا تميل طالبا ، ولا ظالما ولا صالحا ولا ضامنا ولا غالبا ولا خالدا ولا

[1] توجيه اللمع ، ص:599-600.

قائما وإن وجدت الكسرة لأن الاستعلاء تصعّد أعني الاستعلاء بالألف والاستعلاء بهذه الحروف فتغلبان الكسرة فتمتنع الإمالة من أجل ذلك .

فلم قالوا صفاف وقفاف فأمالوهما مع وجود المستعلية ؟ .

وإن كان كذلك فالمستعلية مكسورة فتغلب الكسرة، فتميل الألف من أجل الكسرة التي في المستعلية.

وقد قالوا في مقلاة: مقلاة فأمالوا الألف. وفي مصفاة: مصفاة وإن لم تكن الكسرة في المستعلية تقديرا منهم كسرة الميم، كأنها في المستعلية لأن المستعلية جاورت المكسور، فكأنّ الكسر فيها.

ونظير هذا إبدالهم الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة ، في نحو موسى. قالوا : مؤسى كما قالوا في وجوه: أجوها. وفي وقّتت: أقّتت. فقدروا الضمة قبل الواو وكأنها في الواو، فاستجاروا إبدالها همزة ، كإبدالهم المضمومة ، فكذلك هاهنا قدروا الكسرة كأنها في المستعلية.

فقد قالوا قارب وصارم وضارب وطارد وقال الشاعر:

عسى الله يُغني عن بلادِ ابن قادر بمنهمرِ جُونِ الرَّبابِ سكوب.

فأمالوا هذه الألفات مع وجود المستعلية.

وإن كان كذلك، فإن الراء، لما فيها من التكرير، كأنه حرفان. وإذا كان بمنزلة حرفين مكسورين، غلبت على المستعلية فجازت الإمالة معها بخلاف ما إذا كانت الراء مفتوحة، أو مضمومة مع وجود الكسرة، نحو راشد وفراش فإن الإمالة ممتنعة هنا لأن الراء غلبت على الكسرة، هاهنا فمنعت الإمالة. فإن اجتمعت مكسورة ومفتوحة نحو القرار والأبرار غلبت المكسورة فجازت الإمالة كما غلبت المستعلية في قارب وقادر لأن أقصى أحوال المفتوحة أن تكون بمنزلة المستعلية ونظير الإمالة من تجانس الصوت، ما ذكرناه من نحو:الصراط والسويق.

الأمر بالعكس نحو قست لم يقلبوا السّين صادًا لتقدم القاف عليه فهو محتمل. أعني السين بعد القاف لأنه تسفل بعد تصعد إذ تسفّل بالسين بعد ما كان متصعدا بالقاف فهو كصفاف وقفاف حين تسفل بعد ما تصعد وهذان نظيران في التقدم والتأخر حذو القذّة

بالقذة . وللقراء مذهب طويل في الإمالة فمنهم من يعتبر الكسرة وحدها في الكلمة ، ولا يبالي بالمستعلي وبالمفتوح من الراء والمضموم وهو مذهب قتيبة. ومنهم من يعتبر الراء المكسورة نحو الدّار والنّار والأنصار والأبصار. ومنهم من يعتبر تكرار الراء نحو الأبرار والأشرار ومنهم من يميل الكافرين ولا يميل أول كافر لمكان كسرة الفاء والراء في الكافرين ولزوم الياء ولم يوجد في كافر الياء ولم تلزم الحركة إذ هي للإعراب ولا يميلها إذا كانت الراء مضمومة بعد الفاء نحو قوله تعالى :﴿وَالْكافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[البقرة:254]. ويغلّب الراء المضمومة على كسرة الفاء.

ومنهم من يميل قال تعالى: ﴿**وَما لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصارٍ رَبَّنا**﴾[البقرة:270] في الوصل، ولا يميلها في الوقف لسقوط الكسرة منها في حالة الوقف ويميل (**مِنْ أَنْصارٍ رَبَّنا**) ولا يميل﴿ **مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللهِ**﴾[آل عمران :52]، لأن الإضافة في الكلمة غير لازمة.

و الحروف لا تمال لأنها جُمّدت عن التصرف الذي يكون في الأفعال وعن الإعراب الذي يكون في الأسماء والإمالة ضرب من التغيير فلما لم يلحق الحروف تغيير لم تلحقها الإمالة.

والعجلي[1] عن حمزة ونصير[2] وقتيبة عن الكسائي: أمالوا حتّى وليس بالقياس لأنه حرف ووجهه وقوع الألف رابعة ولأنهم وجدوها في الإمام مكتوبة بالياء. والحروف ليست موضع الإمالة؛ إنما موضعها القبيلان فالفعل ممال؛ لكونه متصرفا وإن وجد فيه المستعلي نحو قضى لقوة التصرف فيه.

وهذه الأنواع التي عددتّها لك في أول الباب التي تجوّز الإمالة، كلّها قرأ به القراء في التّنزيل.

[1] هو: عبد الله بن صالح ، العجلي الكوفي (ت 220 ه) أخذ القراءة عن حمزة الزيات ، روى عنه القراءة جماعة منهم : ابنه أبو الحسن أحمد وأبو حمدان. ينظر : غاية النهاية 1 : 423.

[2] هو : نصير بن يوسف بن أبي نصر ، أبو المنذر الرازي ثم البغدادي النحوي (ت 240 ه) أخذ القراءة عن الكسائي وأبي محمد اليزيدي روى عنه القراءة جماعة منهم : محمد بن عيسى الأصبهاني وداود بن سليمان وآخرون ينظر : غاية النهاية 2 : 340 ، 341.

ألا ترى أنه قد جاء ﴿**وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذلِكَ دَحاها**﴾[النازعات:30] بالإمالة وليس فيها ما يجوزها لكن أمالها الكسائي لإمالة ما قبلها ، وهو: ﴿**بَناها**﴾ [النازعات:27] و ﴿**فَسَوَّاها**﴾ [النازعات:28] وما بعدها من قوله عز وجل:﴿**وَمَرْعاها**﴾ [النازعات:10] .

وأمال أيضا ﴿**أَيَحْسَبُ الْإِنْسانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدىً**﴾[القيامة:36]، والألف فيه بدل من التنوين ؛ لأنه في موضع النصب ، على الحال. لكن هو ممال لما قبلها وما بعدها فهو كقولهم إذن عملت حسابي وقد أمالوا (يا) من قولهم يا زيد وإن كان حرفا لأنه نائب عن الفعل. وقد دللنا على ذلك فيما سلف.[1]وأمالوا بلى وإن كان حرفا لاستقلاله بنفسه ألا ترى أنك تقول للمخاطب أليس كذا ؟.

فيقول بلى فلا يحتاج إلى زيادة وهو مع ذلك على ثلاثة أحرف بخلاف (لا) لأن (لا) على حرفين لا يجوز إمالته وإن وافق بلى في الجواب إذا قيل : هل قمت ؟ فتقول لا.

وقالوا: أمّا لا فأمالوا (لا) في هذا الموضع لقيامه مقام الفعل وقد جاء ذلك في حديث مروي عن النبي عليه الصلاة والسّلام وهو حديثه عن زيد بن ثابت[2] قال :كان الناس على عهد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يبتاعون الثمار فإذا أجذ الناس وحضر تقاضيهم قال البائع : إنه أصاب التّمر دمار أصابه قراض أصابه قشام عاهات يحتجون بها فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لما كثرت الخصومة في ذلك (إما لا فلا تبتاعوا حتى يبدو صلاح التمر) كالمشورة يشير بها لكثرة خصومتهم.

والمحدثون يروونه: إمّا لي مكسورا وهو ممال وهذه الكلمة إنما تكون جوابا لمن يعدّ لك أفعالا فأنت تقول: إمّا لا و إن كان كذا، فلا تفعل.

---

[1] باب النداء ،ص:284

[2] هو كاتب الوحي (ت 45 هـ ، وقيل 51 هـ وقيل 55 هـ) ، حدث عن النبي (ص) وعن صاحبيه وقرأ عليه القرآن وكان عمر بن الخطاب (رض) يستخلفه إذا حج على المدينة.
ينظر الطبقات الكبرى : 357 . 362 ، وسير أعلام النبلاء2 :(444،446).

وأمالوا (متى) وإن كان مشابها للحرف، لأنه في الأصل اسم فغلبت عليه الاسمية والقياس أن لا يمال ما أشبه من الأسماء الحروف لكن جاءت متى وذا وأنّى في حروف يسيرة.

قد أمالوا بعض الكلام على غير قياس مع أنه لم يوجد فيه سبب من الأسباب الموجبة للإمالة وهي الأسباب التي ذكرناها وتلك الأسماء ناس وقالوا العجّاج والحجّاج فأمالوها وإن لم يوجد فيها سبب موجب للإمالة وإنما كان كذلك لكثرة الاستعمال لا غير وأمالوا : أخذت أخذه وضربت ضربه وجاء عن الكسائي : خليفه وواعيه وغير ذلك مما وقعت أحد حروف قولهم : (فجثت زينب لذود شمس)[1] فيه قبل حرف التأنيث أمال الفتحة نحو الكسرة تشبيها للهاء بالألف فكما تمال الألف كذلك أمال الفتحة قبل الهاء فهذا من باب تشبيه الشيء بالشيء لفظا ولا شك في أن الهاء تشبه الألف في وجوه كثيرة ولهذا قالوا يريد أن ينزعها فأمالوا : يريد أن ينزعي ولم يعتدّوا بالهاء الفاصل بين العين والألف وكأن الألف جاورت العين المجاور للكسرة كما أمالوا : يريد أن يضربي.

[1] الكشاف ،ج1 ، ص23.

دراسة وتقويم

دراسة وتقويم:

من خلال دراسة كتاب توجيه اللّمع لابن الخبّاز(ت637هـ)، اللّمع، نستخلص بعض السّمات المنهجية، فقد قال ابن الخبّاز في مقدمة كتابه:« ...فقد ضمنت لهم إملاء مختصراً اقتصر به على توجيه مسائله وتبليغ وسائله، وكلّما مررت ببيت ذكرت إعرابه، أو بلفظ لغويّ جلّيته تجلية تزيل استغرابه»[1]، فمن خلال هذه المقدمة يتبين لنا أنّ الكتاب سيكون مختصراً، وأنّه سيعتني بتعليل الأحكام لذلك سمّاه التوجيه حيث قال:« وقد سمّيته توجيه اللمع وعلّلت فيه المسائل جمع »[2].

أمّا من حيث ترتيب أبواب كتابه فقد اتّبع ابن الخبّاز خطى ابن جنّي، في عرضه لأبواب شروحه، فرتّبها على نهج صاحب كتاب اللمع، فلم يخالفه.

«فقد ألتزم في ترتيب أبواب كتابه (التّوجيه) النسق الذي سار عليه ابن جنّي في (اللّمع)؛ وذلك لأنّ الشروح ينطبق عليها منهج الكتاب المشروح في التّبويب؛ فلم يكن ابن الخبّاز مخيّراً في الترتيب، وهذا لا يعني أنّه وافق المصنّف في كلّ ما ورد من ترتيب؛ إذ لم يكن مقلداً لا نظر له في فنّه، بل راح ينقد تارةً، ويوجه ترتيب الأبواب، والموضوعات اللّغوية والنّحوية أُخرى»[3].

أمّا طريقته في عرض الشّرح، فقد كانت بطريقة القول، فقد كان يذكر متن صاحب "اللمع"مبتدئًا بقوله: " قال ابن جنّي" ، وهذه العبارة سادت في جميع أبواب كتابه، ومن ذلك قوله في باب القسم: قال ابن جني: « اعلم أنّ القسم ضرب من الخبر، يذكر ليؤكّد به خبر آخر»[4]. وبعد ذكر نص ابن جنّي يقوم بشرحه وتعليله وعرضه وتقديم الآراء النحوية فيه،

1 ابن الخباز، توجيه اللمع، ص:61.
2 المصدر نفسه ، ص:61..
3 رعد كريم حسن، رسالة ماجستير، جامعة ديالي، العراق، 2008، ص:24.
4 المصدر نفسه ، ص:474.

فيبدأ شرحه بعبارة قال ابن الخبّاز: القسم: اسم للمصدر الذي هو الإقسام، وليس بمصدر لانّ المصدر أقسم إقساماً، وقد استعمل في موضعه.

على الرغم من عناية ابن الخبّاز الفائقة بتقسيم الفكرة اللّغوية والنّحوية على عدة أقسام، التي أصبحت ظاهرة واضحة في أبواب الكتاب كلّها، والتي تدل على قدرة كبيرة في حصر مسائل الموضوع الذي يريد التّكلم عليه، إلا أنّنا نجده يحدد جواب السؤال – أحياناً – بوجهين إلا أنّه لا يذكر إلا واحداً، مثال ذلك قوله في باب خبر المبتدأ: وإنّما أُخبر عن المبتدأ بالجملة لوجهين:

أحدهما: التّوسع في العبارة؛ لأنّ الجملة تتضمن ضميراً يعود على المبتدأ، والضمير هو المبتدأ في المعنى، يلاحظ أنّه لم يذكر الوجه الثاني، في حين أنّ سياق الكلام يدلّ على أنّه سيذكره.

كما أغفل نسبة الأقوال في الأحكام والمسائل الخلافيّة إلى أصحابها:

لم ينسب ابن الخبّاز بعضاً من الأقوال إلى أصحابها، وكانت ترد عنده بألفاظ مختلفة منها: (ذهب قوم، الأقوال في ذلك، وقيل، ذكره جماعة)، وقد مرّت بعض هذه المسائل في مناقشة العلماء ومحاججتهم؛ لذا سأقتصر على ذكر مثال واحد.

– قال في باب النّداء: واختلفوا في زوال تعريف العلم، فمنهم من قال: لا يزول؛ لأننا ننادي من لا شريك له في اسمه، كقولنا: يا فَرَزْدَق، ومنهم من قال: يَزول؛ لئلا يجتمع تعريفان .

يلاحظ أنّ عدم نسبة القول إلى صاحبه يوقع القارئ أو الباحث في إرباك، واضطراب، مما يتطلب بذل جهد في الوصول إلى القائل، وربما لا يوفق في ذلك .

الخاتمة

الخاتمة:

بعد هذا الجهد المتواضع، أرجو أن نكون قد وفقنا ولو قليلا في إبراز صورة واضحة تليق بابن الخبّاز، ومن أبرز النتائج التي استخلصت من هذه المذكّرة:

- إنّ المنهج الذي سار فيه ابن الخبّاز في ترتيب موضوعات الكتاب هو منهج الكتاب المشروح نفسه.
- برز أثر المنطق في التّوجيه، وأشار ابن الخبّاز إلى آراء المناطقة والفقهاء.
- وردت في التّوجيه إشارات إلى الاشتقاق، وتوضيح أصل بعض الكلمات والعناية بالمعاني اللّغوية. وهذا يدل على أنّ ابن الخبّاز كان عالماً باللّغة كما كان عالماً بالنّحو.
- كان ابن الخبّاز في نقله من الكتب أو الأعلام يتحرّى الدّقة والأمانة فيما ينقل، حيث ينسب القول إلى قائليه، وكذلك إشارته إلى كثير من المصادر التي نقل عنها.
- يُعد كتاب سيبويه المصدر الأوّل في التّوجيه، وتصدّرت مصادر البصريين المرتبة الأولى في التوجيه، ثم جاءت بعدها مصادر الكوفيين.
- كانت أكثر شواهد ابن الخبّاز من القرآن الكريم، والشّعر.
-سار ابن الخبّاز على نهج البصريين في الأخذ بالكثير الشّائع، ولم يستشهد بالشّاذ.
- سار ابن الخبّاز على خُطَى البصريين الذين لا يقيسون على القليل، وذهب إلى أنّ الشّاذ يحفظ ولا يقاس عليه؛ ذلك لأنّه مخالف للقواعد المبنية، وأصول الأحكام.
- عَنِيَ ابن الخبّاز بالعلل عناية كبيرة، فعجّ شرحه بالعلل، قال في المقدّمة: « وقد سمّيته (توجيه اللّمع)، وعلّلتُ فيه المسائل جُمَع »[1].

[1] **ابن الخباز، توجيه اللمع، ص:61.**

- تأثر ابن الخبّاز بمن سبقه من العلماء كالمبرّد (ت285هـ) والزجاجيّ (ت337هـ)، وابن جنّي (ت392هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، وأبي القاسم بن محمد الواسطي (ت469هـ)، وأبي البركات الأنبا ري (ت577هـ).

- ضمَّ الكتاب ظواهر لغويّة تتمثّل في التّركيب، والمعرّب، والمذكّر والمؤنّث.

- انتماء ابن الخبّاز إلى البصريين واضح من خلال الكتاب ، فقد اعتمد على المصادر البصريّة كتباً وأعلاماً، فنجد أنّ المصطلح البصريّ هو السائد في التّوجيه، وتابع البصريين في مسائل الخلاف جميعها.

- لم يلتزم ابن الخبّاز التّسليم بما جاء في اللّمَع لابن جنّيّ، بل كان ينقد ويعترض إذا وجد إلى ذلك حججا.

وأخيرا نسأل الله عزّ وجلّ أن يكون عملنا هذا خالصا لوجهه وأن ينفعنا به ونصلي ونسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والحمد لله رب العامين .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1) آراء الواسطي الضرير من خلال شرحه على اللمع لابن جني ، رسالة ماجيستر في النحو والصرف جامعة أم درمان ، 2009م.

2) إرتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : د . رجب عثمان محمد ،مطبعة المدني، ط1، 1998م.

3) أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : بركات يوسف هبود ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ،ط 1 ، 1999 ،.

4) أسرار العربية، أبي البركات عبد الرّحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت ، ط1، 1995م.

5) إشارة التعيين ، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ، تحقيق : د . عبد المجيدديباب ، شركة الضيعة ، السعودية، ط 1، 1986م .

6) الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق ك د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ، ط 3 ، 1996 ،ج 1 ،.

7) الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق ك د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط 3 ، 1996م، ج 1 .

8) الأعلام ، خير الدين الزركلي ، الطبعة الخامسة دار العلم ، بيروت لبنان،ج1 ، 1980م.

9) الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري ، دار الفكر ، ط 1 ، 2003م.

10) الإيضاح العَضُديّ: أبو عليّ الحسين بن أحمد الفارسيّ، حققه د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التّأمين، مصر، ط1،1969م.

11) بغية الوعاة ، السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، لبنان ، ط1، ج 1 .

12) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ،دار الكاتب للطباعة والنشر ،1967م.
13) توجيه اللُّمع، شرح كتاب اللّمع: أحمد بن الحسين بن الخبّاز (ت639هـ)، تحقيق الدكتور فايز زكي محمّد دياب، دار السلام للطّباعة والنّشر، القاهرة، ط1، 2002م.
14) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس: شرح وتعليق د. محمّد حسين، الناشر مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، مصر، 1950م.
15) ديوان امرئ القيس بن حجر الكنديّ، شرح أبي الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشّنتمريّ (ت476هـ)، اعتنى بتصحيحه الشّيخ ابن أبي شنب الشركة الوطنية للنشر والتّوزيع، الجزائر، 1974م.
16) ديوان زهير بن أبي سُلمى: دار صادر، بيروت.
17) رصف المباني ، أحمد عبد النور المالقي ، تحقيق : أ.د. أحمد محمد الخراط،دار العلم ، دمشق، ط 3 ، 2002م.
18) رعد كريم حسن، رسالة ماجستير، جامعة ديالي، العراق، 2008م.
19) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، (19 مط السعادة، مصر ، ط2 ،1950 ،ج1.
20) شذرات الذهب ، ابن العماد ، تحقيق : محمود الأرناءوط، ط 1،ج5 ، دار ابن كثير،بيروت، 1986م.
21) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، محمد بن علي بن طولون ، تحقيق : د . عبد الحميد جاسم محمد الفياض ، دار الكتب العلمية.بيروت،ط1، 2002م.
22) شرح ابن عقيل ، عبد الله بن عقيل ، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م ، ج 2.
23) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك محمد محي الدين عبد الحميد. راجعه وضبطه : محمد أسعد النادري. المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،ط2، 2004 ،ج1،.

24) شرح الجمل ابن بابشاد تحقيق د.مصطفى أمّام، (رسالة دكتوراه) كلية اللغة العربية.
25) شرح الدّروس في النّحو ، أبو سعيد بن المبارك بن الدّهّان ، تحقيق : د إبراهيم الإدكاوي ، جامعة المنوفية،السعودية ، 1991م.
26) شرح الكافية الشّافية ، جمال الدّين بن عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن مالك، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريري ، مكة المكرّمة ، دار المأمون للتّراث ، ط 1 ، 1982م ،ج2 .
27) شرح اللمع ، ابن برهان العكبري ، تحقيق : د . فائز فارس ، الكويت ، السلسلة التراثية.الكويت، ط1، 1984م.
28) شرح اللمع للأصفهاني ، علي بن الحسين الباقولي ، تحقيق : د . إبراهيم بن محمد أبي عباة ، إدارة الثقافة والنشر ، جامعة محمد بن سعود ، السعودية، 1990م.
29) شرح ديوان المتنبي: وضعه عبد الرحمن البرقوقي (ت1944م)، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ط2 ، 1938م ،ج4 .
30) شعر خفاف بن ندبة السلمي: تح نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد،1968م.
31) الطبقات الكبرى : 357 . 362 ، وسير أعلام النبلاء2.
32) الغرة في شرح اللمع ، سعيد بن المبارك بن الدهان ، تحقيق : د . فريد بن عبد العزيز الزامل ، دار التدمرية، السعودية ، ط 1 ، 2011م.
33) قلائد الجمان ، أبو البركات المبارك بن الشعار ، تحقيق : كامل سلمان الجبوري دار الكتب العلمية بيروت ،ط1، 2005م ، ج1 .
34) قواعد المطارحة في النحو ، ابن إياز البغدادي ، دار الأمل اربد، الأردن، طبعة جديدة ، 2011م.
35) كتاب البيان في شرح اللمع ، الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 2003م.

36) الكتاب ، سيبويه، تح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1988م ،ج1 .

37) اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: د . سميح أبي علي ، دار مجدلاوي للنشر، عمّان، 1988م.

38) المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ،جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، ج1.

39) المفصل في علم العربية ، للزمخشري، مطبعة التقدم، مصر، ط 1 ، 2002م.

40) المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ،العراق، 1982م.

41) المقتضب أبي العباس محمد بن يزيد المبرد،تح محمد عبد الخالق عظيمة،القاهرة،ج4، 1994م.

42) النجوم الزاهرة ،ابن تغرى بردى الأتاكي ، مطبعة دار الكتب،القاهرة ، ط1 ، 1929م ، ج6 .

43) همع الهوامع ، جلال الدين السيّوطي ، تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1992 .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
البطاقة الفنيّة للكتاب	**أ**
إهداء	**ج**
اعتراف وتقدير	**د**
مقدّمة	**هـ**
مدخل	**2**
الفصل الأوّل	
أقسام الكلام	**17**
باب المعرب والمبني	**18**
باب الإعراب والبناء	**20**
باب إعراب الاسم الواحد	**21**
باب إعراب الاسم المعتلّ	**23**
الأسماء الستّة	**24**
باب التّثنية	**25**
باب ذكر الجمع	**26**
باب جمع التّذكير	**27**
باب جمع التأنيث	**28**
باب جمع التّكسير	**29**
باب الأفعال	**30**
باب معرفة الأسماء المرفوعة	**30**
باب المبتدأ	**31**
باب خبر المبتدأ	**32**
باب الفاعل	**36**
باب المفعول الّذي لم يسمّ فاعله	**37**
باب كان وأخواتها	**38**
باب إنّ وأخواتها	**38**
باب لا في النّفي	**42**
باب معرفة الأسماء المنصوبة	**45**
باب المفعول المطلق	**47**
باب المفعول به	**50**
باب المفعول فيه	**52**
باب المفعول له	**55**
باب المفعول معه	**56**
الفصل الثّاني	
باب الحال	**58**
باب التّمييز	**59**
باب الاستثناء	**62**
باب معرفة الأسماء المجرورة	**64**
باب مُذْ ومنذُ	**68**
باب حتّى	**68**
باب الإضافة	**70**
باب معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه	**71**
باب الوصف	**72**
باب التّوكيد	**75**
باب البدل	**77**

باب عطف النّسق.....81
باب المعرفة والنّكرة.....84
باب النّداء.....90
باب التّرخيم.....92
الفصل الثّالث
باب النّدبة.....97
باب إعراب الأفعال وبنائها.....99
باب الحروف الّتي تنصب الفعل....102
باب حروف الجزم.....106
باب الشّرط وجوابه..... 107
باب التّعجّب 110
باب نعم وبئس.....111
باب حبّذا.....114
باب عسى.....114
باب كم.....115
باب ما ينصرف ومالا ينصرف..... 116
باب العدد.....122
باب الجمع.....125
باب القسم.....130
الفصل الرّابع
باب الصّلة والموصول.....134
باب النّونين.....138
باب النّسب.....139
باب التّصغير.....140
باب ألفات الوصل وألفات القطع..145
باب الاستفهام.....149
باب ما يدخل على الكلام.....151
باب الحكاية.....153
باب الخطاب.....153
باب الإمالة.....154
دراسة وتقويم.....161
الخاتمة.....164
فهرس المصادر والمراجع.....167
فهرس الموضوعات.....172